E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.4/1997/60/Add.1
23 December 1996
ARABIC
Original: ENGLISH/FRENCH/SPANISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة حقوق الإنسان
الدورة الثالثة والخمسون
البند ١٠ من جدول الأعمال المؤقت

مسألة انتهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية في أي جزء من العالم، مع الاشارة بصفة خاصة إلى البلدان والأقاليم المستعمرة وغيرها من البلدان والأقاليم التابعة

حالات الإعدام بلا محاكمة، أو بإجراءات موجزة، أو الإعدام التعسفي

تقرير أعده المقرر الخاص السيد بكر والي نديايي، ويقدم عملاً بقرار لجنة حقوق الإنسان ١٩٩٦/٧٤

اضافة

الحالات القطرية

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	١ - ٣	٥
أولا - البلدان	٤ - ٥٧٢	٦
أفغانستان	٤ - ٧	٦

المحتويات (تابع)

		الفقـــرات	الصفحة
أولا -	الجزائر	٨ - ١٣	٧
(تابع)	أنغولا	١٤ - ١٨	٨
	الأرجنتين	١٩ - ٢٥	٩
	أرمينيا	٢٦ - ٣٠	١٠
	استراليا	٣١ - ٣٥	١١
	أذربيجان	٣٦ - ٤٠	١٢
	البحرين	٤١ - ٤٩	١٣
	بنغلاديش	٥٠ - ٥٥	١٥
	بلجيكا	٥٦	١٦
	بوليفيا	٥٧ - ٥٩	١٦
	بوتسوانا	٦٠	١٧
	البرازيل	٦١ - ٧٠	١٧
	بلغاريا	٧١ - ٧٨	٢٠
	بوركينا فاصو	٧٩ - ٨٠	٢٢
	بوروندي	٨١ - ٨٩	٢٢
	كمبوديا	٩٠ - ٩٤	٢٤
	شيلي	٩٥ - ٩٩	٢٥
	الصين	١٠٠ - ١١٤	٢٦
	كولومبيا	١١٥ - ١٤٠	٢٩
	جزر القمر	١٤١	٤٢
	كوستاريكا	١٤٢	٤٢
	كوبا	١٤٣ - ١٤٧	٤٢
	جيبوتي	١٤٨ - ١٤٩	٤٣
	مصر	١٥٠ - ١٥٩	٤٤
	السلفادور	١٦٠ - ١٦٨	٤٦
	اسبانيا	١٦٩	٤٩
	استونيا	١٧٠ - ١٧١	٤٩
	اثيوبيا	١٧٢ - ١٧٦	٤٩
	فرنسا	١٧٧ - ١٧٨	٥١
	غامبيا	١٧٩ - ١٨٠	٥١
	جورجيا	١٨١	٥٢
	ألمانيا	١٨٢	٥٢
	غواتيمالا	١٨٣ - ٢٠٢	٥٢

المحتويات (تابع)

		الفقـــرات	الصفحة
أولا -	غينيا الاستوائية	٢٠٣ - ٢٠٦	٥٨
(تابع)	غينيا	٢٠٧ - ٢٠٩	٥٩
	غيانا	٢١٠ - ٢١٢	٦٠
	هايتي	٢١٣ - ٢١٦	٦٠
	هندوراس	٢١٧	٦١
	الهند	٢١٨ - ٢٣٠	٦١
	اندونيسيا وتيمور الشرقية	٢٣١ - ٢٤٧	٦٤
	جمهورية ايران الإسلامية	٢٤٨ - ٢٦٧	٦٨
	العراق	٢٦٨ - ٢٧١	٧٢
	اسرائيل	٢٧٢ - ٢٨٦	٧٣
	الأردن	٢٨٧	٧٦
	كازاخستان	٢٨٨ - ٢٨٩	٧٦
	كينيا	٢٩٠ - ٢٩٨	٧٦
	الكويت	٢٩٩ - ٣٠٠	٧٩
	ليبيريا	٣٠١ - ٣٠٣	٧٩
	ماليزيا	٣٠٤ - ٣٠٧	٨٠
	المغرب	٣٠٨ - ٣١٠	٨١
	موريتانيا	٣١١	٨١
	موريشيوس	٣١٢	٨٢
	المكسيك	٣١٣ - ٣٤٦	٨٢
	ملدوفا	٣٤٧ - ٣٤٨	٩١
	ميانمار	٣٤٩ - ٣٥٥	٩٢
	نيبال	٣٥٦ - ٣٥٨	٩٤
	هولندا	٣٥٩	٩٥
	نيكاراغوا	٣٦٠ - ٣٦٤	٩٥
	نيجيريا	٣٦٥ - ٣٦٧	٩٦
	باكستان	٣٦٨ - ٣٧٥	٩٦
	بابوا غينيا الجديدة	٣٧٦ - ٣٨٠	٩٨
	باراغواي	٣٨١	٩٩
	بيرو	٣٨٢ - ٣٩٢	٩٩
	الفلبين	٣٩٣ - ٣٩٨	١٠٢
	بولندا	٣٩٩	١٠٤
	رومانيا	٤٠٠ - ٤٠١	١٠٤

المحتويات

		الفقـــرات	الصفحة
أولا -	الاتحاد الروسي	٤٠٢ - ٤١٩	١٠٥
(تابع)	رواندا	٤٢٠ - ٤٢٦	١٠٩
	المملكة العربية السعودية	٤٢٧ - ٤٢٩	١١٠
	السنغال	٤٣٠ - ٤٣٢	١١١
	سيراليون	٤٣٣ - ٤٣٤	١١٢
	سنغافورة	٤٣٥ - ٤٣٨	١١٢
	سري لانكا	٤٣٩ - ٤٥٢	١١٣
	السودان	٤٥٣ - ٤٦٠	١١٥
	الجمهورية العربية السورية	٤٦١ - ٤٦٢	١١٧
	طاجيكستان	٤٦٣ - ٤٦٦	١١٧
	تشاد	٤٦٧ - ٤٦٨	١١٨
	تايلند	٤٦٩ - ٤٧٣	١١٨
	توغو	٤٧٤ - ٤٧٦	١١٩
	ترينيداد وتوباغو	٤٧٧	١٢٠
	تركيا	٤٧٨ - ٥٠٢	١٢٠
	تركمانستان	٥٠٣ - ٥٠٤	١٢٥
	تونس	٥٠٥ - ٥١٣	١٢٦
	أوكرانيا	٥١٤ - ٥٢٢	١٢٨
	المملكة المتحدة لبريطانا العظمى وأيرلندا الشمالية	٥٢٣ - ٥٤٢	١٣٠
	الولايات المتحدة الأمريكية	٥٤٣ - ٥٥١	١٣٣
	أوروغواي	٥٥٢ - ٥٥٣	١٣٦
	أوزبكستان	٥٥٤	١٣٦
	فنزويلا	٥٥٥ - ٥٥٨	١٣٧
	فييت نام	٥٥٩ - ٥٦٠	١٣٨
	اليمن	٥٦١ - ٥٦٣	١٣٨
	زائير	٥٦٤ - ٥٧٢	١٣٩
ثانيا -	**الحالات الأخرى**	٥٧٣ - ٥٧٥	١٤٠
	السلطة الفلسطينية	٥٧٣ - ٥٧٤	١٤٠
	طائفة القبارصة الأتراك	٥٧٥	١٤١

مقدمة

١- تقدم هذه الاضافة للتقرير المعني بحالات الإعدام بلا محاكمة أو بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي وصفاً للحالات القطرية في ٩٥ بلداً وتقدم بياناً للاجراءات التي اتخذها المقرر الخاص في الفترة من ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ إلى ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦. وهي تحتوي أيضاً على موجز للردود التي وردت من الحكومات على رسائل المقرر الخاص وعند الاقتضاء على ملاحظات المقرر الخاص بشأنها.

٢- ولما كانت معظم الادعاءات المتعلقة بحالات الإعدام بلا محاكمة أو باجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي قد أُحيلت في ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦ و١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، فلم ترد إشارة إلى هذين التاريخين في التقرير. وتشمل التواريخ التي وردت في التقرير، ومعظمها بين قوسين معقوفتين، تواريخ النداءات العاجلة، والادعاءات التي أحيلت في تواريخ تختلف عن التاريخين المشار إليهما أعلاه، وردود الحكومات.

٣- ونظراً للقيود المقررة على طول الوثائق فلقد اضطر المقرر الخاص إلى اختصار التفاصيل المتعلقة بالرسائل الموجهة والرسائل الواردة بدرجة كبيرة. ونتيجة لذلك، لم يتمكن المقرر الخاص من الاستجابة لطلب الحكومات بنشر ردودها بالكامل. ولا ترد أيضاً ردود المصادر على أسئلة المقرر الخاص، رغم أهميتها الكبيرة لعمله، إلا بشكل موجز للغاية.

أولا- البلدان

أفغانستان

المعلومات الواردة

٤- تلقى المقرر الخاص عدة تقارير عن وفاة أعداد كبيرة من المدنيين في كابول نتيجة للهجمات العشوائية التي يشنها الطلبان وغيرهم من الطوائف المتحاربة على هذه المدينة. وتلقى أيضاً معلومات محزنة عن العودة إلى تنفيذ أحكام الرجم على الزانين في المناطق الخاضعة لسيطرة الطلبان. ويرد تحليل متعمق لحالة حقوق الإنسان السائدة في البلد في تقرير المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في أفغانستان (E/CN.4/1997/59).

الرسائل الواردة

٥- قدمت الحكومة رداً على حالة مير فايس جليل، المراسل الصحفي للاذاعة البريطانية الذي وجد ميتاً بعد اختطافه في كابول يوم ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٤. ويفيد الرد بعدم قيام الحكومة الأفغانية بتهديد مير فايس جليل على الاطلاق وبحدوث الوفاة خارج المنطقة التي تخضع لسيطرة الحكومة. وذكرت الحكومة أيضاً أنه لم تتوصل اللجنة المخصصة التي شكلت للتحقيق في وفاة مير فايس جليل إلى أي نتيجة (١٠ نيسان/أبريل ١٩٩٦).

المتابعة

٦- طلب المقرر الخاص مزيداً من التفاصيل عن الاجراءات التي اتخذتها اللجنة المخصصة التي شكلت للتحقيق في وفاة مير فايس جليل وعن النتيجة التي توصل إليها التحقيق.

الملاحظات

٧- يشكر المقرر الخاص الحكومة على ردها فيما يتعلق بحالة مير فايس جليل. ويدعو جميع الطوائف المتحاربة في البلد إلى احترام المعايير الدولية لحقوق الإنسان والقانون الإنساني كما يدعوها خاصة إلى حماية حق المدنيين وغير المتحاربين في الحياة في جميع الأوقات. ويعرب المقرر الخاص عن أسفه العميق لقتل الرئيس الأفغاني السابق نجيب الله بعد قيام الطلبان باختطافه من مجمع بعثة الأمم المتحدة في كابول.

الجزائر

المعلومات الواردة والرسائل الموجهة

٨- كما حدث في السنوات السابقة، تشير المعلومات النادرة التي وردت إلى المقرر الخاص إلى استمرار ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان في الجزائر، لا سيما الإعدام بلا محاكمة أو بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي، بشكل يثير القلق.

٩- وتفيد المعلومات الخطيرة التي وردت إلى المقرر الخاص بقيام الحكومة الجزائرية بتشكيل ميليشيات مدنية ضمن قوات الأمن واشتراك هذه الميليشيات في حوادث انتهاك الحق في الحياة.

١٠- وأحال المقرر الخاص إلى الحكومة المعلومات التي وردت بشأن قيام أحد المواطنين بإخطار مركز شرطة تيكستير (برج أبو العريج) في ٢٢ تموز/يوليه ١٩٩٤ بعثوره على ١٥ جثة تحمل علامات طلقات نارية في غابة ضلعة (مركز طغروت). وطبقاً للمعلومات الواردة، لم يتخذ أي إجراء لمعرفة هوية أصحاب الجثث وظروف وفاتهم.

الرسائل الواردة

١١- ردت الحكومة على الادعاءات المحالة من المقرر الخاص وأشارت إلى أنها تمكنت من معرفة هوية أصحاب ثلاث جثث فقط ولم تتمكن من معرفة هوية الباقين بسبب تشويه جثثهم. وأصحاب الجثث الثلاث المذكورة هم ناجي بن حمادي، وعزوز معرش، والخير أبو وادي. وأبلغت الحكومة المقرر الخاص أيضاً بقيام النيابة بإجراء تحقيق ابتدائي في الحادث وبعدم وصولها إلى نتيجة. ويقوم القضاء بالتحقيق في الحادث حالياً. ولا يزال التحقيق جارياً (٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦).

الرد على الدعوة إلى الزيارة

١٢- أبلغ المقرر الخاص الحكومة بترحيبه بالدعوة الموجهة إليه في الرسالة المؤرخة في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ لزيارة الجزائر وأعرب عن رغبته في القيام بهذه الزيارة في أي وقت (من ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٦) إلى منتصف شباط/فبراير ١٩٩٧.

الملاحظات

١٣- يشكر المقرر الخاص الحكومة الجزائرية على المعلومات أعلاه. ويعرب المقرر الخاص عن قلقه لارتفاع مستوى العنف في الجزائر ولاستمرار ادعاءات انتهاك الحق في الحياة من جانب قوات الأمن والجماعات المسلحة الإسلامية على حد سواء. ويعرب المقرر الخاص من جهة أخرى عن أسفه لعدم رد الحكومة الجزائرية على لموافقته على الدعوة الموجهة إليه لزيارة الجزائر حتى تاريخ إعداد هذا التقرير.

أنغولا

المعلومات الواردة والرسائل الموجهة

١٤- لا يزال المقرر الخاص يتلقى ادعاءات ومعلومات عن قيام قوات الأمن، من جهة، والاتحاد الوطني للاستقلال الكامل لأنغولا، من جهة أخرى، بارتكاب العديد من حالات الإعدام بلا محاكمة أو بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي. وتلقى المقرر الخاص معلومات أيضاً عن تهديد الصحفيين الذين ينتقدون الحكومة بالقتل. ويبدو أن الشرطة تطلق الأعيرة النارية فوراً على المشتبه فيهم بدلا من محاولة القبض عليهم.

١٥- ووردت معلومات إلى المقرر الخاص أيضاً بعدم احراز تقدم ملحوظ في التحقيقات القضائية المتعلقة بقوات الأمن الحكومية. ولم تصل التحقيقات النادرة التي أُجريت إلى أي نتيجة ملموسة.

١٦- وفي رسالة موجهة إلى الحكومة، أحال المقرر الخاص ادعاءات انتهاك الحق في الحياة المتعلقة بالشخصين أدناه: خوسيه آداو دا سيلفا، الأمين الاقليمي للاتحاد الوطني للاستقلال الكامل لأنغولا في لواندا، والعضو المنتخب في الجمعية الوطنية، الذي قتله فردان للشرطة رمياً بالرصاص في ١٤ تموز/يوليه ١٩٩٦؛ وأنطونيو مالاتاي، الذي توفي في المستشفى نتيجة لاصابته بطلقات نارية. وطبقاً للمعلومات الواردة، كان أنطونيو مالاتاي موضعاً للاضطهاد منذ عام ١٩٩٣ بسبب علاقته ببعض أفراد أسرته المنتمين إلى الاتحاد الوطني للاستقلال الكامل لأنغولا.

المتابعة

١٧- أرسل المقرر الخاص إلى الحكومة رسالة لتذكيرها بعدم ردها على الادعاءات المحالة إليها خلال الفترة قيد البحث.

الملاحظات

١٨- يأسف المقرر الخاص لعدم ورود معلومات من حكومة أنغولا عن الادعاءات المحالة إليها. ولا يزال المقرر الخاص يشعر بقلق شديد لانتهاكات حقوق الإنسان التي تلحق خاصة بالسكان المدنيين الذين يعانون بشدة من الحرب الأهلية الدائرة منذ ما يزيد على ٢٠ عاماً. ويحث المقرر الخاص طرفي النزاع على احترام الاتفاقات المعقودة لعودة السلم إلى أنغولا. ولذلك فإنه يقترح على الحكومة أن تتخذ مع بعثة الأمم المتحدة للتحري في أنغولا مبادرة واسعة النطاق لإزالة الألغام من البلد. فهناك في الواقع ملايين الألغام المضادة للأفراد في جميع أرجاء أنغولا وتسببت هذه الألغام حتى الآن في وفاة العديد من السكان المدنيين، بما في ذلك النساء والأطفال، أو في اصابتهم بعاهات مستديمة.

الأرجنتين

المعلومات الواردة والرسائل الموجهة

١٩- أرسل المقرر الخاص نداءين عاجلين إلى حكومة الأرجنتين أحدهما بشأن أليخاندرو ميرابيتي الذي يبلغ ١٧ سنة من العمر وأفراد أسرته حيث أفادت التقارير بقيام فردين من الشرطة يرتديان الملابس المدنية باطلاق النار عليه مما أدى إلى اصابته باصابات خطيرة وبأنه نقل بعد ذلك إلى مركز شرطة بلغرانو بمدينة بوينس آيريس وأفادت المعلومات التي وردت إلى المقرر الخاص أيضاً بتعرض أفراد أسرة أليخاندرو ميرابيتي للتهديد من جانب أفراد من الشرطة يرتدون الملابس المدنية (٦ آذار/مارس ١٩٩٦). وعلم المقرر الخاص بعد ذلك بوفاة أليخاندرو ميرابيتي بعد الحادث بفترة وجيزة متأثرا بجراحه.

٢٠- ويتعلق النداء العاجل الآخر بالدكتور فيدريكو ألبرتو هيوبرت، المحامي الموكل في قضية دييغو رودريغيس لاغنس، الذي يدعي استمرار تعرضه للتخويف والتهديد. وتأتي هذه التهديدات بعد سلسلة من أعمال التخويف ضد المحامي وأفراد أسرة دييغو رودريغيس لاغنس، المهندس الذي توفي في عام ١٩٩٤ وهو يبلغ ٢٦ سنة من العمر لدى احتجازه بمركز شرطة سان بيدرو في جوجوي. وكان المقرر الخاص قد أرسل نداءات عاجلة مختلفة بالنيابة عن المحامي وأفراد أسرة المجني عليه في السنوات الماضية (٢١ أيار/مايو ١٩٩٦).

٢١- كذلك، أرسل المقرر الخاص إلى الحكومة ادعاءات الإعدام بلا محاكمة أو باجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي المتعلقة بالشخصين أدناه:

(أ) بيدرو سلفادور أغيري، الذي توفي في ٥ تموز/يوليه ١٩٩٦ في مركز لاغونا سيكا، في كوريانتيس، نتيجة لتعدي عدد كبير من أفراد الشرطة عليه بالضرب؛

(ب) خوسيه دلفين أكوستا، من مواطني أوروغواي الزنوج، الذي كان يقيم في بوينس آيريس والذي توفي في ٥ نيسان/أبريل ١٩٩٦ بعد قيام أفراد من الدائرة الخامسة للشرطة الاتحادية في الأرجنتين بالقبض عليه بفترة وجيزة. وتفيد المعلومات التي وردت إلى المقرر الخاص باصابة خوسيه دلفين أكوستا قبل وفاته بتشنجات نتيجة للتعذيب وبأنه نقل على أثرها بعربة إسعاف إلى مستشفى راموس ميخيا ولكنه توفي قبل وصوله إلى المستشفى.

الرسائل الواردة

٢٢- أبلغت حكومة الأرجنتين المقرر الخاص فيما يتعلق بقضية دييغو رودريغيس لاغنس أنه كان من المقرر النظر في قضيته يوم ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ ولكن تأجلت القضية إلى عام ١٩٩٦. وأخطرت وكالة وزارة الداخلية المعنية بحقوق الإنسان محامي وأفراد أسرة المجني عليه بالتأجيل ولم يبد أي منهم استياءه لذلك. وفيما يتعلق بعمليات التهديد والتخويف الموجهة إلى الدكتور هيوبرت فلقد أحيلت إلى قاضي التحقيق بالدائرة الثالثة لمدينة سالاتا للتحقيق فيها ولا يزال التحقيق جارياً. وأبلغت الحكومة المقرر الخاص أيضاً بأن الدكتور هيوبرت تحت حماية الشرطة الاتحادية في سالاتا وجوجوي (١٣ كانون الأول/ديسمبر

١٩٩٥). وأبلغت الحكومة المقرر الخاص مرة أخرى بعد ذلك بأن أفراد أسرة المجني عليه والمحامي تحت حماية الشرطة الاتحادية في سالاتا وجوجوي (١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٦).

٢٣- وأفادت الحكومة رداً على النداء العاجل الذي أرسله المقرر الخاص بالنيابة عن أليخاندرو ميرابيتي، في رسالتين مؤرختين في ٢٥ آذار/مارس و١٩ تموز/يوليه ١٩٩٦، بقيام قاضي الأحداث بالدائرة السادسة للعاصمة الاتحادية بالتحقيق في الموضوع بناء على طلب الحكومة. وبأنه أحال الأوراق إلى قاضي التحقيقات الجنائية بالدائرة ٣٠ للعاصمة الاتحادية الذي أمر بوضع أحد أفراد الشرطة بالحبس الاحتياطي ولا يزال التحقيق جارياً.

المتابعة

٢٤- أرسلت الحكومة الأرجنتينية إلى المقرر الخاص معلومات اضافية فيما يتعلق بوفاة دييغو رودريغيس لاغنس. وبناء على هذه المعلومات، حكم في ٣١ أيار/مايو ١٩٩٦ في جوجوي بالسجن مدة ١٦ عاماً على ثلاثة من أفراد الشرطة لادانتهم في قتله. وتفيد المعلومات بقيام المحكوم عليهم بالطعن في الحكم وبأنه حكم أيضا بتعويض يبلغ ٠٠٠ ١٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة لأسرة المجني عليه. وتفيد المعلومات الواردة كذلك بأن الدكتور هيوبرت أعرب أمام المحكمة عن استيائه من هذا الحكم فأمرت المحكمة باحتجازه مدة خمسة أيام نظير قيامه بإهانة المحكمة ثم أوقفت تنفيذ الاحتجاز بعد ذلك بفترة وجيزة. ويرجو المقرر الخاص من الحكومة موافاته بنتيجة الطعن. وبهذه المناسبة يرجو المقرر الخاص أيضاً موافاته بمعلومات فيما يتعلق بالتحقيق في قضية أليخاندرو ميرابيتي.

الملاحظات

٢٥- يشكر المقرر الخاص حكومة الأرجنتين على المعلومات التي وردت رداً على رسائله المختلفة. ولكنه يعرب عن أسفه لمقتل بيدرو سلفادور أغيري رغم النداءات العاجلة المختلفة التي أرسلها إلى الحكومة في السنوات السابقة (E/CN.4/1994/7، الفقرة ١٢١). وبهذه المناسبة، يرجو المقرر الخاص من السلطات أن تتخذ الاجراءات اللازمة لحماية حق الأشخاص في الحياة وفي السلامة الجسدية. ويعرب المقرر الخاص عن ارتياحه للحكم الصادر ضد المسؤولين عن وفاة دييغو رودريغيس لاغنس، وللتعويض الذي حكم به لأفراد أسرته.

أرمينيا

المعلومات الواردة والرسائل الموجهة

٢٦- أحال المقرر الخاص إلى حكومة أرمينيا في إطار ادعاءات الاعدام بلا محاكمة أو باجراءات موجزة أو الاعدام التعسفي المعلومات المتعلقة بوفاة روديك فارتانيان في ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ بينما كان محتجزاً بالشرطة نتيجة للاصابات التي لحقت به من شدة الضرب.

الرسائل الواردة

٢٧- أرسلت الحكومة إلى المقرر الخاص رداً على الادعاءين اللذين أحالهما إليها في عام ١٩٩٥ بشأن أردابست مانوكيان، العضو في الاتحاد الثوري الأرمني، الذي توفي طبقاً للتقارير أثناء وجوده بالاحتجاز، وبشأن ثمانية من سجناء الحرب الأذربيجانيين مجهولي الهوية الذين يدعى وفاتهم في سجن وزارة الدفاع الأرمنية في ييريفان. وأبلغت الحكومة المقرر الخاص فيما يتعلق بوفاة أردابست مانوكيان أثناء وجوده بالاحتجاز أنه تم تشريح جثته مرتين وكانت النتيجة أنه توفي لأسباب طبيعية. وذكرت الحكومة أيضاً أنه تبين من التقرير الطبي أنه تلقى علاجاً طبياً مناسباً. ولم يسفر التحقيق الجنائي الذي أجرته ادارة البحث الجنائي التابعة للنيابة العامة في أرمينيا عن ارتكاب أي عمل غير مشروع من جانب العاملين الطبيين أو المسؤولين أو غيرهم. وأبلغت الحكومة المقرر الخاص فيما يتعلق بسجناء الحرب الأذربيجانيين الثمانية مجهولي الهوية أن سبب وفاتهم هو الانتحار بعد محاولة فاشلة للفرار من السجن (٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥).

٢٨- ورداً على رسالة المتابعة التي ارسلها المقرر الخاص في ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ (انظر أدناه تحت عنوان المتابعة) والتي طلب فيها معلومات اضافية عن حالة سجناء الحرب الأذربيجانيين الثمانية مجهولي الهوية، أوضحت الحكومة أن ما ذكرته بشأن انتحارهم يستند إلى أقوال زملائهم السجناء الأذربيجانيين وحراس السجن، فضلاً عن نتائج الفحص الذي قام به الطب الشرعي وخبراء القذائف. وأبلغت الحكومة المقرر الخاص أيضاً بأن النيابة العسكرية قد حققت في الحادث وبأنها أبلغت نتائج التحقيق والقرار الذي انتهت إليه لوسائط الاعلام (٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦).

٢٩- وذكرت الحكومة فيما يتعلق بحالة روديك فارتانيان، أنه تبين من التشريح أن سبب الوفاة هو حدوث تلف شديد في المخ نتيجة لضربه بجسم غير حاد ويجري التحقيق حالياً في هذا الحادث (٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦).

المتابعة

٣٠- شكر المقرر الخاص حكومة أرمينيا على الردود المقدمة منها والتمس المزيد من التوضيحات بشأن سجناء الحرب الأذربيجانيين الثمانية مجهولي الهوية الذين توفوا لدى وجودهم بالسجن في ييريفان في ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، لا سيما بشأن التحقيقات التي أجريت لهذا الحادث والأدلة التي استندت إليها السلطات في النتيجة التي انتهت إليها.

استراليا

المعلومات الواردة والرسائل الموجهة

٣١- تلقى المقرر الخاص معلومات عن وفاة العديد من السكان الأصليين في استراليا أثناء الاحتجاز. وطبقاً للمصدر، بلغ عدد المتوفين من السكان الأصليين أثناء الاحتجاز منذ عام ١٩٨٩، ٥٥ شخصاً من بينهم ١١ من الأحداث و٧ من النساء. ويدعي المصدر أن عدداً كبيراً من هذه الوفيات يرجع إلى عدم تنفيذ

التوصيات التي وردت في تقرير اللجنة الملكية المعنية بوفاة السكان الأصليين أثناء الاحتجاز الذي نشر في عام ١٩٩١ بصورة جدية.

٣٢- وتلقى المقرر الخاص أيضاً معلومات عن إحالة عدد كبير من جثث المتوفين إلى الطب الشرعي. وطبقاً للمصدر، لم يوضح الطب الشرعي في حالات كثيرة كيفية حدوث الوفاة ولم يتناول التحقيق الأسباب الحقيقية للوفاة.

٣٣- وفي هذا الصدد، أحال المقرر الخاص إلى الحكومة الاسترالية الادعاءات التالية المتعلقة بانتهاك حق السكان الأصليين في الحياة: دافني آرمسترونغ، التي تفيد التقارير بوفاتها يوم ٢٥ أيار/مايو ١٩٩٢ في سجن مدينة بريزبين نتيجة لاصابتها بهبوط في القلب بعد القاء القبض عليها بدعوى السكر؛ باري ريموند توربان، الذي تفيد التقارير بانتحاره في ٧ نيسان/أبريل ١٩٩٣ في اصلاحية آرثر غوري بكيونزلاند بدعوى عدم وجود رقابة كافية في الاصلاحية؛ دانيال يوك، الذي تفيد التقارير بوفاته في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ في سجن مدينة بريزبين بعد القبض عليه بفترة وجيزة؛ ريكي يونغ، الذي تفيد التقارير بوفاته في ١٢ آب/أغسطس ١٩٩٣ في مستشفى لون سيستون العام بتسمانيا بعد قيام أحد أفراد الشرطة باطلاق النار على بطنه؛ جانيت بلوندل، التي تفيد التقارير بوفاتها في ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٢ بعد القبض عليها بفترة وجيزة.

المتابعة

٣٤- وجه المقرر الخاص رسالة إلى حكومة استراليا لتذكيرها بالحالات التي أحالها إليها في أوائل هذا العام والتي لم يتلق رداً بشأنها حتى الآن.

الملاحظات

٣٥- يأسف المقرر الخاص لعدم ورود رد من الحكومة حتى تاريخ إعداد هذا التقرير. ويعرب المقرر الخاص عن قلقه لوفاة السكان الأصليين أثناء الاحتجاز.

أذربيجان

المعلومات الواردة والرسائل الموجهة

٣٦- تلقى المقرر الخاص معلومات عن حدوث زيادة في عدد السجناء الذين يتوفون بسبب التكدس في السجون وبلوغ هذا التكدس حداً يتعذر معه توفير المرافق الصحية اللازمة لهم واكتشاف مدى انتشار الأمراض بينهم. وطبقاً للمعلومات، جاء على لسان أحد المسؤولين بوزارة الصحة في جمهورية أذربيجان في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ أن ٣٢٠ سجيناً كانوا مصابين بمرض السل في عام ١٩٩٤ وأنه لقي ٢٤٤ منهم حتفهم، وان عدد السجناء المصابين بمرض السل في عام ١٩٩٥ بلغ ٢٠٠ ١ سجين.

٣٧- وأحال المقرر الخاص أيضاً حالة ايبارا علييف الذي توفي طبقاً للتقارير في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ في مستشفى سجن باكو نتيجة لعدم توفير العلاج الطبي اللازم له. ويدعى أنه لم ينقل إلى مستشفى سجن باكو إلا بعد دخوله في غيبوبة في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥.

الرسائل الواردة

٣٨- قامت الحكومة لدى الرد على حالة إيبارا علييف بموافاة المقرر الخاص بمعلومات عامة عن الاجراءات المتابعة للتحقيق في حوادث الوفاة أثناء الاحتجاز ولإحالة المسؤولين إلى القضاء وتقرير التعويض اللازم لهم.

المتابعة

٣٩- أرسل المقرر الخاص إلى حكومة أذربيجان رسالة متابعة لتذكيرها بالحالات التي أحيلت إليها خلال عامي ١٩٩٥ و١٩٩٦.

الملاحظات

٤٠- يشكر المقرر الخاص الحكومة على الرد أعلاه ولكنه يلاحظ أن مثل هذا الرد ذي الطابع العام لا يفي بالمعلومات المحددة المطلوبة في رسالته التي صاحبت الادعاء بوجود حالة من حالات الإعدام بلا محاكمة أو باجراءات موجزة أو الاعدام التعسفي. ويدعو المقرر الخاص الحكومة إلى اتخاذ كافة التدابير اللازمة لضمان الحق في الحياة لجميع الأشخاص المحتجزين أو المسجونين عملاً بالقواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء، والمبادئ الأساسية لمعاملة السجناء، ومجموعة المبادئ المتعلقة بحماية جميع الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن.

البحرين

المعلومات الواردة والرسائل الموجهة

٤١- تلقى المقرر الخاص معلومات عن حدوث تصاعد في أوائل عام ١٩٩٦ في العنف وعدم الاستقرار السياسي الذي بدأ في نهاية عام ١٩٩٤ وعن قيام سلطات البحرين بمواجهة ذلك بالتوقيف التعسفي الجماعي، وتعذيب المحتجزين الذي يؤدي أحياناً إلى وفاتهم، والإعدام بلا محاكمة. واسترعي المصدر نظر المقرر الخاص أيضاً إلى قيام البحرين في ٢٦ آذار/مارس ١٩٩٦ بتنفيذ أول عقوبة بالاعدام بعد توقفه عن ذلك منذ عشرين عاماً تقريباً، حيث كانت آخر عقوبة بالاعدام نفذت به في آذار/مارس ١٩٧٧.

٤٢- وأرسل المقرر الخاص ثلاثة نداءات عاجلة إلى حكومة البحرين، جميعها بشأن توقيع عقوبة الاعدام بعد محاكمات يدعى أنها لم تكن مستوفاة للمعايير الدولية للمحاكمة العادلة.

٤٣- ويتعلق نداءان عاجلان من هذه النداءات العاجلة بعيسى أحمد حسن قنبر الذي أفادت التقارير بأنه حكم عليه بالاعدام لقيامه بقتل أحد أفراد الشرطة في عام ١٩٩٥. وطبقاً للمصدر، لم يكن مع عيسى أحمد حسن قنبر محام إلى حين مثوله أمام المحكمة ويخشى المصدر من رجوع اعترافه الذي بنيت عليه الادانة إلى التعذيب الذي تعرض له من جانب قوات الأمن أثناء احتجازه قبل المحاكمة (٢٠ و٢٦ آذار/مارس ١٩٩٦). وعلم المقرر الخاص مع الأسف بإعدام عيسى أحمد حسن قنبر في ٢٦ آذار/مارس ١٩٩٦.

٤٤- وأرسل المقرر الخاص نداءً عاجلاً أيضاً بشأن علي أحمد عابد العصفور، ويوسف حسين عبد الباقي، وأحمد خليل ابراهيم هابيل القطان الذين حكمت عليهم محكمة أمن الدولة بالاعدام لقيامهم بالقاء قنبلة حارقة على أحد المطاعم وتسببهم بذلك في وفاة سبعة من المغتربين. وتفيد التقارير بعدم جواز الطعن في أحكام محكمة أمن الدولة. وتفيد التقارير أيضا باحتمال أن تكون اعترافات المتهمين التي بنيت عليها الادانة نتيجة لتعذيبهم من جانب قوات الأمن أثناء الاحتجاز السابق للمحاكمة (٣ تموز/يوليه ١٩٩٦).

٤٥- وعلاوة على ذلك، أحال المقرر الخاص إلى الحكومة الادعاءات المتعلقة بانتهاك حق أربعة أشخاص في الحياة هم: فاضل عباس مرهون، الذي يدعى قيام قوات الأمن باطلاق النار عليه في ٣ أيار/مايو ١٩٩٦ أثناء اشتراكه في مظاهرة سلمية في كرزقان ثم قيامها باحتجازه ووفاته بعد ذلك بفترة وجيزة أثناء وجوده في الاحتجاز؛ وعبد الأمير حسن رستم، الذي توفي في ١١ أيار/مايو ١٩٩٦ نتيجة للاصابات التي لحقت به عند تدخل قوات الأمن في مظاهرة رسمية بجهة الضيح في ٩ أيار/مايو ١٩٩٦؛ وزهرة خادم علي، التي توفيت في ٢٣ تموز/يوليه ١٩٩٦ بالمستشفى العسكري بعد بضع ساعات من اصابتها بطلقات نارية من جانب قوات الأمن؛ وعلي أمين محمد، الذي توفي أثناء الاحتجاز نتيجة للتعذيب (٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦).

الرسائل الواردة

٤٦- قامت حكومة البحرين بالرد على النداءين العاجلين اللذين أرسلهما المقرر الخاص بشأن عيسى أحمد حسن قنبر وأفادت بأن محاكمته كانت علنية وعادلة ومتفقة تماماً مع القواعد والمبادئ الدولية (٩ نيسان/أبريل ١٩٩٦). وذكرت في ردها بشأن علي أمين محمد الذي أفادت التقارير بأنه توفي أثناء وجوده بالاحتجاز نتيجة للتعذيب أن وفاته كانت بسبب اصابته بهبوط في القلب (٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦). وأفادت الحكومة بشأن النداء العاجل الذي أرسله المقرر الخاص بشأن علي أحمد عابد العصفور ويوسف حسين عبد الباقي وأحمد خليل ابراهيم هابيل القطان أنهم أدينوا طبقاً للأصول الواجبة في القانون (٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦).

٤٧- وأبلغت الحكومة المقرر الخاص أيضاً بأن الأحداث والأنشطة التي تواجهها والتي تشمل القتل والنسف والحريق العمد والتدمير ونهب الممتلكات العامة والخاصة أنشطة ارهابية تدعمها جهات أجنبية (١١ نيسان/أبريل ١٩٩٦).

المتابعة

٤٨- طلب المقرر الخاص من الحكومة موافاته بمزيد من المعلومات بشأن حالات هاني الواسطي وهاني عباس خميس وعيسى أحمد حسن قنبر حيث وردت معلومات إليه من المصدر تتعارض مع رد الحكومة. واسترعى المقرر الخاص نظر الحكومة في نفس الرسالة أيضاً إلى الحالات التي أحالها في وقت سابق من هذا العام والتي لم يتلق رداً عليها حتى الآن.

الملاحظات

٤٩- يشكر المقرر الخاص حكومة البحرين على الردود الواردة. ويعرب المقرر الخاص عن استمرار قلقه للادعاءات التي تلقاها بشأن انتهاكات الحق في الحياة. ويدعو المقرر الخاص الحكومة إلى اتخاذ الخطوات اللازمة لمنع المزيد من حوادث القتل بين المتظاهرين عملاً بالمبادئ الأساسية لاستخدام القوة والأسلحة النارية من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين، وإلى احترام جميع المعايير الدولية للمحاكمة العادلة للذين يواجهون عقوبة الاعدام.

بنغلاديش

المعلومات الواردة والرسائل الموجهة

٥٠- تلقى المقرر الخاص عدة تقارير عن استمرار قيام أفراد القوات المسلحة ببنغلاديش بانتهاك حق الأشخاص المنتمين إلى جماعة شاكما في الحياة.

٥١- وفي هذا السياق، أحال المقرر الخاص إلى الحكومة الادعاءات المتعلقة بانتهاك حق الشخصين أدناه من أهالي منطقة تشيتا غونغ الهضابية في الحياة: عمر بيكاش شكما، الذي تفيد التقارير بوفاته في ٧ آذار/مارس ١٩٩٦ بسبب قيام أفراد من القوات المسلحة باطلاق أعيرة نارية على المتظاهرين في خابانغبويا بمنطقة خغراشاري؛ وكياو جاي مرما الذي تفيد التقارير بوفاته في ٣١ آذار/مارس ١٩٩٦ بعد اطلاق أفراد الشرطة أعيرة نارية على مظاهرة سلمية في خغراشاري.

٥٢- وأحال المقرر الخاص إلى الحكومة أيضاً الادعاءات الواردة بقيام أفراد من الشرطة يرتدون الملابس المدنية بقتل طالبين مجهولين، قد ينتميان إلى احدى الأقليات، بغرفة الطعام التابعة لجامعة دكا.

الرسائل الواردة

٥٣- أبلغت الحكومة المقرر الخاص بأنه جاري التحقيق في الادعاءات التي أحيلت إليها في عامي ١٩٩٥ و١٩٩٦ وبأنها ستوافيه بالنتيجة بمجرد استكمال الاجراءات من جانب السلطات المختصة (١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٦ و٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦).

المتابعة

٥٤- التمس المقرر الخاص المزيد من التوضيحات بشأن حالة كل من لالا ريكوت باون والمجهول الذي تبين بعد ذلك أنه نابو آلو شكما بعد تلقيه مزيداً من المعلومات من المصدر وتعارض هذه المعلومات مع رد الحكومة. واسترعى المقرر الخاص نظر الحكومة أيضاً، في نفس الرسالة، إلى الحالات التي أحيلت إليها خلال عامي ١٩٩٥ و١٩٩٦ والتي لم يتلق رداً بشأنها حتى الآن.

الملاحظات

٥٥- يعرب المقرر الخاص عن قلقه لاستمرار ورود تقارير عن قيام أفراد القوات المسلحة في بنغلاديش بانتهاك الحق في الحياة، لا سيما في منطقة تشيتا غونغ الهضابية، رغم عدم ورود معلومات تفصيلية كافية للعمل بموجبها إلا في حالتين فرديتين فقط وقعتا في عام ١٩٩٦. ويدعو المقرر الخاص الحكومة إلى إحالة المسؤولين عن انتهاك الحق في الحياة إلى القضاء وإلى اتخاذ الاجراءات اللازمة لمنع وقوع المزيد من هذه الانتهاكات. ويعرب المقرر الخاص مرة أخرى عن رغبته في زيارة البلد ويأمل أن تعيد السلطات النظر في رفض دعوته إلى زيارته.

بلجيكا

٥٦- يرحب المقرر الخاص بإلغاء عقوبة الإعدام لجميع الجرائم في بلجيكا في آب/أغسطس ١٩٩٦ بعد صدور قانون بذلك ونشره في الجريدة الرسمية في ١ آب/أغسطس ١٩٩٦.

بوليفيا

المعلومات الواردة والرسائل الموجهة

٥٧- تلقى المقرر الخاص معلومات في عام ١٩٩٦ عن قيام وحدة الدوريات المتنقلة للشرطة الريفية باستعمال القوة المفرطة، لا سيما في مواجهاتها مع القائمين بزراعة الكوكا. وفي هذا السياق، أحال المقرر الخاص إلى حكومة بوليفيا البلاغات المتعلقة بانتهاك الحق في الحياة للأشخاص أدناه:

(أ) خوان اورتيز دياز، الذي توفي في ٨ آب/أغسطس ١٩٩٥ في مواجهة بين الشرطة والقائمين بزراعة الكوكا في ايوبايا بمنطقة كاراسكو؛

(ب) رامون كريسبو كندوري الذي توفي في ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ في مواجهة عنيفة بين الشرطة والقائمين بزراعة الكوكا في شانكادور بمنطقة كاراسكو. وكان رامون كريسبو كندوري مع مجموعة من القائمين بزراعة الكوكا الذين يلقون الحجارة على الشرطة؛

(ج) روكسانا جانيت فيليز فارغاس، التي توفيت في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ بينما كانت تبلغ ١٣ سنة من العمر نتيجة لاصابتها بطلق ناري في معدتها في مشادة وقعت في تشينا هوتا؛

(د) خوسيه ميخيا بيسو، وهو مزارع قتله أحد أفراد الوحدة المتنقلة للشرطة الريفية في ١٨ آب/أغسطس ١٩٩٥ في مواجهة مع أهالي سان غابرييل.

٥٨- كذلك، وجه المقرر الخاص رسالة متابعة إلى السلطات لتذكيرها بعدم تلقيه أي رد على الحالات التي أحالها إليها وكذلك على حالة فيليبي بيريز، المزارع الذي يدعى قيام أفراد الشرطة بقتله في آب/أغسطس ١٩٩٤، التي أحالها إلى حكومة بوليفيا في عام ١٩٩٥.

الملاحظات

٥٩- يأسف المقرر الخاص لعدم تلقيه أي رد من الحكومة على الرسائل المحالة إليها في عام ١٩٩٥. ويدعو المقرر الخاص حكومة بوليفيا إلى اتخاذ جميع الاجراءات اللازمة، طبقاً للمبادئ الأساسية لاستخدام القوة والأسلحة النارية من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين، لمنع تكرار مثل هذه الحوادث مستقبلاً. ويوصي المقرر الخاص بأن توفر السلطات البوليفية للموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين تدريباً شاملاً على المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان وبوجه خاص على احترام الحدود المقررة لاستخدام القوة والأسلحة النارية لدى تأديتهم لأعمال وظائفهم.

بوتسوانا

المتابعة

٦٠- وجه المقرر الخاص رسالة إلى الحكومة لتذكيرها بعدم تلقيه أي رد حتى الآن فيما يتعلق بحالة بنتو موروكي الذي تفيد التقارير بأنه قتل في ١٩ شباط/فبراير ١٩٩٥ في موشودي.

البرازيل

المعلومات الواردة والرسائل الموجهة

٦١- تفيد المعلومات التي وردت إلى المقرر الخاص خلال عام ١٩٩٦ باستمرار حدوث انتهاكات الحق في الحياة، لا سيما في سياق المنازعات المتعلقة بالأرض. ويؤدي استخدام القوة المفرطة من جانب أفراد الشرطة العسكرية لدى قيامها بتنفيذ أوامر الطرد الصادرة ضد العمال الزراعيين الذين لا أرض لهم إلى وفاة أعداد كبيرة منهم. وتفيد المعلومات التي وردت إلى المقرر الخاص أيضاً بقيام رجال مسلحين، يدعى أن بعضهم من رجال الشرطة، يعملون لحساب أصحاب الأراضي المحليين، بتهديد وإزعاج وفي بعض الأحيان بقتل المزارعين وزعماء السكان الأصليين الذين يطالبون بحقهم في الأرض. وتفيد المعلومات التي وردت إلى المقرر الخاص بقيام الحكومة الاتحادية في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ بتنفيذ المرسوم ٩٦/١٧٧٥ الذي يتعلق باجراءات المطالبات الادارية المقدمة من غير السكان الأصليين بشأن الأراضي الواقعة في المناطق المخصصة للسكان الأصليين. وأعربت مصادر كثيرة عن قلقها لإحتمال أن يؤدي اللبس الذي تولد عن هذا المرسوم إلى احتلال الأراضي المخصصة للسكان الأصليين بالقوة وإلى انتهاك حقوق الإنسان المتعلقة بهم.

٦٢- وأحال المقرر الخاص خمسة نداءات عاجلة إلى حكومة البرازيل بالنيابة عن الأشخاص أدناه:

(أ) شهود وأقارب ضحايا مذبحة فيغاريو غيرال وأعضاء جمعية أنصار السلم في فيغاريو غيرال بعد ورود معلومات تدعي قيام أفراد الشرطة بقتل فابيو غونزالفيس كافالكانتي وإدفال سيلفا في ظروف مماثلة للظروف التي أحاطت بمذبحة فيغاريو غيرال في عام ١٩٩٣. وطبقاً للمعلومات التي وردت إلى المقرر الخاص، حدث القتل أثناء التحقيق الابتدائي مع ٥٦ من رجال الشرطة المتهمين بالاشتراك في مذبحة فيغاريو غيرال (٦ شباط/فبراير ١٩٩٦). وأرسل المقرر الخاص نداءً عاجلاً ثانياً بالنيابة عن المذكورين بعد إخطاره باستمرار تهديدهم وازعاجهم، لا سيما بعد الإفراج المشروط عن ١٨ من رجال الشرطة المتهمين بالاشتراك في هذه المذبحة في شباط/فبراير ١٩٩٦ (٧ آذار/مارس ١٩٩٦)؛

(ب) ٢٥٠ من أعضاء جماعة غواراني - كايوا للسكان الأصليين في غارارا، بعد صدور حكم بطردهم من الأرض التي يحتلونها في غارارا، بلدية غوتي، ماتو غروسو دو سول (٢٣ أيار/مايو ١٩٩٦)؛

(ج) ٢٠٠ أسرة من المزارعين المستقطنين (واضعي اليد) في ولاية ساو فرانسيسكو، بعد قيام رجال مسلحين مجهولين، يقال إنهم من رجال الشرطة العاملين لحساب أصحاب الأراضي المحليين، بقتل مانويل مورايس دي سوزا ورجلين آخرين (٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٦)؛

(د) لويس غونزاغا دانتياس وروبرتو مونتي، وكلاهما من المدافعين عن حقوق الإنسان في مركز الشؤون الإنسانية والتراث الشعبي، وأحد الشهود المجهولين، بعد قتل فرانسيسكو غلسون نوغيرا دي كارافانهو، المدافع عن حقوق الإنسان، في ناتال، ريو غراندي دو نورتي. وتفيد التقارير بأنه كان يحقق في اشتراك أفراد الشرطة المدنية في ريو غراندي دو نورتي في أنشطة فرق القتل (٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦).

٦٣- وأحال المقرر الخاص إلى الحكومة أيضاً الادعاءات التي وردت بشأن انتهاك الحق في الحياة للأشخاص أدناه:

(أ) ثلاثة صحفيين قتلوا طبقاً للتقارير في أيار/مايو وآب/أغسطس ١٩٩٥ وهم: ماركوس بورغيس ريبيرو، صاحب صحيفة Independente في ريو فيردي، الذي قتله أحد رجال الشرطة بعد قيامه بنشر مقال يتهم فيه أفراد الشرطة المحلية بالاشتراك في انتهاك حقوق الإنسان؛ أريسطو غويدا دا سيلفا، صاحب صحيفة Gazeta de Sao Fidelis الذي تم تهديده بالقتل وقتل فعلاً لقيامه بنشر بعض المقالات التي تتهم المستشارين ببلدية ساو فيديليس بالفساد؛ رينالدو كونتينهو دا سيلفا، صاحب صحيفة Cachoeiras Hornal في كاشويرا دي ما كاو، ريو دي جانيرو، الذي قتل في ساو غونثالو لقيام صحيفته باتهام أفراد الشرطة المحلية بمخالفة القانون.

(ب) ٢٠ من المزارعين الذين قتلوا طبقاً للتقارير في ١٧ نيسان/أبريل ١٩٩٦ في مواجهة بين أفراد الشرطة العسكرية ونحو ٣٠ من المزارعين الذين لا أرض لهم. وكان سبب الوفاة طبقاً للمصدر هو قيام أفراد الشرطة العسكرية باطلاق النار على مظاهرة للمزارعين التابعين لحركة العمال الزراعيين الذين لا أرض لهم في الدورادو دو كاراخاس في محاولة لفض المظاهرة.

الرسائل الواردة

٦٤- أبلغت حكومة البرازيل المقرر الخاص فيما يتعلق بوفاة رينالدو سيلفا أن التحقيق لم يستكمل بعد (١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥).

٦٥- وفيما يتعلق بادعاء تهديد أفراد جماعة ماكوكسي للسكان الأصليين بالقتل، أفادت الحكومة المقرر الخاص بأنه جاري التحقيق في هذا الادعاء من جانب الشرطة الاتحادية وشرطة الولاية وبأنه رفعت دعاوى قضائية في هذا الشأن أمام المحكمة الاتحادية ومحكمة الولاية. وقدمت الحكومة معلومات عامة اضافية بشأن جماعة ماكوكسي للسكان الأصليين وذكرت أن وزير العدل لم يعترف بعد بأن الأراضي التي تحتلها هذه الجماعة في رابوزا/سيرادوسول من الأراضي المخصصة للاقامة الدائمة للسكان الأصليين. وذكرت الحكومة أن هناك توصية من الصندوق الوطني للهنود، بعد قيامه بالدراسات الأنثروبولوجية ودراسات الأرض اللازمة، بتخصيص هذه الأراضي لهم (٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦).

٦٦- وعلاوة على ذلك، قدمت الحكومة إلى المقرر الخاص معلومات عن الحوادث التي وقعت في الدورادو دو كاراخاس والتي لقي ٢٠ شخصاً حتفهم فيها. فطبقاً للحكومة، طلب النائب العام التحقيق في الموضوع لتحديد مدى مسؤولية حاكم بارا عن هذه الحوادث. وأشارت الحكومة إلى قيام الشرطة الاتحادية بتوفير الحماية لستة من الشهود. وذكرت أنه سيقدم ١٥٥ شخصاً، من بينهم ضابط برتبة الكولونيل، وقائد الكتيبة الرابعة للشرطة العسكرية في مارابا، وثلاثة ضباط برتبة المقدم والرائد والنقيب، إلى المحاكمة. واتخذت تدابير تأديبية مع المتهمين. وأفادت الحكومة علاوة على ذلك بأن حكومة بارا تعد حالياً مشروع قانون لتعويض الضحايا الباقين على قيد الحياة وأسر المتوفين (٢٣ تموز/يوليه ١٩٩٦).

المتابعة

٦٧- وجه المقرر الخاص رسالة متابعة إلى الحكومة لمطالبتها بمزيد من التفاصيل بشأن الاجراءات القانونية التي اتخذت في قضية رينالدو سيلفا وبشأن الحوادث التي وقعت في الدورادو دو كاراخاس والتي لقي فيها ٢٠ من المزارعين حتفهم. وطلب المقرر الخاص أيضاً تفاصيل عن محتويات مشروع القانون الذي تعده حكومة بارا لتعويض الضحايا الباقين على قيد الحياة وأسر المتوفين. وطلب أيضاً إفادته عما إذا كان هذا القانون قد صدر فعلياً.

٦٨- واسترعى المقرر الخاص نظر الحكومة في نفس الرسالة إلى ما ذكره المصدر من عدم تقديم أي متهم فيما يتعلق بمذبحة كورومبيارا إلى المحاكمة حتى الآن. واسترعى نظر الحكومة أيضاً إلى المعلومات الاضافية التي وردت له بشأن مذبحة كانديلاريا والتي تفيد بالحكم على أحد رجال الشرطة العسكرية بالسجن مدة ٣٠٩ عاماً لاشتراكه في المذبحة وبتخفيض هذه العقوبة لدى إعادة محاكمته إلى السجن مدة ٨٩ عاماً. ولم يقدم أفراد الشرطة العسكرية الباقون إلى المحاكمة حتى الآن. وطلب المقرر الخاص من الحكومة موافاته بمزيد من المعلومات فيما يتعلق باجراءات المحاكمة وكذلك بأي تطورات قضائية أخرى.

الملاحظات

٦٩- يشكر المقرر الخاص حكومة البرازيل للردود الواردة ولرغبتها في التعاون معه. ويعرب المقرر الخاص عن قلقه لادعاءات انتهاك الحق في الحياة في سياق المنازعات المتعلقة بالأرض وعن قلقه العميق للمعلومات المتعلقة باستخدام القوة المفرطة من جانب المسؤولين عن إنفاذ القوانين، لا سيما القائمين بتنفيذ أوامر الطرد. وبينما يأسف المقرر الخاص للحوادث المفجعة التي وقعت في الدورادو دو كاراخاس فإنه يحث السلطات على تدريب المسؤولين عن إنفاذ القوانين على المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان وبوجه خاص على القيود المقررة لاستخدام القوة والأسلحة النارية لدى تأدية أعمال وظيفتهم.

٧٠- ويعرب المقرر الخاص مرة أخرى عن قلقه لادعاءات الازعاج وانتهاك الحق في الحياة المتعلقة بشهود انتهاكات حقوق الإنسان وأقارب الضحايا. ويحث المقرر الخاص السلطات على اتخاذ كافة التدابير اللازمة لتوفير الحماية لشهود انتهاكات حقوق الإنسان بصورة فعالة.

بلغاريا

المعلومات الواردة والرسائل الموجهة

٧١- تلقى المقرر الخاص معلومات عن صدور بلاغ من وزير داخلية بلغاريا في أيار/مايو ١٩٩٥ بوفاة ١٧ شخصاً كانوا محتجزين بالشرطة في الأربعة عشر شهراً الماضية في ظروف غامضة. ولم ترد معلومات عن عدد الوفيات التي تم التحقيق فيها أو عن نتائج هذه التحقيقات. وأفادت المعلومات أيضاً بعدم قابلية الاحصاءات الرسمية لحالات الوفاة أثناء الاحتجاز للنشر.

٧٢- وأحال المقرر الخاص ادعاءات الوفاة أثناء الاحتجاز المتعلقة بخمسة أشخاص مجهولين هم خريستو خريستوف، الذي يفيد البلاغ بوفاته في ٥ نيسان/أبريل ١٩٩٥ نتيجة لضربه على صدره بعد القبض عليه بتهمة السرقة؛ وقسطنطين ديميتشيف، الذي كان يبلغ ١٧ سنة من العمر، والذي ألقي عليه القبض في بلوفديف في ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٥ ثم نقل إلى مستشفى ديميتروف غراد في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٥ لاصابته بنزيف في المخ نتيجة لضربه على رأسه مما أدى إلى وفاته بعد ذلك بخمسة أيام؛ وإيليا غرغينوف، الذي كان ينتمي إلى الأقلية الإثنية للغجر، والذي عثر على جثته في ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٥ بعد تعذيبه في مركز شرطة غراديدز في اليوم السابق؛ وآسن ايفانوف، الذي كان سيبلغ ١٧ سنة من العمر والذي كان ينتمي إلى الأقلية الإثنية للغجر، الذي توفي في ١٢ شباط/فبراير ١٩٩٥ في مستشفى سانتانسكي بسبب تعذيبه أثناء الاحتجاز بالشرطة؛ وأنغل زبشينوف، الذي نقل من مركز الشرطة إلى المستشفى في ريزغراد حيث توفي في ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ لإصابته بنزيف في المخ نتيجة لضربه على رأسه.

الرسائل الواردة

٧٣- قدمت الحكومة ردوداً للحالات التي أحيلت إليها خلال عام ١٩٩٥ ولمعظم الحالات التي أحيلت إليها خلال عام ١٩٩٦.

٧٤- ففيما يتعلق بحالة ليوبشو سوفييز ترزيف الذي أفادت التقارير بوفاته بينما كان محتجزاً بالشرطة في كانزالوك في ٦آب/أغسطس ١٩٩٤، أفادت الحكومة بأنه تبين من تقرير الطب الشرعي وجود رضوض متعددة برأسه وصدره وأطرافه وأن سبب وفاته هو اصابته بصدمة عصبية. وذكرت الحكومة أيضاً أن التحقيق لا يزال جارياً وأنه لم يتم التعرف على المتهم (١٢ آذار/مارس ١٩٩٦).

٧٥- وفيما يتعلق بحالة أنغل أنغيلوف، الذي قتله أحد أفراد الشرطة رمياً بالرصاص في ٢٠ آذار/مارس ١٩٩٥، أفادت الحكومة بأن الشرطي كان في حالة دفاع شرعي عندما أطلق النار على المجني عليه حيث شرع المذكور في الاعتداء عليه بمعول كان معه ولم يتوقف عن الاعتداء رغم قيام الشرطي باطلاق عيار في الهواء لانذاره. وأفادت الحكومة أيضاً بأن التحقيق لا يزال جارياً (٢٣ أيار/مايو ١٩٩٦).

٧٦- وبالاضافة إلى ذلك، قدمت الحكومة ردوداً بشأن حالات خريستو خريستوف، وآسن ايفانوف وإيليا غرغينوف، وأنغل زبشينوف، التي أحيلت في عام ١٩٩٦. فأفادت الحكومة بأن المحكمة العسكرية في صوفيا أدانت ثلاثة من أفراد الشرطة في التعدي بالضرب على خريستو خريستوف وحكم على اثنين منهم بالسجن مدة عشرين عاماً وعلى الثالث بالسجن مدة ١٨ عاماً. وفيما يتعلق بحالة آسن ايفانوف، ذكرت الحكومة أن التحقيق لم يستكمل بعد بسبب تأخير تقرير الخبير ولكن لم يتبين من التحقيق الابتدائي وجود أي دليل على تعدي أفراد الشرطة على آسن ايفانوف أثناء وجوده بالاحتجاز. وفيما يتعلق بحالة إيليا غرغينوف، أفادت الحكومة بأنه نظراً لعدم وجود دليل على حدوث الوفاة نتيجة للعنف فلقد أمرت نيابة سليفن بحفظ الأوراق لعدم الجناية. وفيما يتعلق بحالة أنغل زبشينوف، أفادت الحكومة بأنه لم يتم إخطار النيابة العسكرية في فارنا بالحادث وبأنه جاري التحقيق في أسباب عدم القيام بذلك (٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦).

المتابعة

٧٧- طلب المقرر الخاص مزيداً من المعلومات بشأن حالتي ليوبشو سوفييز ترزيف وأنغل أنغيلوف، لا سيما فيما يتعلق بالتحقيقات الجارية وبموقف التحقيقات الابتدائية.

الملاحظات

٧٨- يشكر المقرر الخاص حكومة بلغاريا على الردود الواردة. بيد أنه يعرب المقرر الخاص عن قلقه لعدم تقديم معظم الفاعلين حتى الآن إلى القضاء. ويدعو المقرر الخاص الحكومة إلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتخفيض عدد الوفيات التي تحدث أثناء الاحتجاز وإلى بذل قصارى جهودها لكفالة الاحترام الكامل للقواعد والمبادئ الدولية التي تمنع أي شكل من أشكال المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. ويحث المقرر الخاص الحكومة أيضاً على توفير تعويض مناسب لأسر ضحايا انتهاكات الحق في الحياة.

بوركينا فاصو

المعلومات الواردة والرسائل الموجهة

٧٩- استرعى المقرر الخاص نظر الحكومة إلى الإدعاءات الواردة بقيام قوات الأمن بقتل آكو آغوندوا، وآدي بانيون، وكوسي غونيابو، وأكاندوبا كيبورا، وغواسيان كيبورا (أو زيو)، وشخصين آخرين مجهولين في ٥ أو ٦ آذار/مارس ١٩٩٦، وبقيامها بالقبض على أكثر من مائة شخص في ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٥ في قرية كايا بعد استفحال مشاجرة بين رجلين من هذه القرية، وحضور القوات المسلحة لمساعدة الشرطة على إعادة النظام إلى القرية، ووفاة أحد المجهولين أثناء وجوده بالاحتجاز.

المتابعة

٨٠- استرعى المقرر الخاص نظر الحكومة أيضاً إلى عدم تلقيه رداً على الإدعاءات التي أحيلت إليها في عام ١٩٩٥. وطلب أيضاً توضيحات بشأن إعدام آكاو آغوندوا، وآدي بانيون، وكوسي غونيابو، وأكاندوبا كيبورا، وغواسيان كيبورا، وثلاثة أشخاص آخرين مجهولين، حيث لم تقدم السلطات أي توضيحات في هذا الشأن. وأكد المقرر الخاص على ضرورة موافاته بالإجراءات التي اتخذتها السلطات لعدم تكرار مثل هذه الحوادث مستقبلاً ولتقديم المسؤولين عنها إلى المحاكمة مع صرف التعويض اللازم لأسر المجني عليهم.

بوروندي

المعلومات الواردة والرسائل الموجهة

٨١- يعرب المقرر الخاص عن قلقه العميق للتقارير والمعلومات التي وردت في عام ١٩٩٦ بشأن تفشي الإعدام بلا محاكمة أو بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي في بوروندي.

٨٢- فلقد تلقى المقرر الخاص، كما حدث في السنوات الماضية، ادعاءات كثيرة بشأن انتهاك الحق في الحياة، لا سيما بشأن حوادث القتل والمذابح الجماعية. وطبقاً للتقارير، تعزى أغلبية الانتهاكات الفادحة إلى عناصر من جيش بوروندي بينما يعزى عدد كبير من الحوادث والمذابح الى جماعات متمردة من الهوتو وإلى الميليشيات التابعة للتوتسي. وتفيد المعلومات التي وردت إلى المقرر الخاص بوصول النزاع المسلح، في بداية آذار/مارس ١٩٩٦، إلى أغلبية المقاطعات في بوروندي، وتسببه في وجود أعداد كبيرة من الضحايا ومن المشردين. وفي يوم ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٦ وهو يوم الانقلاب وحده، قام العسكريون بإعدام ٣١ شخصاً من دائرة غيهيتا، مقاطعة غيتيغا، رمياً بالرصاص.

٨٣- وتسببت الأحداث التي وقعت مؤخراً في زائير في وجود اضطرابات جديدة في مقاطعات كاينزا، وكاروزي، ومورميغا، وغيتيغا، وفي وقوع مواجهات عنيفة في جنوب شرقي بوروندي بين جيش بوروندي ومجموعات المتمردين التي تحاول الوصول الى تنزانيا. وأدى انتشار عدم الأمان في البلد الى ازدياد صعوبة مهمة المنظمات الإنسانية التي تحاول مساعدة السكان المدنيين الذين هم الضحايا الرئيسيين للنزاع القائم

في بوروندي. ونتج عن وصول عشرات الآلاف من العائدين إلى الوطن من زائير الى ازدياد عدم الاستقرار السائد في بوروندي.

٨٤- ويرد تحليل تفصيلي لحالة حقوق الإنسان في بوروندي في التقارير المقدمة من المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في بوروندي (A/51/45 وE/CN.4/1997/12 وAdd.1).

٨٥- ووجه المقرر الخاص نداءً عاجلاً إلى السلطات بعد إبلاغه بقيام جنود من الجيش الوطني الرواندي في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ بابعاد ٣٩٢ من اللاجئين البوروندیين الموجودين في رواندا بالقوة الى مقاطعة سيبيتوكي رغم الابلاغ عن وقوع انتهاكات كثيرة لحقوق الإنسان في هذه المنطقة. وأرسل المقرر الخاص نداءً عاجلاً ثانياً لكفالة حق ٥٩ شخصاً حكم عليهم بالإعدام في الحياة وفي السلامة الجسدية. وكان توجيه هذين النداءين العاجلين بالاشتراك مع المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في بوروندي (٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦).

٨٦- وبمناسبة الوفاة المفجعة لثلاثة من مندوبي اللجنة الدولية للصليب الأحمر في ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦ نتيجة لهجوم مدبر على سيارتهم بالقرب من قرية مويهنا بمقاطعة سيبيتوكي، وجه المقرر الخاص بالاشتراك مع المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في بوروندي، في ٧ حزيران/يونيه ١٩٩٦، رسالة إلى كل من رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء للتعبير لهما عن استيائهما البالغ لهذا العمل ولعدم التعرف على الفاعلين أو اتخاذ أي إجراء للتعرف عليهم حتى الآن. ووجه المقرران الخاصان في نفس اليوم أيضاً رسالة تعزية الى مدير اللجنة الدولية للصليب الأحمر للإعراب عن تعاطفهما العميق مع أسر المندوبين الثلاثة.

الرسائل الواردة

٨٧- تلقى المقرران الخاصان رسالتين مؤرختين في ٢٠ و٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦ من كل من رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء يعبران فيهما عن أسفهما لهذا الحادث ويشيران الى التوصية والمطالبة بإجراء تحقيق محايد في الموضوع لمعرفة الفاعلين.

الملاحظات

٨٨- يعرب المقرر الخاص عن أسفه لعدم ورود أي تعليق على التقرير الذي قدمه بشأن بعثته الى بوروندي في نيسان/أبريل ١٩٩٥ حتى الآن (E/CN.4/1996/4/Add.1). ويعرب المقرر الخاص عن قلقه البالغ لتفاقم حالة حقوق الإنسان في البلد ولا سيما لمذابح المدنيين التي تشمل النساء والأطفال والمسنين والتي لم تقل منذ الانقلاب الذي وقع في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٦.

٨٩- وإذ يدرك المقرر الخاص مدى تأثير الحالة في بوروندي على منطقة البحيرات الكبرى فإنه يوصي المقررين الخاصين الثلاثة المعنيين بحالة حقوق الإنسان في بوروندي ورواندا وزائير مشدداً ببذل قصارى جهودهم للتوصل الى نهج متكامل للمشاكل المشتركة بين هذه البلدان الثلاثة.

كمبوديا

المعلومات الواردة والرسائل الموجهة

٩٠- تفيد التقارير المختلفة التي وردت إلى المقرر الخاص بانتشار الإفلات من العقاب في كمبوديا. ووفقاً للمعلومات الواردة، يحكم غالباً ببراءة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان، في حالة ملاحقاتهم، لأسباب أقل ما يقال عنها أنها مشبوهة. ويرد تحليل متعمق لحالة حقوق الإنسان في كمبوديا في تقرير السيد هاميربرغ، الممثل الخاص للأمين العام المعني بحقوق الإنسان في كمبوديا (E/CN.4/1997/85).

٩١- ووجه المقرر الخاص نداءً عاجلاً إلى الحكومة في ١٥ شباط/فبراير ١٩٩٦ لمطالبة السلطات باتخاذ التدابير اللازمة لحماية كريستين ألفاسين - نورودوم، الموظفة بالأمم المتحدة، وأطفالها الثلاثة. وكانت كريستين ألفاسين - نورودوم قد تلقت تهديدات بالقتل في ١٢ شباط/فبراير ١٩٩٦ بهدف منعها من حضور محاكمة زوجها، الأمير نورودوم سيرفيود، المتهم بالتآمر لاغتيال نائب رئيس الوزراء.

٩٢- وأحال المقرر الخاص الى الحكومة أيضاً ادعاءات حالات الإعدام بلا محاكمة التالية: تون بون لي الذي قتل في ١٨ أيار/مايو ١٩٩٦ في بنوم بنه. وكان محتجزاً لقيامه بنشر مقال وصف بأنه كاذب في عدد ٣٠-٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ لصحيفة Oddomkete Khmer؛ وشورين كورن، وأورنغ شوريب وشورن شانغ الذين قتلوا للاعتقاد بوجود علاقة بينهم وبين الجيش الوطني لكمبوتشيا الديمقراطية؛ وروينغ تاهن، وهو شاب مصاب بعاهة عقلية تؤثر على قدرته على الكلام، الذي قتله أحد أفراد الميليشيا في قرية تابعة لمقاطعة باتامبانغ في نيسان/أبريل ١٩٩٥؛ وكلاينغ شيب، الذي قتله نائب العمدة وسبعة من أفراد الميليشيا المحلية في قرية فوات تشاينغ.

المتابعة

٩٣- أعرب المقرر الخاص في رسالة موجهة الى الحكومة عن قلقه لعدم تلقيه رداً على ندائه العاجل المتعلق بكريستين ألفاسين - نورودوم واسترعى نظر الحكومة الى عدم ورود أي رد على الادعاءات التي أحالها إليها في عام ١٩٩٥.

الملاحظات

٩٤- يعرب المقرر الخاص عن أسفه لعدم ورود أي رد من الحكومة إلى حين إعداد هذا التقرير. ويدعو المقرر الخاص السلطات المختصة الى إجراء تحقيقات محايدة وشاملة للادعاءات المتعلقة بانتهاك الحق في الحياة، والى تحديد المسؤولين وإحالتهم الى القضاء، والى تقديم تعويضات مناسبة للمجني عليهم أو أسرهم، وإلى اتخاذ التدابير اللازمة لمنع تكرار مثل هذه الانتهاكات مستقبلاً.

شيلي

٩٥- أرسل المقرر الخاص رسالة متابعة الى حكومة شيلي لاسترعاء نظرها إلى عدم ورود رد بشأن حالة نلسن ريكولمي البورنوز، الطالب الذي يبلغ ١٦ سنة من العمر الذي توفى في عام ١٩٩٥ أثناء اشتراكه في مظاهرة للاحتفال بذكرى الانقلاب العسكري الذي حدث في ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٧٣.

٩٦- وأشار المقرر الخاص في نفس الرسالة الى ورود معلومات إضافية بشأن قضية كارملو سوريا، الموظف بمركز السكان التابع للأمم المتحدة في أمريكا اللاتينية، الذي قتله في عام ١٩٧٦ أفراد تابعون لإدارة المخابرات الوطنية في حكومة الجنرال بينوشيه، تفيد بصدور قرار من المحكمة العليا بوقف النظر في الدعوى لسريان قانون العفو عن الجرائم التي ارتكبت في هذا العهد على المتهمين. وطلب المقرر الخاص من الحكومة موافاته بأي تطورات مقبلة في الدعوى.

٩٧- وبرسالة مؤرخة في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، أبلغت حكومة شيلي المقرر الخاص بالتطورات التي حدثت في قضية كارملو سوريا وقامت بموافاته بنسخة من الحكم الذي صدر من المحكمة العليا بحفظ الدعوى نهائياً لسريان المرسوم بقانون المتعلق بالعفو عليها. وأفادت الحكومة المقرر الخاص بأنه صدر في ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦ قرار من القاضي الذي كان يتولى التحقيق بحفظ الدعوى حفظاً كاملاً ونهائياً لسريان قانون العفو ٢١٩١ لعام ١٩٧٨ عليها. وطعن المدعون بالحق المدني في ٧ و١١ حزيران/يونيه ١٩٩٦ في هذا القرار أمام الدائرة الجنائية الثانية للمحكمة العليا بدعوى عدم دستورية المرسوم بقانون المتعلق بالعفو. وحكمت المحكمة العليا في ٢٣ آب/أغسطس ١٩٩٦ بتأييد الحكم الصادر من محكمة أول درجة.

٩٨- وأفادت الحكومة المقرر الخاص أيضاً بأن قضية نلسن ريكولمي ألبورنوز قد أحيلت الى الدائرة الجنائية الحادية عشرة في سان ميغيل. وابلغت الحكومة المقرر الخاص بأنها تبذل قصارى جهودها لمعرفة الظروف التي أحاطت بوفاته ولإحالة المسؤولين الى القضاء. (١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦).

الملاحظات

٩٩- يشكر المقرر الخاص حكومة شيلي على الردود التي وردت منها وعلى ما أبدته من رغبة في التعاون معه لتنفيذ ولايته. ويعرب المقرر الخاص عن قلقه العميق لتطبيق قانون العفو الذي صدر في عام ١٩٧٨ بشأن الجرائم التي ارتكبت في ظل النظام العسكري السابق ويرى أن تطبيق هذا القانون يؤدي الى الإفلات من العقاب مما يتعارض مع روح الصكوك الدولية لحقوق الإنسان. ويأسف المقرر الخاص لاستمرار تطبيق قانون العفو لعام ١٩٧٨ في عام ١٩٩٦ وكفالته بذلك إفلات المسؤولين عن مخالفة القانون تماماً من العقاب مدى الحياة. ويأمل المقرر الخاص في اتخاذ جميع التدابير اللازمة لصرف تعويض مناسباً لأسر المجني عليهم.

الصين

المعلومات الواردة والرسائل الموجهة

١٠٠- تلقى المقرر الخاص كما حدث في السنوات السابقة تقارير عديدة عن توقيع عقوبة الإعدام في الصين على نطاق واسع. وتشير مصادر مختلفة بالتحديد إلى حملة مكافحة الجريمة في الصين بأكملها التي بدأت في ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٦ والتي أدت الى إعدام ما لا يقل عن ١ ٠٠٠ شخص.

١٠١- وركزت حملة مكافحة الجريمة أساساً طبقاً للتقارير على عصابات المجرمين وعلى جرائم مثل القتل وقطع الطريق وأدت الى إعدام عدد لم يسبق له مثيل من الأشخاص منذ عام ١٩٨٣ عندما نفذت حملة مماثلة لمكافحة الجريمة في جميع أرجاء الصين وأدت الى إعدام الآلاف من الأشخاص في أقل من ثلاثة أشهر. وطبقاً للمعلومات الواردة، كانت وسائط الإعلام مجندة بأكملها لنقل عمليات التوقيف والإعدام يومياً ولحث الزعماء المحليين والشرطة والقضاء على معاقبة المجرمين المستهدفين في الحملة "بسرعة وبشدة". وتفيد التقارير بأنه جرى تنفيذ أغلبية الأحكام التي صدرت بالإعدام في هذه الحملة بعد محاكمة موجزة فور صدورها مباشرة.

١٠٢- وتدعي التقارير أيضاً زيادة عدد الجرائم التي يجوز الحكم بالإعدام نظير ارتكابها من ٢١ جريمة في ظل القانون الجنائي لعام ١٩٨٠ الى ٦٨ جريمة الآن، منها جرائم كثيرة لا تنطوي على العنف.

١٠٣- وطبقاً للمعلومات الواردة، لا تزال المحاكمات التي تنتهي بتوقيع عقوبة الإعدام بعيدة عن المعايير الدولية المعترف بها للمحاكمة العادلة. ولا توجد في النظام القانوني الصيني طبقاً للتقارير قرينة البراءة. ويقال إن عبء الإثبات يقع على المتهم. وتفيد التقارير أيضاً بأن قرار الإدانة لا يصدر عادة من المحكمة ولكن من جانب السلطة السياسية. واسترعي نظر المقرر الخاص أيضاً الى عدم مراعاة حق المتهم في الاستعانة بمحامٍ إلا قبل المحاكمة ببضعة أيام والى عدم إخطار المتهم سلفاً بتاريخ المحاكمة وعدم اتاحة الوقت الكافي له بالتالي للاستعانة بمحامٍ. ولا يجوز ايضاً استدعاء الشهود للإدلاء باقوالهم أمام المحكمة. ويدعى أخيراً أنه لا يصرح للمحامي بالاطلاع على ملف القضية بأكمله ولكنه يصرح له بالاطلاع على الجزء الذي يخص المتهم فقط ولا يجوز له الطعن في صحة الاتهام ويجوز له فقط المطالبة بتخفيف العقوبة.

١٠٤- وأرسل المقرر الخاص نداءً عاجلاً إلى الحكومة بالنيابة عن وو يدونغ، وو زهي، ووي يونغلن، ووانغ كايو بعد الحكم عليهم بالإعدام للتهرب الضريبي في ١٨ نيسان/أبريل ١٩٩٦ (٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٦).

١٠٥- وبالإضافة إلى ذلك، أرسل المقرر الخاص الى الحكومة الصينية إدعاءات انتهاكات الحق في الحياة المتعلقة بالأشخاص أدناه:

(أ) لي بوشاو، ولي فوهاي، وسي جونشاو، وما زينغهي، وما زيهيرن، ومينغ شيفكاي، ولي زيدونغ، ويانغ ويجون، وما زينغفو، وين باويو، وسونغ وين، و٢٥٩ من الأفراد المجهولين الذين أعدموا بعد محاكمتهم علناً في لقاء جماهيري لمكافحة الجرائم المتعلقة بالمخدرات في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٥. وطبقاً للمصدر، كانت المحكمتان الدنيا والعليا حاضرتان في اللقاء لإصدار الأحكام وتأييدها بسرعة.

(ب) لين هويكسونغ، ولين يوكيان، وكوي غيبياو، ولين يي، ومیو كيانغنغ، ومیو كيانزو، ولين هوكسونغ، ومو غانغونغ، ولين يوكوان، وكو غيباو، ولين يي، وهوانغ كينغكي، ومو غانزو، الذين حكم عليهم جميعاً بالإعدام للتزوير أو التهرب الضريبي أو جرائم اقتصادية أخرى في ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٥.

(ج) تيان زيهيا، وتيان زيكوان، وزاو ليان، الذين حكم عليهم بالإعدام لقطع طريق سيارة محملة بالأوراق النقدية. ويدعى تنفيذ عقوبة الإعدام على المتهمين الثلاثة في ٣١ أيار/مايو ١٩٩٦، بعد سبعة أيام من القبض عليهم.

(د) بولو زوانو، واولو زيان، وكاو جيان، ويان جياو، الذين أدينوا لقتلهم أنواعاً محمية والاتجار في العاج.

(هـ) سينغي تينفل، وهو راهب، الذي يدعى أنه توفى في ٦ أيار/مايو ١٩٩٦ بينما كان بالاحتجاز نتيجة لتعدي حراس السجن عليه بالضرب، وكيلسانغ توتوب، وهو راهب أيضاً، الذي يدعى أنه توفى في ٥ تموز/يوليه ١٩٩٦ بينما كان في السجن بسبب عدم توفير العلاج الطبي اللازم له. وكان الراهبان محتجزان في سجن درابشي.

الرسائل الواردة

١٠٦- أبلغت الحكومة المقرر الخاص بأن القانون الجنائي الصيني ينص على توقيع عقوبة الإعدام على المجرمين الذين يرتكبون أشد الجرائم بشاعة فقط. وأبلغت الحكومة المقرر الخاص أيضاً بأن قانون الإجراءات الجنائية الصيني يوفر طعناً خاصاً للأحكام الصادرة بالإعدام أمام المحكمة العليا للشعب. وينص نفس القانون على حق المتهم في الاستعانة بمحامٍ وعلى أنه ينبغي تسليم عريضة الاتهام للمتهم قبل الجلسة الافتتاحية للمحاكمة بسبعة أيام على الأقل مع أحاطته علماً بالتهم الموجهة إليه.

١٠٧- وفيما يتعلق بوانغ غيانيي، الذي أفادت التقارير بقيام تايلند بتسليمه الى الصين، ذكرت الحكومة أن تايلند لم تقم بتسليمه ولكنها قامت بطرده من تايلند. وطبقاً للحكومة، وخلافاً للإدعاءات، لم تقدم الصين لتايلند أي ضمانات بمعاقبته. وحكم على وانغ غيانيي بعد ذلك بالإعدام لارتكابه جريمتي الرشوة والاختلاس اللتين تعتبرهما الحكومة من الجرائم الخطيرة للغاية. وأفادت الحكومة أيضاً بأنه مُنح وقتاً كافياً لتحضير دفاعه (٤ آذار/مارس ١٩٩٦).

١٠٨- وفيما يتعلق بقضية لوو غوهونغ، الذي أفادت التقارير بأنه حُكم عليه أيضاً بالإعدام لارتكابه جريمة الاختلاس، أفادت الحكومة المقرر الخاص، بأن المحكمة العليا للشعب في غوانغدونغ قد ألغت الحكم الصادر من محكمة أول درجة وتبين لها عند إعادة محاكمته أنه مذنب في جريمة الاختلاس وحكمت عليه بالسجن مدة ١٥ عاماً مع حرمانه من حقوقه السياسية مدة خمس سنوات (٢٧ أيار/مايو ١٩٩٦).

١٠٩- كذلك، قدمت الحكومة رداً تفصيلاً على رسالة المتابعة التي أرسلها المقرر الخاص في ٢٢ آب/أغسطس ١٩٩٥. وذكرت فيما يتعلق بحادث بحيرة تيان داو، في جملة أمور، أن المحاكمة استغرقت عدة أيام وليس ساعتين فقط كما ورد في البلاغ، وأنه لم تقم السلطات باخفاء الأعيرة النارية المزعومة اطلاقاً.

وذكرت الحكومة فيما يتعلق بادعاء رفض السماح للمصورين بالتقاط صور للجثث والمركب أنه رفض السماح بذلك لأن التحقيق كان جارياً لمعرفة أسباب الحريق ووفاة المجني عليهم. وذكرت الحكومة أيضاً أنه كان معروضاً على المحكمة أثناء المحاكمة العلنية، خلافاً للادعاءات، محضر تفصيلي لمعاينة الموقع كما تم تشريح الجثث طبقاً للأصول. وردت الحكومة في نفس الرسالة على القلق الذي أعرب عنه المقرر الخاص بشأن عقوبة الاعدام في الصين وذكرت في هذا الصدد، في جملة أمور، أن عقوبة الاعدام توقع في الصين على عدد قليل من المجرمين الذين يرتكبون جرائم تعرض النظام الاجتماعي جدياً للخطر وأنه لا تصدر بأي حال من الأحوال توجيهات بشأن الحكم الواجب صدوره قبل المحاكمة. ونفت الحكومة أيضاً الادعاءات المتعلقة بنقل الأعضاء من السجناء بعد اعدامهم (٢٧ أيار/مايو ١٩٩٦).

المتابعة

١١٠- استرعى المقرر الخاص نظر الحكومة الى البلاغات المتعددة التي أحالها اليها خلال عام ١٩٩٥ والتي لم يتلق رداً عليها حتى الآن. كذلك، أعرب المقرر الخاص مرة أخرى عن رغبته في زيارة الصين.

متابعة طلب الزيارة

١١١- نظراً للادعاءات الواردة، استرعى المقرر الخاص نظر الحكومة برسالة مؤرخة في ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٦ الى طلباته السابقة لزيارة الصين، التي وردت في رسائله المؤرخة في ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٣ و٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ و٢٢ آب/أغسطس ١٩٩٥، والتي لم يتلق رداً عليها حتى الآن. والتمس المقرر الخاص من الحكومة في نفس الرسالة موافاته بمدى إمكان القيام بهذه الزيارة قبل شباط/فبراير ١٩٩٧ واقترح مقابلة الممثل الدائم لجمهورية الصين الشعبية لمناقشة هذه المسألة فضلاً عن مسائل أخرى تتعلق بولايته.

١١٢- وأجرى المقرر الخاص اجتماعاً مثمراً مع ممثل جمهورية الصين الشعبية في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ وأبلغه الممثل بأنه سينظر في طلب زيارته بعد استكمال زيارة المفوض السامي لحقوق الإنسان وآلية أخرى من الآليات التابعة للجنة حقوق الإنسان.

الملاحظات

١١٣- يشكر المقرر الخاص حكومة الصين على الردود التفصيلية التي وردت على رسائله. ويأمل أن يستمر الحوار الذي بدأه بشأن قيامه بزيارة الصين كما يأمل أن تتم هذه الزيارة في غضون فترة زمنية معقولة.

١١٤- ولما كانت الفقرة ١ من الضمانات الواجبة لحماية حقوق الذين يواجهون عقوبة الإعدام التي أقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ١٩٨٤/٥٠ تنص على أنه لا ينبغي أن يتعدى نطاق الجرائم التي يجوز أن توقع عقوبة الإعدام بشأنها الجرائم المتعمدة التي تسفر عن نتائج مميتة أو غير ذلك من النتائج البالغة الخطورة، يشير المقرر الخاص مرة أخرى إلى ما ذكره (E/CN.4/1996/4، الفقرة ٥٥٦) من أنه ينبغي الغاء عقوبة الاعدام في الجرائم الاقتصادية والجرائم المتعلقة بالمخدرات. ويعرب المقرر الخاص مرة أخرى عن أسفه لزيادة حالات الاعدام، لا سيما فيما يتصل بحملة مكافحة الجريمة المشار اليها أعلاه. ويرى المقرر

الخاص أيضاً أن عقوبة الاعدام ليست أداة مناسبة لمواجهة ارتفاع معدل الجريمة في الصين. ويعترض المقرر الخاص أيضاً على تنفيذ عقوبة الاعدام علناً لتوعية الجماهير.

كولومبيا

المعلومات الواردة والرسائل الموجهة

١١٥- تكشف المعلومات التي تلقاها المقرر الخاص أن انتهاكات الحق في الحياة ما زالت تحدث على نطاق واسع وليست هناك مؤشرات تدعو إلى توقع تحسن في الأجل القصير. ويتضح أن أفراداً من الجيش ومن الجماعات شبه العسكرية والشرطة، وإلى حد أدنى عصابات المغاورين، مسؤولة عن عدد كبير من انتهاكات الحق في الحياة. وفي هذا السياق تواصل تلقّي التقارير حول وجود علاقة واضحة بين الجماعات شبه العسكرية والقوات المسلحة. وقد لوحظت الروابط بين هذه الجماعات والقوات المسلحة على وجه التحديد في سياق عمليات التصدي للتمرد التي يزعم أن القوات المسلحة والعناصر شبه العسكرية تلعب فيها دوراً مشتركاً. والظاهر أن المالكين العقاريين ورجال السياسة الإقليميين وكبار الصناعيين والمتاجرين بالمخدرات ربما كانوا سنداً اقتصادياً لهذه الجماعات شبه العسكرية.

١١٦- وأُخبر المقرر الخاص بأنه تم في شباط/فبراير ١٩٩٥ كشف النقاب عن وثيقة معنونة "القمة الأولى لحركات الدفاع الذاتي في كولومبيا"، اعتمدت في اجتماع عقدته في أوروبا جماعات شبه عسكرية مختلفة. ووجّهت الوثيقة في جملة أمور انتقادات لطريقة عمل القوات المسلحة وأساليب مواجهة التمرد. وأشير أيضاً إلى ظهور ونشأة الجماعات شبه العسكرية وتطورها وتدريبها، وكذلك روابطها مع الجيش والشرطة. وأشير إلى أن الأساس لتكوينها هو مكافحة التخريب واتفق على المضي في اعتبار القادة السياسيين والنقابيين اليساريين أهدافاً عسكرية.

١١٧- وفي هذا السياق علم المقرر الخاص أن الجماعات شبه العسكرية قد أطلقت على ما يُزعم تهديدات ضد القادة النقابيين والبلديين، والنشطين في مجال حقوق الإنسان، وأفراد القضاء. والوضع الخطير الذي يواجهه المدافعون عن حقوق الإنسان قد أدى بمنظمات مختلفة إلى قرار وقف أنشطتها مؤقتاً. ويُزعم أن أفراد حركة الاندماج المدني الجماعي في بايليتاس واللجنة المدنية لحقوق الإنسان في إلميتا ما زالوا محتجزين كرهائن والبعض من أعضائها هم ضحايا اعتداءات. وآخر ضحية هو على ما يبدو خوسويه خيرالدو، رئيس اللجنة المدنية لحقوق الإنسان في إلميتا، الذي قتل على أيدي أفراد من الجماعات شبه العسكرية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦.

١١٨- وعَلم المقرر الخاص أيضاً أنه تجري مناقشة مشروع قانون لتعزيز اختصاصات القوات المسلحة. ويعني مشروع القانون هذا ضمنياً، في جملة أمور، إلغاء تدخل النيابة العامة في المجال العسكري، وإلغاء قانون الإشراف عندما تتدخل النيابة ضد أفراد القوة العامة، وهو يدخل إمكانية إلقاء القبض على الأشخاص واحتجازهم خلال سبعة أيام بناء على مجرد الشبهة في الإخلال بالنظام العام.

١١٩- وتواصل أيضاً تلقي معلومات تُشير إلى أن الإفلات من العقاب لا يزال يبعث على القلق في كولومبيا. وعلم المقرر الخاص أنه حسب إدارة التنظيم والتخطيط الوطني لا تنتهي إلاّ نسبة ٣ في المائة

من الجرائم المبلغ عنها في كولومبيا بحكم قضائي. وكون أشخاص قد اغتيلوا في بعض الحالات لرفعهم حالات انتهاكات لحقوق الإنسان أمام العدالة يوحي بكون ضحايا الانتهاكات أو الشهود لا يرفعون دعاوى أمام المحاكم خوفاً من الانتقام.

١٢٠- ووردت أيضاً معلومات مفادها أن رئيس الجمهورية قد أعرب عن رغبته على ما يبدو في أن يعرض في المستقبل مشروع قانون على الكونغرس للسماح بإعادة اقرار عقوبة الإعدام. وتطبّق هذه العقوبة على الجرائم مثل الاحتجاز والقتل وعمليات اغتيال الأشخاص غير القادرين على الدفاع عن أنفسهم.

١٢١- وخلال عام ١٩٩٦، كما كان الحال في الأعوام السابقة، تلقى المقرر الخاص عدداً كبيراً من التقارير. ولكن نظراً لندرة الموارد البشرية والمادية المتاحة للمقرر الخاص لم يتسنّ تحليل كافة التقارير المتلقاة. كما ولم يتسنّ القيام بالمتابعة الملائمة لحالات انتهاكات الحق في الحياة المبلغ عنها خلال العام الجاري وفي الأعوام السابقة. وأثناء الفترة المستعرضة أحال المقرر الخاص إلى الحكومة ٢١ نداءً عاجلاً. وخلال نفس الفترة أيضاً أحال تقارير حول انتهاكات للحق في الحياة فيما يتصل بـ ١٥٢ فرداً تم تحديد هويتهم و١٤ شخصاً لم تحدد هويتهم. وأثناء نفس الفترة أجرى المقرر الخاص التحقيقات لصالح أكثر من ١٦ امرأة.

١٢٢- وهكذا طلب المقرر الخاص من حكومة كولومبيا اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية السلامة الجسدية والحق في الحياة للأشخاص التالية أسماؤهم المهددين بالقتل من طرف قوات الأمن والجماعات شبه العسكرية، ما لم يحدد خلاف ذلك:

(أ) النشطون في مجال حقوق الإنسان:

'١' خوسويه خيرالدو كاردونا، رئيس اللجنة المدنية لحقوق الإنسان في إلميتا وايسلينا ري، العضو في نفس الجمعية. وكان المقرر الخاص قد وجّه في السابق، في ٢٢ آذار/مارس و١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، نداءات عاجلة أخرى لصالح خوسويه خيرالدو كاردونا وأعضاء آخرين في اللجنة المدنية لحقوق الإنسان في إلميتا بسبب استمرار التهديدات المتلقاة. وأعرب المقرر الخاص عن أسفه لنبأ اغتيال خوسويه خيرالدو كاردونا في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ بفيليا فيشنشيو، على أيدي أفراد من الجماعات شبه العسكرية (٥ شباط/فبراير ١٩٩٦)؛

'٢' الفونسو كاسياني هيريرا، وهو طالب جامعي وعضو في منظمة "مسيرة مجموعات السود"، وداماسو سالغادو رييس، وذلك بعد أن تلقى تهديدات بالقتل لتبليغه عن اختفاء صديقه ألونسو كورالس هيرناندس، قائد شبيبة الحزب الشيوعي في كولومبيا، الذي اختفى في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ وعثر عليه ميتاً بعد ذلك بتسعة أيام في البحر الكاريبي (١٣ شباط/فبراير ١٩٩٦)؛

'٣' أعضاء حركة الاندماج المدني الجماعي في بايليتاس، وذلك بعد اغتيال اودن بنثون في شباط/فبراير ١٩٩٦ في مدينة بايليتاس، محافظة سيسار. وكان المقرر الخاص قد وجه

آنذاك نداءً عاجلاً في ٦ آذار/مارس ١٩٩٥ أعرب فيه عن خوفه على أمن المنتمين إلى حركة الاندماج المدني الجماعي في بايليتاس بعد اغتيال اثنين من أعضائها وهما خايرو باراهونا مارتينيس وارنستو فرناندیس فیشتر (١٥ شباط/فبراير ١٩٩٦)؛

'٤' ألبرتو اغوديلو، بعد تعرضه لمحاولة اغتيال في بلدة اوريتو، محافظة بوتومايو. وألبرتو اغوديلو الذي خرج سالماً من الاعتداء يزعم أنه شارك بنشاط في إنشاء اللجان البلدية لحقوق الإنسان في محافظة بوتومايو، وأنه عضو في مجلس الحركة المستقلة لمجالس العمل الجماعي (٢٧ آذار/مارس ١٩٩٦)؛

'٥' غوستافو غالون خيرالدو، رئيس لجنة الحقوقيين الكولومبية، والقس خافير خيرالدو مورينو، رئيس لجنة العدل والسلام المشتركة بين الطوائف، بعد صدور إعلام في صحيفة "لا برينشا" (La Prensa) عن "مؤسسة حقوق الإنسان" اتهما فيه بأنهما قد بررا الاتجار بالمخدرات والإرهاب والتخريب. واتهما ايضاً بإفشاء معلومات عن انتهاكات حقوق الإنسان بتقديمها إلى هيئات أجنبية، ملحقين بذلك أذى بالقوات المسلحة ومروّجين لصورة جماعات تخريبية. واتُّهما أيضاً برفع شكاوى أمام مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان ولجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان (٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٦)؛

'٦' سوسانا برافو وأشخاص آخرون أعضاء في لجنة حقوق الإنسان بالكارمن دي ألتراتو، وذلك بعد تلقيهم تهديد بالقتل من جانب الجماعة شبه العسكرية "فرق دفاع الفلاحين عن أنفسهم في كوردوبا وأورابا"، وقد اتُّهموا بالتعاون مع عصابات المغاورين، وأخبر هؤلاء الأشخاص بأنهم إذا لم يغادروا المنطقة فإنهم يتعرضون للاغتيال (٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٦)؛

(ب) أعضاء الأحزاب السياسية:

'١' عايدة أبييا، وهي عضو في اللجنة التنفيذية المركزية للحزب الشيوعي الكولومبي ورئيسة الاتحاد الوطني، على إثر محاولة فاشلة لقتلها عندما أطلق على ما يزعم رجال مسلحون ينتمون إلى جماعات شبه عسكرية النار بالبازوكا على سيارتها المدرعة وقد كانت على طريق بوغوتا السيار. وكان المقرر الخاص قد وجه في وقت سابق، في ١٢ آب/أغسطس ١٩٩٤، نداءً عاجلاً لصالح عايدة أبييا (٩ أيار/مايو ١٩٩٦)؛

'٢' بياتريث غوميت، العضو في الفرع الإقليمي للاتحاد الوطني لمحافظة أنتيوكيا، بعد أن هُددت بالقتل (٦ حزيران/يونيه ١٩٩٦).

(ج) النقابيون:

'١' أورلاندو أوكامبو، العضو في الاتحاد الوطني لعمال المصارف والعضو في الكنفدرالية الموحدة للعمال (٥ شباط/فبراير ١٩٩٦)؛

'٢' خوسيه فياميل، الموظف في إدارة الصحة، والعضو في نقابة عمال الصحة، فرع كوكا، بعد أن تلقى دعوة لحضور مأتم أو جنازة بخصوصه عندما كان موجوداً بحي التضامن بمدينة بوبايا، محافظة كوكا (٢٩ آذار/مارس ١٩٩٦)؛

'٣' فايرو الفونسو غامبوا، النقابي، وأعضاء آخرون في نقابة عمال شركة تيتان المساهمة، بعد تلقي تهديد بالقتل بمكاتب النقابة موقع من الجماعة شبه العسكرية المسماة "كولومبيا بدون عصابات مغاورين" (COLSINGUE) (٣ حزيران/يونيه ١٩٩٦)؛

'٤' هيرناندو هيرناندیث، رئيس اتحاد النقابات العمالية، ودانيلو سانشيس، العضو في اللجنة التنفيذية، وخايرو كالديرون الزعيم النقابي، وكذلك أعضاء آخرون في اتحاد النقابات العمالية، وذلك بعد تلقي تهديدات بالقتل بمقر اتحاد النقابات في بارانكابرميخا، محافظة سانتاندير، من طرف جماعة شبه عسكرية مسماة "الموت للمختطفين" (٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٦).

(د) سكان الأماكن التالية:

'١' سكان لاباث، بلدية بيليتاس، بعد تلقي تهديداً بالقتل في حالة عدم مغادرة المكان (٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥)؛

'٢' سكان مدنيون بسيغوفيا وريميديوس، بعد ما سجل في ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٩٦ من قتل على أيدي جماعة شبه عسكرية بمقاطعات لا باث وتيغريتو وبوربويون (سيغوفيا) لويلسون ألخاندرو لوايثا، واكتافيو دي خيسوس غارثيا، البالغين من العمر ١٤ عاماً، وسيسار داريو فاييه، ١٦ عاماً، وفابيو الونسو لوايثا، وعمر مبورينو، وكارلوس مونتويا، وريكاردو اتوشوا بويرتا، وغابرييل خاراميو بالاثيو، وخيسوس افليو بيريث، وبيدرو بوشادا، وليون دايرو أوسبينا، وكارلوس ثاباتا، ونيكولاس الفاريس، وكارلوس ارتورو اوغوديلو (٢٦ نيسان/أبريل ١٩٩٦)؛

'٣' سكان من بلدة سيغوفيا، بعد الهجوم على بيت واقع بالقرب من حديقة سانتانير بمدينة سيغوفيا، الذي توفي على إثره ليشي اليزابوت يللي خيرالدو، الرضيع البالغ ثلاثة أشهر من العمر، وكذلك الرضيع كايني ماغيفر خيمينيث غوميث، البالغ من العمر ستة أشهر. وحسب المعلومات الواردة شوهد على ما يزعم، بعد الانفجار بلحظات، فريق من الجنود من كتيبة بومبونا كانوا يقومون بدورية في الحديقة (٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦).

(هـ) قادة المشردين من الفلاحين/أسر الفلاحين:

'١' أُسَر من مزرعة بياكروث، محافظة سيسار، بعد قيام ٤٠ عضواً مسلحاً من جماعة شبه عسكرية بطرد هذه الأسر من الأراضي التي كانت تشغلها منذ ١٠ أعوام. ويزعم أن العائلات المشردة قد هُددت وحُذّرت من أن العودة إلى العقار أو الاقتراب منه أكثر من

١٠٠ كيلو متر تعرّض حياتهما للخطر. وحسب المعلومات الواردة يزعم أن قوات الأمن كانت على علم بالأحداث المسجلة المذكورة ولكنها لم تفعل شيئاً. وقد وجه هذا النداء العاجل بالاشتراك مع ممثل الأمين العام المعني بالمشردين في الداخل، السيد فرانسيس دنغ، (٢٧ آذار/مارس ١٩٩٥). ووجه نداء عاجل ثان لصالح هذه الأسر إلى الحكومة على إثر الاغتيالات التي ذهب ضحيتها في أيار/مايو ١٩٩٦ كل من خايميه لاغونا، وهو من قادة الفلاحين المهجّرين من مزرعة بياكروث، وايدنسون دونادو، وهو فلاح ومدافع عن حقوق الأسر المشردة (١٦ أيار/مايو ١٩٩٦)؛

'٢' قادة الفلاحين المهجرين من مزرعة بياكروث، على إثر اغتيال اليسيو وإيدر نرفاييث، وكلاهما من قادة الفلاحين، بعزبة لا كابانيا، في لا بيلايا. وحسب المعلومات الواردة يزعم أن السبب وراء الاغتيال هو أنشطته المساندة للأسر المهجرة من مزرعة بياكروث (٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦).

(هـ) قادة السكان الأصليين:

'١' ميليشيو دي لا كروث، وسول بالتاثار، وغيلرمو كارمونا، وروسامبر كلمنتيه، وهم أعضاء في مجلس قيادة مجموعة السكان الأصليين زينو بسان اندريبس دي سوتافنتو، بعد تهديدهم بالقتل. وازداد الخوف على حياتهم بعد اغتيال كل من: مانويل بلتران، قائد مجموعة السكان الأصليين بسان اندريس دي سوتافنتو، وأليخاندرو تهران، أمين المجلس البلدي بسان اندريس دي سوتافنتو، وداغوبرتو سانتيرو، وخوليو سانتيرو، وكارلوس سولانو، وهم قادة مجتمع السكان الأصليين زينو (١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٦). ووُجه نداء عاجل ثان لصالحهم على إثر اغتيال سول بلتاثار، المدير الإقليمي لحركة السكان الأصليين الكولومبية بمقاطعة كاريتال (١٤ تموز/يوليه ١٩٩٦).

١٢٣- ووجه المقرر الخاص أيضا نداءً عاجلاً لصالح كل من: مرغريتا اريغوشيس، على إثر تلقيها تهديداً بالقتل بمكتب المدافع عن حقوق الإنسان رينالدو فيالبا، بتوقيع الجماعة شبه العسكرية "كولومبيا بدون عصابات مغاورين" (١ آذار/مارس ١٩٩٦)؛ وخايمي هرناندث دياث وأورلاندو هرناندث، وهما عاملان في الصناعة النفطية ببارانكانرميخا، مقاطعة سانتندير، على إثر تهديدهما بالقتل من جانب الجماعة شبه العسكرية "الموت للمختطفين"، التي اتهمتهما بالتواطؤ مع حركة العصابات (١٢ آذار/مارس ١٩٩٦).

١٢٤- وأحال المقرر الخاص أيضاً إلى الحكومة تقارير حول انتهاكات الحق في الحياة بالنسبة للأشخاص التالية أسماؤهم:

(أ) الأشخاص التالية أسماؤهم الذين قتلوا على ما يزعم على أيدي أفراد من الجيش/أفراد يرتدون زياً عسكرياً:

'١' أشخاص من الأحداث: روبييلا الفاريس ليغال، ١٣ عاماً، وإلدو دوران الفاريس، ١٥ عاماً، اللذان قتلا بمزرعة "بريساس" في ضيعة "لا كابيا" على أيدي قوات من الكتيبة رقم ٥

لمكافحة العصابات "لوس غوانس"، وقدما على أنهما مغاوران من عصابة جبهة "كلورديا إيسابيل اسكو خيريث - وحدات جيش التحرير الوطني"؛ ونيديا تاكوناس تاكيناس، وهي طفلة من السكان الأصليين كانت تبلغ من العمر ١١ عاماً، قتلت بالقرب من مدرسة ضيعة "لا بلايا"، بتوريبيو، كوكا، على أيدي عسكريين من كتيبة كوداتسي، عندما كانت تلعب مع اخوتها.

'٢' فلاحون: خوسيه نوربيه خوليه كويكويه، العضو في جمعية العمل المجتمعي بسان لويس آريبا، الذي قتل بمفتشية محافظة "الغاغوار"؛ وجيمي كابيرا، الذي قتله جنود من الكتيبة ٣٧ لمكافحة العصابات، "ماتشتيروس ديل كوكا، بضيعة "البروغريسو"؛ ورامون ريكاردو أفيلا، قائد حركة الفلاحين والعضو في الجمعية البلدية للفلاحين بتاميه"، الذي قتل في مقاطعة آراوكا، محافظة بويرتو نيديا، على أيدي وحدات من الجيش الوطني من قاعدة "النارتخيتو" العسكرية؛ ورافائيل بنياتي كابراليس، الذي كان يبلغ من العمر ١٨ عاماً، والذي قتل بتولوفييخو؛ وخوان انطونيو سولانو سواريس، وهو فلاح كان يبلغ من العمر ٢٢ عاماً قتل بتولو على أيدي أفراد مختلفين مدججين بالسلاح كانوا يرتدون أزياء عسكرية؛

'٣' أشخاص في مناصب سياسية: كارلوس إيلينو باكا رودريغيس، عضو المجلس البلدي بسان مارتن والمناضل في الحزب الليبرالي، وكذلك أطفاله جويل، وإياسيت وآديل باكاتبيث الذين قتلوا بمزرعة "لا اسبرانثا"، ضيعة "البارو"، قرية "أغواس بانكاس" للسكان الأصليين على أيدي أفراد من كتيبة سانتندير؛ وأوبيد ليموس، مدير موظفي البلدية، الذي توفّي على أيدي أفراد من كتيبة أياكوتشو أطلقوا عليه النار على ما يزعم عندما كان يستعد لركوب سيارة في اتجاه مكان إقامته بعمادة سان خوان؛ والفونسو بلتران تشامورو، العضو في حركة كولومبيا الجديدة والعضو في مجلس بلدية تشالان، وزوجته ايرميس ميرلانو، وهي سكرتيرة سابقة للتعليم في المجلس البلدي بتشالان.

'٤' أشخاص آخرون: فولفيو تينوريو، الذي قتل على أيدي قوات من مشاة البحرية؛ وبيدرو كارباخال ساندوفال الذي قتل في مونتيبييو على أيدي دورية لكتيبة "لوشيانو ديلهوبارت"، بسان فنسنت دي تشوكوري؛ وماركو فيديل بونيا وميغويل دافيد فرغارا، اللذان قتلا ببلدة مونتيري، بلدية سان البرتو، على أيدي أفراد من الكتيبة ٢٧ لمكافحة العصابات؛ و"روخيلو كوريا كامبوس التابعة للواء الخامس"؛ وريناldo اموروتشو، الذي قتل على أيدي أفراد من فيلق غوانيه التابع للواء الخامس؛ وريكاردو باريديس غارثيا، التاجر والشريك في ملكية مصنع "بوماغس للبـُن"؛ وفالتير دي خيسوس بورخا دافيد، وكاميلو سولانو، وميلكويسيدك رينتيريا ماتشادي، وهم عمال في مزارع الموز، قتلوا بالطريق المؤدية إلى رصيف زونغو؛ وروبرتو مونتيس فرغارا، الذي قتل في كاراكولي؛ والفيا ريجينا كوييو، ومهنتها تاجرة وهي قائدة مجتمعية، وإزيكييل انطونيو أورانغ، الذين قتلوا بقرية السكان الأصليين باتو، بلدية ساراغوثا، محافظة انتيوكيا؛ وديرينا راموس خاراميو، التي قـُتلت على إثر هجوم عسكري ببلدة بويرتو تروخييو؛ و١٢ شخصاً مجهولي الهوية، من بينهم انطونيو مورينو أمين مال نقابة عمال الصناعات الزراعية، ومانويل باليستا، المفاوض في هذه المنظمة النقابية، وثلاث نساء قتلن على إثر هجوم عسكري في حي البوسكي. ويـُزعم أن حيّ "البوسكي" الذي

أنشئ بناء على طلبات الاتحاد الوطني تسكنه ٦٠٠ عائلة فلاحة هي في الأصل من كوردوبا، وتشوكو، ومن داخل انتيوكيا، وقد تم تهجيرها في إطار إجراءات لمكافحة التمرد؛ وفابيو دي خيسوس غوميث جيل، وهو لحـّام وكهربائي قتل أمام منزله بالحيّ في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر.

(ب) يـُزعم أن الأشخاص التالية أسماؤهم قتلوا على أيدي جماعات شبه عسكرية:

'١' فلاحون: خوان د. هيرناندیث، وخورخي أ. باتيرنينا روا، وايفانجليستا أوريخو فيريرا، وميلتون روميرو تشوريو، وكارلوس م. أرييرو، وإيديسون مارتينيس، وقد قتلوا بمزرعة "لا كونكورديا"؛ ومكسيمیليانو براسكا وآبسالون راميريس، اللذان قـُتلا في البيدرال، بويرتو فيلتشس، سانتندير؛

'٢' أعضاء في الاتحاد الوطني: مانويل هيريرا سييرا، وهو مرشح سابق لرئاسة بلدية كولوسو وعضو في الفرع الاقليمي للحزب الشيوعي وعضو سابق في مجلس بلدية كولوسو، وقد قـُتل في شارع سينسيليخو؛ وإيدلبيرتو كوادرادو، الذي قـُتل بالشارع العام "السيلينسيو"؛ وفيليكس مارتينيس، الذي قـُتل بحي البورفينير، بفيافيثينثيو؛ وخوسيه فيثنتي برييتو بنويلا الذي أغتيل بميدلين دل أرياري؛ وبيدرو مالاغون، العضو في مجلس الاتحاد الوطني، وابنته ميلينا مالاغون البالغة من العمر ١٧ عاما، وقد قتـُلا بالقرب من منزلهما في فيافيثينثيو، إلميتا؛ وهيبوليتو غونثالث، زعيم الحزب الاشتراكي، الذي قـُتل بضيعة خونتاس، بويرتو فالديفيا، فالديفيا (أنتيوكيا)؛ وفرنسيسكو موريلو، ولوريانو لوبيس أكوستا، ولويس يبيبس، وميراييل هيرناندیث وخوسيه ل. هيريرا، اللذين قـُتلوا بضيعة بويبلو غاييتا، بلدية توربو.

'٣' أشخاص في مناصب سياسية/قادة مجتمعيون: ليباردو كروث، قائد مدني، قـُتل في الشارع بضيعة غوابيدو، مفتشية البلاثير؛ وسيسار غونثالث رئيس بلدية تشالان السابق، الذي قـُتل بسان أنطونيو دي بالميتو، قضاء كولوسو؛ ومانويل روميرو باليستيروس، رئيس الجمعية الوطنية للتعاضد، الذي قـُتل في كارمن دي بوليفار؛ وخوسيه م. بانكيتس، نائب رئيس مجلس العمل المجتمعي في ضيعة رودوساليت، وخوسيه م. كينيونيث، اللذان قـُتلا بضيعة رودوساليت، نويفا أنتيوكيا، توربو؛ وميليسيادیس كانتييو كوستا، وهو سياسي ليبرالي قـُتل على الطريق ١٢، وقد كان عضوا في المجلس البلدي وكان عند وفاته رئيسا للمجلس الأعلى لجامعة سيسار الشعبية وكان يعمل كمحام. وكان قد كـُلف بالدفاع عن خمسة أشخاص متهمين بالتمرد. وكان على ما يـُزعم قد اشتكى في السابق من تلقي تهديدات بالقتل.

'٤' عاملون: فرنسيسكو موسكيرا كوردوبا وكارلوس أرويو دي أركو، وهما عاملان بشركة الخشب بداريان في منطقة أورابا؛ ورافاييل غوتييريس وديماس بييدراهيتاس، وهما عاملان ريفيان عـُذبا وقـُتلا في بلدة توربو؛ وألفونسو مانتييا، وهو سائق بتعاونية النقل "كوأوتراسابانا" وإبنه الطالب إيدينسون مانتييا، الطالب، وقد قتلا بشارع ماتا دي بلاتانو، سابانا دي

توريس؛ وألفونسو شوليتا وخايمي بويرتا، وفرانسيسكو كاستريون، وهم تجار قُتلوا ببلدة كريستاليس، بلدية سان روكيه.

'٥' أشخاص آخرون: ألسيبيو غارنيكا غارثيا، وفيكتور م. غارنيكا غارثيا، وغبرييل خ. سالثيدو أنغريتا، مدير برنامج العمل المجتمعي في سان ألبيرتو، وكارلوس خ. سانشيس لوبيث، وزوجته كارمليتا مالدونادو روبيرو، وشخص غير محدد الهوية، قد قُتلوا في ضيعة كازابلانكا، قرية السكان الأصليين لا بيدريغوثا؛ وخيسوس أ. بويتراغو، وهو رياضي قُتل بحي نويفو تشيلي، منطقة بوسكا؛ وأوجينيو وخورخي وخوليو سالازار، الذين قُتلوا ببلدة لوس تنديدوس، بلدية سان ألبرتو، سيسار؛ وأدريانو بورتييو، وخافير كونتريراس بارون، وألبارو بوتييو، الذين قُتلوا في نوريان، بلدة أغواتشيكا، سيسار؛ ورواميرو ميرلانوا دياث، الذي قُتل في قرية السكان الأصليين دون غابرييل، تشالان؛ وغونزالو فييا الذي قُتل بالمنطقة الحضرية في بلدة ثراغوثا بكوكاسي، أنتيوكيا؛ وأورلاندو أوكامبو، وليساندرو أوفييدو، ولويس هينير مورا، وراؤول أ. أوسوغا، ومارليني بورخا، وغبرييل أريثا، وأنطونيو ثاباتا بورخا، وأ. أنطونيو أريناس، ونايبيه اريثا بيلتران، وولينتون ديستريبو سيبولفيدا، وقاصر كان يبلغ من العمر ٦ أعوام قُتل في حي بوليكاربا في بلدة ابارتادو، أنتيوكيا؛ ومارسلينو أرانغو ألفارو وجيلبيرتو أربيلاييس خيمينيس، الذين قُتلوا ببلدة بوديغا، مقاطعة موراليس، محافظة بوليفار؛ ومانويل فيديس بينيدا، الذي قُتل بسان بنيتو أباد، سوكريه؛ وغوييرمو وأليريو كوردونا أريثا، اللذان قُتلا بمفتشية مقاطعة بارانكييا؛ وليليا غالفان فرياس، وبيدرو رويث، وسالفادور غوتييريس وأنطونيو أنغريتا، الذين قُتلوا بمزرعة الغواميتو، ضيعة غواروموا، بارانكابيرميخا؛ وخوان وماركو توليو باوتيستا، وخورخي أ. شامبرانو اللذين قُتلوا بعمارة واقعة بمفتشية محافظة بيتوليا، سواريس؛ وخايرو سيبولفيدا، الذي قُتل بإيتوانغو، أنتيوكيا؛ وغراثييلا أربوليدا، ووليام فييا غارثوا، وهيكتور كوريا غارثيا، الذين قُتلوا بسان مارتين سيسار؛ وسيمون لونا كاسييو، وفيشينتي ورانغيل دوارتي كارفاخالينو، الذين قُتلوا في بوكاتوما، أغواتشيكا؛ وكريستيان أوريغو فيليث، ولويس أ. اسبينوسا، وكولي غونثالث لوبيرا، ويوكاريس خاراميو، وخوان باوتيستا بايينا، وداريو مادريغال، واركاديو فالديراما، الذين قُتلوا في ميناء فالديفيا، أنتيوكيا، في حوالي الساعة الرابعة من صباح يوم ١ نيسان/أبريل ١٩٩٦.

(ج) وقُتل الأشخاص التالية أسماؤهم على أيدي هيئات الفلاحين للدفاع عن النفس: بيدرو بابلو فيرا بارا، وليونيداس تابييرو بريثينيو، وخوسيه ألديمار ديلغادو كاستييو، وسيليستينو بينافيديس، وماريا ديل كارمن كينيونيس برنث، الذين قُتلوا بمزرعة طوكيو، ضيعة لوس تنديدوس، قرية السكان الأصليين لا ليانا؛ وغوييرمو باريرا هيناو، وفرنسيسكو خ. تابوردا، وألفارو باسكيث، الذين قُتلوا في إيل سييتيه، بلدية ديل كارمن ديل أتراتو؛ وهنري ألفونسو فيغيروا، الذي قُتل بدابيا، أنتيوكيا؛ وبرناردو مارتينيث إتشيفاريا الذي قُتل في مبنى لا بيدرالا، أنديس، أنتيوكيا.

(د) يزعم أن أفراد الشرطة قتلوا الأشخاص التالية أسماؤهم:

'١' أحداث: هوغو ألديمار مانريكه، ١٧ عاما، وخوان كارلوس خيرون هورتادو (شـُهر خوانثيتو)، ١٨ عاما، ورودولفو سيتري أنغولا (شـُهر كارليتوس)، وقد عـُثر عليهم مقيدين وشبه عراة، وعلى أجسادهم علامات تعذيب وحروق في بعض الأماكن بقطاع "لا فيغا" بالقرب من نادي بوكا جونيور الرياضي؛ وفريدي فرنسيسكو أربوليدا، ١٧ عاما، ووالده سيلفريدي أربوليدا، اللذان احتـُجزا وقـُتلا بالقرب من أغواكلارا، على بعد ١٠ كيلومترات من توماكو؛ وكارلوس أرماندو دياث تارارابويث، ٢٠ عاما، وقاصر كان يبلغ من العمر ١٥ عاما كان إسمه مجهولا، وقد قـُتل أثناء مواجهات مع شرطة يومبو، فاييه، في مظاهرة احتجاج على وقف دفع الإعانات الاجتماعية؛

'٢' فلاحون: كارلوس أريغوي، رئيس جمعية الفلاحين بمقاطعة كازاناري، وغابرييل أسنثيو، اللذان قـُتلا في بلدة يوبال، مقاطعة كازاناري.

'٣' أشخاص آخرون: شخص مجهول فقير قـُتل في بوغوتا بجادة كاراكاس بين الشارعين ١٦ و١٧ على أيدي عون من أعوان مركز الشرطة الثالث أطلق عليه النار أثناء عمليات في المنطقة؛ وأورانثيو أنطونيو أورتيث فيانا، نجار، قـُتل في قرية السكان الأصليين كاراكولي، قضاء مالامبو؛ ومانويل كاستييو رويسيكو، وهو نشط سياسي ورجل أعمال، قـُتل بحي بيرسيفرانثيا دي بوغوتا، وذلك بعيد احتجازه؛ وأليخاندرو لندونو وفابيو رييس، وهما موظفان بشركة "انتيريك" قـُتلا بسانتافيه دي بوغوتا.

(و) يـُزعم أن الشخص التالي قد قـُتل لتبليغه عن انتهاكات لحقوق الانسان: خوسيه فيثنتيه رويدا، وهو فلاح احتجزته إحدى الدوريات المشتركة بين الجيش والجماعات شبه العسكرية بضيعة دانتو باخو. ويـُزعم أنه تـُوفي بعد ذلك بيوم واحد، على إثر اشتكائه أمام مكتب المدافع عن الشعب في بارانكابيرميخا من المضايقات التي تعرض لها.

١٢٥- وأحال المقرر الخاص أيضا حالة خايرو غامبوا، وهو صائد أسماك كولومبي يـُزعم أنه قـُتل على أيدي أفراد من الحرس الوطني الفنزويلي بنهر أراوكا، بالمكان المسمى "بويرتو كونتريراس"، سرافينا، أراوكا. وأحيلت هذه الحالة أيضا الى السلطات الفنزويلية.

١٢٦- وأحال المقرر الخاص كذلك تقارير حول وفاة الفارو غوميز هورتادو، وهو محرر بصحيفة إيل نويفو سيغلو (El Nuevo Siglo) اليومية قـُتل في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ في شمال بوغوتا عندما كان خارجا من الجامعة التي كان يدرّس فيها القانون. وأعلنت حركة تسمى بـ"الحركة من أجل كرامة كولومبيا" مسؤوليتها عن القتل. ويـُزعم أن الضحية كان مرشحا لرئاسة الجمهورية في ثلاث مناسبات.

الرسائل الواردة

١٢٧- تلقى المقرر الخاص عددا كبيرا من الردود من حكومة كولومبيا (١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، ٢١ شباط/فبراير، ٢ نيسان/أبريل، ١٢ نيسان/أبريل، ٢٨ أيار/مايو، ٧ حزيران/يونيه، ٢١ آب/أغسطس، ١٩ أيلول/سبتمبر، ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦) فيما يتصل

بتقارير كان قد أحالها بالفعل، الأمر الذي يُبرز رغبة الحكومة في التعاون مع المقرر الخاص في ولايته. ووفرت الحكومة أيضا معلومات ذات طابع أعم.

١٢٨- وبمذكرة شفوية مؤرخة في ٦ شباط/فبراير ١٩٩٦ أحالت الحكومة تقريرا أشارت فيه بتفصيل الى الاجراءات الحكومية المتخذة للامتثال لتوصيات المقررين الخاصين المعنيين بموضوعات معينة وأفرقة العمل في الأمم المتحدة.

١٢٩- وفي هذا السياق أخبرت الحكومة المقرر الخاص، في جملة أمور، بما يلي:

(أ) عُرض على نظر الكونغرس مشروع قانون يجيز صراحة للحكومة دفع تعويضات نتيجة للقرارات التي تتخذها هيئات حكومية دولية، نظرا للصعوبات القانونية التي وُجدت في مناسبات مختلفة؛

(ب) وُضعت "خطة تنمية من أجل العدالة" تقتضي استثمارا كبيرا في هذا المجال؛

(ج) أُدخل القانون النظامي لادارة العدل، الذي كان من المفروض أن تتناول المحكمة الدستورية تعديله، تعديلات مختلفة على النظام، مثل الحد من استخدام المدعين العامين وسرية الشهود؛

(د) تمَّ البدء في وضع برنامج لحماية الشهود؛

(هـ) تمَّ إنشاء لجنة مكلفة بصياغة مشروع قانون عقوبات وقانون اجراءات جنائية عسكري؛

(و) تم تشكيل برنامج لمكافحة ما يسمى بعمليات القتل من أجل التطهير الاجتماعي.

١٣٠- وقدمت الحكومة فضلا عن ذلك معلومات عن التحقيقات التي بدأت و/أو الاجراءات القضائية التي اتُخذت، فيما يتصل بالحالات التالية: داماسو أنطونيو غوميث رويث؛ وجيلبرتو دي خيسوس وميغويل أنخيل كانو فيليث؛ وخافير ديل كارمن أنغريتا كلارو ودانييل باربوثا أمايا؛ وادواردو رودريغيث مدينا؛ ومماركو أوريليو بيريث كاستريليون؛ وخوسيه الياس سواريس؛ وكارلوس غوستافو أنثولا ديلغادو؛ ونيلسون وكارلوس ألفونسو ألبينو كويتشو؛ وأورا فاسكو ريستريبو وأركميديس سالاس فاسكو؛ وأمبارو فييلا؛ وكونستانتينو كاريبو، وجيرمان انريكه رولون غارثيا، وأورلاندو مورا باوتستا، وكارلوس خوسيه نافارو تورادو ودانييل رودريغيث لاسو؛ ولوسبين توبون بينتو؛ وخايرو ألبيرتو ليانو يبيس وسيرجيو بولانيوس؛ وألفارو دياث؛ وليوناردو سالاسار بورتييا، وخوان غوستافو ثولواغا، وألديمار رودريغيث كارفاخار، وكارمن إيليسا بيريرا، وكارلوس أرتورو راموس مينوتا، ووليام خافير ألماريو الفاريس؛ وماريا ماغدالينا رودريغيث؛ وبيسيد بوكانيغرا مارتينيث، وعمر ميندوثا، وبيسيد دوكوارا فيابون، وخوليو كادينا دوكوارا، ونيلسون مورينو دوكوارا، وخوليو سينين رودريغيث كينيونيث، وإدغار ليتون ولويس ألبيرتو موراليس مالامبو؛ وغوييرمو مارين ومانويل سارافين غيريرو وايسيدرو ميرعادو خيمينث وبنجامين سانتوس ولوريانو إينيامبويه؛ وبنجامين سانتوس، ولورغيو أنطونيو غارثيا تريوس، وأكسير أوروثكو هيرنانديث، وميغويل ادواردو رودريغيث مدينا؛ وعمر كينتيرو لوثانو وشرمان غارثيا فيرغارا؛ وهنري هومبيرتو مولينا خيرالدو؛ وأنا غوليا بيثيرا وأليخاندرو بيرنال وموريثيو كارفاخال وإيفان فيريرا ويولي غونثالث وخوسيه خونكو هيرناندیث ودوريس خورادو

وألفارو بوليدو وإدغار رودريغيث؛ وخيسوس دانييل لاسكارو ماديرا؛ وروبرتو رويث وكيروبين كينتيرو راموس؛ ونيلسون فرناندو لومبانا؛ وايستين باياريس أرييتا؛ وخوسيه فيثنتيه رويدا؛ وهيرسون خافيير كارو؛ وادواردو راميريس بنتو؛ وماريا أنتونيا كاستانيو غالفياس وماريا ايزابيلينا خيرالدو؛ وفرانثيسكو سييرا بينيتيث؛ وفرانكلين غوميث أرييتا؛ وخيسوس دانييل لاساكارو ماديرا؛ وأورلاندو دي خيسوس دارانغو؛ وخيسوس أنطونيو فيلانديا ميراندا وميغويل أكوستا توريس؛ وادواردو راميريس بنتو؛ وغوستافو هومبيرتو ماروكين اغليسياس؛ وابراهام ألفارادو؛ وإدوين كاستييو بينيا؛ وخايرو باراهونا مارتينيث وارنستو فيرناندث فيثتر؛ وإنريكه بويندیا وريكاردو غونثالث؛ ورودريغو مونتيس؛ ومارتين باروكييno كوبيداس؛ وماساكري دي ريوفريو؛ وأوبيد ليموس؛ وجيمي كابيرا؛ وأدريانو بورتييو وخافير كونتريراس بارون وألفارو بوتييا؛ وماركو فيديل بونييا وميغويل دافيد فيرغارا؛ وبيدرو بابلو فيرا بارا وليونيداس تابيثيرو بريثينيو وخوسيه ألديمار ديلغادو كاستييو وسيليستينو بينافيديس وماريا ديل كارمن كينيونيس برينثيه؛ وخيسوس روميرو وجون هويمار وبلتران غالفان وليباردو موتالفو بيريث وميغويل أنخيل كاثيريس باديبا وفرناندو لوبيث وجيوفاني غوثمان ولورينثو باديبا؛ وأنطونيو خوسيه كالديرا وخوان دينيرو هيراندیث وخورخيه باتيرنينا روا وايفانجليستا أوريغو فيريرا وميلتون روميرو تشوريو وكارلوس مانويل أرييرو واديسون مارتينيث؛ وكارلوس إيلينو باكا رودريغيث وجويل باكا تيليث والياثيت باكا تيلييث وأديل باكا تيليث؛ وميلسياديس كانتييو كوستا؛ ومانويل بلتران وأليخاندرو تهران وداغوبيرتو ثينتينو وخوليو ثينتينو وكارلوس لوثانو وساول بالتاثار سانتيرو؛ وخوسيه فييياميل.

١٣١- وفيما يتعلق بحالة خافير ألبيرتو باريغا فيرخيل، أخبرت الحكومة بأن التحقيقات جارية وبأن وحدة النيابة العامة الإقليمية مكلفة بالقضية باعتبار أن جريمة قتل المحامي قد ارتُكبت لأغراض ارهابية. وفيما يتعلق أيضا بحالة شخص فقير مجهول الاسم أخبرت الحكومة بأن الشخص المعني هو خوسيه أوخينيو جوميس أوخيدا البالغ من العمر ما بين ٢٥ و٣٠ عاما. وأُحيل التحقيق المتعلق بهذه القضية الى المحكمة الجنائية العسكرية.

١٣٢- وأخبرت حكومة كولومبيا المقرر الخاص بأنه لم يتسن في حالات الأشخاص التالية أسماؤهم تحديد هوية المذنبين، وذلك على الرغم من إجراء تحقيقات: أليخاندرو سيباخا استرادا، وغابرييل أنخيل راموس إنمورادو، وآبيل ونينفا باترانا فاسكيث؛ وميسائيل بوكانيغرا مالامبو؛ وأوسكار أنطونيو بالميت شمالباخ؛ ولويس إميليو ميخيا سواريث؛ وإيستين هينريكيه باياريس أرييتا؛ وفرانسيسكو سييرا بنيتيث؛ وغابرييل خايمي أورتيث؛ وخايمي بيكون توريس ودافيد رييس كاسترو؛ وماركو أوريليو بيريث كاسرتييون؛ وبلانكا سيسيليا خيمينث كونتريراس؛ ورودريغو دي خيسوس فلوريث؛ وأوجينيو وخورخي وخوليو ثالاثار؛ ولويس فيرناندو كارييو فييغاس. وفيما يتعلق بوفاة خورخي إيلي كامارغو مولينا في الاحتجاز بسجن بوكارامانغا النموذجي، أخبرت الحكومة المقرر الخاص بأنها لم تتوصل الى التعرف الى مرتكبي الجريمة أو تحديد هويتهم وتحديدما إذا كانت الجريمة قد ارتكبت أم لا.

١٣٣- وأُجريت أيضا تحقيقات لكنها أرجئت بسبب عدم التوصل الى تحديد هوية المسؤولين عن الأفعال في حالات كل من: ساول بارا غارثيا؛ وراميرو فالينثويلا سيبولفيدا؛ وروبيل غونثاليث؛ وروكه ياسنتو أرييتا مارتينيث. وأوقفت التحقيقات أيضا وأُمر بحفظ الملف مؤقتا في حالة لويس ايراسمو أكوستا روبايو. وأخبرت الحكومة أيضا بأنه فيما يتعلق بحالات كل من لودوين تاراثونا غاليارادو ودانييل غاليارادو خايمس

وخيسوس أ. كاستييانوس هيريرا تقرر بطلان الإجراءات اعتبارا من إقفال التحقيق في ١٧ نيسان/أبريل ١٩٩٥.

١٣٤- ووفرت الحكومة أيضا تفاصيل حول الإجراءات الأمنية التي اتخذت فيما يتعلق بالأشخاص التالية أسماؤهم والذين يُزعم أنهم تعرضوا للتهديد بالقتل: أعضاء اللجنة المدنية لحقوق الانسان في إلميتا، أليو فيليكس وخوسويه خيرالدو وتريثا موسكيرا وايسلينا ريي وهنا نوهيمي بالينثيا والمونسينيور ألفونسو كابيثاس وغونثالو ثاراته؛ ويانيث باوتيستا وغلوريا غاليندیث؛ وعاملون مصرفيون ينتمون إلى الاتحاد الوطني لعمال المصارف، وبشكل خاص رافاييل طوبياس بينيا؛ وافراد مجتمع السكان الأصليين من مجموعة زينو بسان أندريس دي سوتافنتو، وقدمت معلومات عن الاجراءات التي اتُخذت لحمايتهم؛ والسكان المدنيون في سيغوفيا وريميديوس.

١٣٥- وأحالت الحكومة كذلك نسخة من مذكرة التفاهم التي وضعها ممثلو الحكومة الوطنية والفلاحون المهجرون من مزرعة بييا كروث.

المتابعة

١٣٦- بعث المقرر الخاص رسالة متابعة الى حكومة كولومبيا طلب فيها معلومات اضافية حول بعض الحالات الموجهة الى الحكومة. ولاحظ المقرر الخاص في هذه الرسالة أنه وإن كان من المشجع كونه يتجلى بوضوح في أغلبية الردود التي أرسلتها الحكومة أن السلطات أجرت تحقيقات في الانتهاكات المزعومة للحق في الحياة إلا أنه من المقلق كونه لم يتسن في أغلبية الحالات تحديد هوية مرتكبي الانتهاكات. وأعرب المقرر الخاص أيضا عن قلقه لكون التحقيقات أوقفت على ما يبدو أو حُفظت ملفات القضايا مؤقتا، بسبب تعذر تحديد هوية مرتكبي بعض الجرائم.

١٣٧- وطلب المقرر الخاص أيضا تفاصيل إضافية حول حالات من بينها الحالات التالية: خورخي إيلي كامارغو مولينا، الذي توفي في سجن بوكارامانغا النموذجي في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤؛ واورلاندو دي خيسوس دورانغو، الذي قُتل على ما يُزعم على ايدي شرطي؛ والنائب العام مارتين باروكيانو كوبيداس؛ والمحامي خافير ألبرتو باريغا فيرخيل، وهي حالات كانت قد أحيلت في الأعوام السابقة.

متابعة التوصيات التي تقدم بها المقرر الخاص المعني بحالات الاعدام بلا محاكمة أو بإجراءات موجزة أو الاعدام التعسفي، والمقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب، على إثر زيارة كولومبيا في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤

١٣٨- في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ بعث المقرر الخاص، بالاشتراك مع المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب، برسالة الى حكومة كولومبيا يطلب فيها مدّه بالمعلومات عن الاجراءات التي اتخذتها السلطات خلال عام ١٩٩٦، طبقا للتوصيات التي وجهها المقرران الخاصان في تقريرهما حول زيارتهما للبلد في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، من أجل المساهمة في تحسين حالة حقوق الانسان والسلامة الجسدية في كولومبيا. وطلب المقرران الخاصان معرفة أمور من بينها الأمور التالية:

(أ) ما إذا كان مشروع إصلاح قانون العقوبات والقانون الجنائي العسكري قد عرضا على نظر كونغرس الجمهورية، وما اذا كان قد اتخذ أي موقف فيما يتعلق بنقاط الخلاف القائمة في اللجنة المكلفة بإعداد المشروع؛

(ب) ما إذا كانت قد أضفيت الصبغة النهائية على تعديل القانون النظامي لادارة العدل من جانب المحكمة الدستورية، والتعديلات النهائية التي أُدخلت على هذا القانون فيما يتصل بنظام العدل الاقليمي؛

(ج) الخطوات المتخذة من أجل اقامة آلية تسهم في الانصاف فيما يتصل بالماضي؛

(د) التدابير المتخذة لتفكيك الجماعات شبه العسكرية؛

(هـ) ما إذا كان قد اعتُمد مشروع القانون الذي يأذن للحكومة بدفع تعويضات نتيجة لقرارات متخذة من هيئات حكومية دولية وما هي الترتيبات المعتمدة فيما يتعلق بدفع التعويضات؛

(و) ما إذا كان برنامج حماية الشهود معمولا به وما إذا كانت قد خُصصت له موارد ذات شأن؛

(ز) ما إذا كان العمل بنظام النيابات العامة التي تفوضها الوحدات العسكرية متواصلا.

ملاحظات

١٣٩- يشعر المقرر الخاص ببالغ القلق ازاء العدد الهائل من التقارير التي ما زالت تصله ويرى أن هذا الوضع يبيِّن بجلاء أن حالة الحق في الحياة في كولومبيا لا يمكن المضي في تحليلها فقط في إطار ولاية موضوعية بل ولا بد أيضا من إنشاء آلية مخصصة لذلك. وفي هذا السياق أثنى المقرر الخاص على كون مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان وحكومة كولومبيا قد وقّعا، في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، اتفاقا فيما يتعلق بإقامة مكتب للمفوض السامي في كولومبيا. ويأمل المقرر الخاص أن يكون مكتب المفوضية على المستوى الذي يقتضيه وضع حقوق الانسان في كولومبيا، وأن يسهم المكتب في منع حالات الاعدام بلا محاكمة أو باجراءات موجزة أو الاعدام التعسفي، وكذلك الافلات من العقاب الذي يسمح باستدامة هذه الانتهاكات، وبشكل خاص عن طريق تطبيق التوصيات المقدمة في التقرير المشترك بين المقرر الخاص المعني بحالات الاعدام بلا محاكمة أو باجراءات موجزة أو الاعدام التعسفي والمقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب على إثر زيارتهما للبلد في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ (انظرالوثيقة E/CN.4/1995/111). ويكون من المستصوب أن تواصل اللجنة النظر في هذا البند بغية التمكن من تقدير فعالية المكتب الجديد في دورتها الرابعة والخمسين.

١٤٠- وفي نفس الوقت يعرب المقرر الخاص عن تقديره لحكومة كولومبيا للعدد الكبير من الردود التي قدمتها، ويعرب عن اسفه لكونه لم يتسن، بسبب قلة الموارد البشرية والمادية المتاحة للمقرر الخاص، القيام بمتابعة ملائمة.

جزر القمر

١٤١- وجه المقرر الخاص نداءً عاجلاً إلى الحكومة راجياً من السلطات السهر على احترام الحق في الحياة بالنسبة للسيد رودان، والسيد محمد سحالي، والسيد علي مشلّك، وشخص آخر مجهول الهوية، يزعم أنهم حُكم عليهم، في ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ بمروني، بالإعدام رمياً بالرصاص، بعد أن أدينوا بارتكاب سرقات باستعمال السلاح. وحسب المعلومات الواردة تأكدت تخوفاتهم على حياتهم بإعدام علي يوسف، الذي حُكم عليه ونُفّذ فيه الإعدام استناداً إلى نفس أوجه الاتهام أثناء محاكمة لم يكن فيها الإجراء مطابقاً للقواعد الدولية المتعلقة بالحق في محاكمة منصفة: رفض له الحق في التوجه إلى سلطات استئناف بحجة أنّ الجمعية الوطنية لم تسمّ القضاة وبالتالي فإن محكمة النقض غير جاهزة للقيام بمهمتها. ووقت إضفاء الصبغة النهائية على هذا التقرير لم يرد أي رد من الحكومة.

كوستاريكا

المعلومات الواردة والرسائل الموجهة

١٤٢- وجه المقرر الخاص نداءً عاجلاً إلى حكومة كوستاريكا لصالح رينا شيلايا وبناتها الثلاث ماريوري ثيلايا غونثالث وستيفانيا كاباييرو ثيلايا وسينتيا كاباييرو ثيلايا، وثلاثتهن هندوراسيات الجنسية يزعم أنهن أقمن في هريديا بكوستاريكا بعد مغادرة هندوراس في شباط/فبراير ١٩٩٦ عند تلقيهن تهديدات بالقتل، وفي كوستاريكا منحن اللجوء السياسي. وحسب ما وصل المقرر الخاص من معلومات فإنهن تعرضن أثناء إقامتهن بكوستاريكا للمضايقات والتهديدات وذلك على ما يزعم من طرف أفراد قوات أمن هندوراس. ويُزعم أن التهديدات كانت لها صلة بالشهادة التي أدلى بها فلورانسيو كاباييرو والد اثنتين من بنات رينا ثلايا، وعضو سابق في اللواء ٣-١٦ التابع للمخابرات العسكرية الهندوراسية، ويزعم أنه أدلى بشهادته أثناء التحقيقات بشأن انتهاكات حقوق الإنسان في هندوراس، لذلك فهو حالياً لاجئ في بلد غربي (١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦). ووجه المقرر الخاص نفس النداء العاجل إلى سلطات هندوراس.

كوبـــا

١٤٣- برسالة مؤرخة في ٦ شباط/فبراير ١٩٩٦ ردت حكومة كوبا على النداء العاجل الذي وجهه المقرر الخاص في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ لصالح خوفينيكو بادرون دوينياس وفيليكس موليـنا فالديس وكارلوس كروث سغيس، الذين حكمت عليهم بالإعدام في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ محكمة الشعب الاقليمية بسييغو دي أفيلا. وأُخبر المقرر الخاص بأن مخالفات قد ارتكبت في الإجراء وأن المتهمين قد أرغموا على توقيع تصريحات تأكيدا للتهم الموجهة ضدهم.

١٤٤- وحسب رد الحكومة فإن الإدعاءات لا تتفق مع حقيقة الوقائع وهي نتيجة مناورات سياسية موجهة ضد كوبا. وشرحت الحكومة للمقرر الخاص أن الأفراد المذكورين أعلاه قد اتهموا وأدينوا لاغتيال شخصين مسنين. وأشير بالإضافة إلى ذلك إلى أن الأمر يتعلق بمسألة تندرج ضمن الاختصاص الوطني وأن الأمر لا علاقة له بحالة حقوق إنسان تندرج ضمن اختصاص المقرر الخاص. وأخبرت الحكومة المقرر الخاص أيضاً بأن الأشخاص المتهمين قد تمتعوا أثناء الإجراءات القضائية بجميع الضمانات الإجرائية النموذجية في

القوانين الكوبية وطبقاً للتشريع الدولي. وأشارت الحكومة كذلك إلى أنه، في حالات الحكم بالإعدام، للأشخاص المتهمين الحق في الطعن بطريق النقض أمام المحكمة العليا أو في طلب عفو مجلس الدولة.

١٤٥- وبعث المقرر الخاص بتاريخ ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ رسالة إلى حكومة كوبا شكرها فيها على الرد الذي قدمته فيما يتصل بحالة خروفنثيو بادرون دوينياس وفيليكس مولينا فالديس وكارلوس كروث سيغيس وكارلوس رودريغيس غورين، وأخبرها فيها أيضا بأن المنظمات غير الحكومية ما زالت تحقق في التقارير التي تفيد بأن الأشخاص المتهمين قد تعرضوا للضغط الجسدي والنفسي قبل المحاكمة وأن اتصالهم بمحام قانوني قد كان محدودا للغاية. وفي نفس الرسالة ذكّر المقرر الخاص الحكومة بأنه وإن لم يتلق رداً على الحالات المحالة خلال عام ١٩٩٥ والتي تشمل حالات ٣٥ شخصاً توفوا في تموز/يوليه ١٩٩٤ في باهيا دي هابانا، بعد أن هاجمت مراكب تابعة للحكومة القارب "١٣ آذار/مارس" الذي كانوا يحاولون به الفرار من كوبا.

١٤٦- وبرسالة مؤرخة في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ ردت حكومة كوبا على رسالة متابعة المقرر الخاص. وفي هذه الرسالة رأت أن طريقة معاملة رسائل كوبا تبدو مبتعدة كثيراً عن الولاية التي أناطت بها لجنة حقوق الإنسان المقرر الخاص في الأصل. وأكدت الحكومة أيضاً أن الشكاوى المرسلة تبيّن بشكل واضح أن لها مبررات سياسية. ورأت الحكومة، فيما يتصل بالحالات التي أحيلت خلال عام ١٩٩٥ (انظر الوثيقة E/CN.4/1996/4، الفقرة ١٥٨)، أنها ليست لديها أية معلومات إضافية تقدمها وقد أعطت بالفعل كافة المعلومات الرسمية للرأي العام. وترى حكومة كوبا أنه "يجب بكل إلحاح وضع معايير واضحة لمقبولية الشكاوى التي يتلقاها المقرر الخاص ووضع تعريفةٍ محددةٍ لنطاق ولايته".

الملاحظات

١٤٧- يعرب المقرر الخاص عن شكره للردود التي قدمتها حكومة كوبا واستعدادها للتعاون مع الولاية التي أنيط بها. وفيما يتعلق بالمسائل التي طرحتها الحكومة في رسالتها المؤرخة في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ يؤكد المقرر الخاص لحكومة كوبا أن جميع الشكاوى المقدمة إلى مكتبه تُحلَّل بنفس روح النزاهة وأن كوبا ليست موضع أية معاملة متميزة. وبالإضافة إلى ذلك أعرب المقرر الخاص عن رغبته في توضيح أن الرسائل الموجهة إلى الحكومة لا تفقد طابعها كشكاوى. وفيما يتعلق بضرورة وضع معايير واضحة لمقبولية الشكاوى التي يتلقاها المقرر الخاص ووضع تعريف محدد لنطاق ولايته، ذكّر المقرر الخاص الحكومة بأن هذه المعايير موجودة بالفعل وقد جمّعها في تقريره E/CN.4/1994/7 (الفصل الثاني) وأقرتها في عدّة مناسبات لجنة حقوق الإنسان.

جيبوتـــي

المعلومات الواردة والرسائل الموجهة

١٤٨- وجه المقرر الخاص، بالاشتراك مع المقرر الخاص المعني بنزاهة القضاة والمحامين، نداءً عاجلاً لصالح المحامي عارف محمد عارف، عميد المحامين الوطنيين في جيبوتي، الذي يزعم أنه تعرض لمضايقات ولتهديدات متكررة. وقد علم المقرران الخاصان بأنه يُزعم أن رجال شرطة قد أخبروا عارف محمد عارف في ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ بأنهم تلقوا أوامر بقتله. وعلم المقرران الخاصان أيضاً أن الشرطة لم تكن

لها على ما يبدو نية فتح تحقيق في هذه التهديدات أو في اتخاذ تدابير حماية تجاه السيد عارف. ويُزعم أن هذه التهديدات لها صلة بأنشطة السيد عارف المهنية وبشكل خاص الدور الذي يلعبه في الدفاع عن ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان (٨ شباط/فبراير ١٩٩٦).

المتابعة

١٤٩- بعث المقرر الخاص من جهة أخرى برسالة إلى الحكومة يذكّرها فيها بأنه لم يتلق أي رد، وذلك ليس فقط فيما يتعلق بالإجراء العاجل المشار إليه أعلاه وإنما أيضا فيما يتعلق بالادعاءات التي أحيلت إلى الحكومة في عام ١٩٩٤.

مصـــر

المعلومات الواردة والرسائل الموجهة

١٥٠- حسب المعلومات الواردة في عام ١٩٩٦، يزعم أن أكثر من ٢٠ محتجزاً، ومعظمهم أشخاص يشتبه في انتمائهم إلى جماعات إسلامية محظورة قد توفوا في الاحتجاز في الفترة ما بين كانون الثاني/يناير وأيلول/سبتمبر ١٩٩٥. ويزعم أن سجن الوادي الجديد، غربي أسيوط، كان من بين السجون التي سجل فيها أكبر عدد من الوفيات. ويُزعم أن التعذيب وسوء المعاملة، فضلاً عن الظروف الصحية السيئة واكتظاظ السجون، كلها عوامل مساهمة في هذه الوفيات. وفي معظم الحالات يُزعم أن أسر الأشخاص الذين توفّوا لم تُمنح نسخاً من تقارير تشريح الجثث أو شهادات وفاة. ووُجّه نظر المقرر الخاص إلى كون الأسر لم تكن تعلم، في بعض الحالات، حتى بسبب وفاة أقاربها. وبالإضافة إلى ذلك تشير المعلومات الواردة إلى أن التحقيقات في الوفاة أثناء الاحتجاز ونتائج هذه التحقيقات نادراً ما تُعلن.

١٥١- وظلت مصادر مختلفة تعرب عن بالغ قلقها إزاء الإجراءات الجنائية أمام المحاكم العسكرية، التي تُفضي إلى تسليط عقوبة الإعدام وتقصّر على ما يزعم في الوفاء بمعايير المحاكمة المنصفة الدولية، وبشكل خاص المادة ١٤-٥ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي صادقت عليه مصر. وحسب المعلومات الواردة فإن عقوبات الإعدام في القضايا الجنائية تحال إلى المفتي، وهو أعلى سلطة دينية في مصر، لكي يوافق عليها ثم تعرض على الرئيس ليصادق عليها ويستعرضها بعد ذلك مكتب الطعون العسكرية، وهو هيئة غير قضائية يرأسها رئيس الجمهورية. ووُجه نظر المقرر الخاص أيضا إلى أن الأحكام النهائية الصادرة عن المحاكم الجنائية، والتي يمكن أن تشمل عقوبة الإعدام، يمكن الطعن فيها أمام محكمة النقض، وذلك فقط إذا أمكن إثبات أن مخالفات إجرائية قد ارتكبت أثناء المحاكمة.

١٥٢- وبالإضافة إلى ذلك ظلت مصادر مختلفة تشكك في نزاهة المحاكم العسكرية واستقلالها. وهكذا زُعم أنه في الوقت الذي يعين فيه القضاة المدنيون لمدى الحياة من قِبل مجلس قضائي أعلى، فإن القضاة العسكريين هم ضباط عاملون يعيّنهم وزير الدفاع لولاية مدتها عامان، قابلة للتجديد لمدة عامين، بناء على تقدير وزير الدفاع.

١٥٣- ووجه المقرر الخاص نداءين عاجلين إلى حكومة مصر، باسم محمد عبد الرؤوف محمود وأيمن كمال محمد وعبد الناصر أبو خروف، وهم أعضاء مزعومون في الجماعة الإسلامية، وهي مجموعة إسلامية مسلحة محظورة، ويزعم أن محكمة أمن الدولة العليا (للطوارئ) في القاهرة قد حكمت عليهم بالإعدام (٤ نيسان/أبريل ١٩٩٦ و١٣ أيار/مايو ١٩٩٦). وحسب المعلومات الواردة فإن المدعى عليهم أمام محكمة أمن الدولة العليا (للطوارئ) لم يتمتعوا بكافة ضمانات المحاكمة المنصفة المبينة في الصكوك الدولية. وبشكل خاص، وبتباين مع الإجراءات في المحاكم الجنائية العادية، يقال إنه لا يوجد حق للطعن أمام محكمة أعلى. وأُفيد بأن الأحكام التي تصدرها محكمة أمن الدولة العليا (للطوارئ) لا يمكن، بموجب قانون الطوارئ رقم ١٦٢ لعام ١٩٥٨، أن يعيد النظر فيها إلا الرئيس أو شخص مفوض من الرئيس.

١٥٤- وبالإضافة إلى ذلك أحال المقرر الخاص ادعاءات فيما يتعلق بوفاة الأشخاص الأربعة التالية أسماؤهم في الاحتجاز، وذلك على ما يزعم في الفترة ما بين شباط/فبراير وآب/أغسطس ١٩٩٥:

(أ) مصطفى محمد محمد العراقي وأحمد أمين عبد المنعم حسن، اللذان يزعم أنهما توفيا في الاحتجاز أثناء اعتقالهما بسجن الوادي الجديد؛

(ب) الأمير محمد حسني عمر، وهو مدير نادي المحامين بالاسكندرية، الذي يزعم أنه توفي نتيجة للتعذيب في قسم شرطة الرمل بالاسكندرية. وحسب المصدر استدعي إلى قسم الشرطة بعد أن اتهمته جارة له بسرقة غسيلها. وحسب المعلومات الواردة فإنه على الرغم من أمر بالإفراج عنه أصدرته نيابة الرمل ظل محتجزاً في قسم الشرطة وضُرب حتى الموت. ويقال إن التقرير الطبي الأولي قد أشار إلى أن الضحية توفيت في مركز الشرطة وأنه كان هناك دم تحت جلدة جفنه، وأنه كانت هناك شبهة كسر في أنفه؛

(ج) محمد سعد علي أحمد، الذي يُزعم أنه توفي بسجن الأمن المشدد في طره مصاباً بالسل. وزُعم أن الدوائر الطبية في السجن لم توص بنقله إلى المستشفى حتى اللحظة الأخيرة، وذلك على الرغم من إدراكها لخطورة مرضه.

الرسائل الواردة

١٥٥- قدمت حكومة مصر رداً على النداء العاجل الذي وجهه المقرر الخاص باسم محمد عبد الرؤوف محمود وأيمن كمال محمد وعبد الناصر أبو خروف. وأخبرت الحكومة المقرر الخاص بالتهم الموجهة ضد المدعى عليهم وأكدت أنهم كانوا قد حوكموا أمام محكمة أمن الدولة الأعلى درجة (الطوارئ) في أيار/مايو ١٩٩٥ وأن القضية نُظر فيها على مدى فترة ثمانية أشهر كاملة. وأكدت الحكومة أنهم تمتعوا بجميع الحقوق والضمانات المنصوص عليها قانوناً فيما يتعلق بدفاعهم عن أنفسهم. وتألفت هيئة الدفاع عنهم من ١٠ محامين. وفي ٥ نيسان/أبريل ١٩٩٦ أحالت المحكمة الملفات إلى فضيلة المفتي (٢١ أيار/مايو ١٩٩٦).

المتابعـــة

١٥٦- وجّه المقرر الخاص رسالة متابعة إلى حكومة مصر أعاد فيها الإعراب عن قلقه فيما يتصل بتطبيق عقوبة الإعدام. وذكّر الحكومة أيضا بالحالات التي لم يرد بعد أي رد بشأنها.

الملاحظـــات

١٥٧- يشكر المقرر الخاص حكومة مصر على الردود المقدمة على البعض من رسائله. غير أنه قلق إزاء استمرار تلقيه التقارير التي تفيد بأن الإجراءات أمام المحاكم العسكرية تقصّر في الوفاء بالضمانات المحددة في الصكوك الدولية ذات الصلة بالموضوع، وبشكل خاص فيما يتصل بنزاهتها وبالحق في الدفاع، وخاصة الحق في الطعن أمام هيئة قضائية أعلى والتماس العفو أو التخفيف من العقوبة على أعلى مستويات الدولة. ودعا السلطات المصرية إلى اتخاذ الترتيبات اللازمة لإيجاد إجراءات محاكمة تحترم كلياً الضمانات والكفالات التي تحمي أولئك الذين يواجهون عقوبة الإعدام، طبقاً للصكوك الدولية ذات الصلة.

١٥٨- وما زال المقرر الخاص قلقاً إزاء القيود المفروضة على استقلال السلطة القضائية الناتجة عن مشاركة رئيس الجمهورية على ثلاثة مستويات: الرئيس يقرر القضايا التي يجب أن تنظر فيها المحاكم العسكرية؛ يرأس مكتب الطعون العسكرية؛ ويُدعى للبت في طلبات العفو أو التخفيف من عقوبة الإعدام. ويمكن أن يجعل ذلك من إجراء الطعن إجراء غير فعال في الممارسة العملية. ويدعو المقرر الخاص الحكومة إلى إعادة النظر في إجراء الطعن وجعله يتفق مع المعايير الدولية.

١٥٩- وفيما يتعلق بحالات الوفاة في الاحتجاز، يدعو المقرر الخاص السلطات المصرية إلى تعزيز الضمانات فيما يتعلق باستجواب الأشخاص المشتبه فيهم، والسهر على عدم استخدام الشرطة للقوة لانتزاع المعلومات من المحتجزين، وتعزيز مساءلة الشرطة عن انتهاكات حقوق الإنسان، وتوفير تعويض ملائم لأسر الضحايا.

السلفادور

المعلومات الواردة والرسائل الموجهة

١٦٠- تشير المعلومات التي تلقاها المقرر الخاص إلى استمرار حدوث انتهاكات للحق في الحياة. وأغلبية الشكاوى المحالة إلى المقرر الخاص تتعلق بالاستخدام غير المتناسب للقوة من جانب أعوان الشرطة المدنية الوطنية. ووردت أيضاً معلومات بشأن أعمال العنف المرتكبة ضد أطفال الشوارع. وأبدت مصادر مختلفة قلقها إزاء قلة تحرك السلطات للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان، وبشكل خاص الحق في الحياة، وتقديم مرتكبي هذه الانتهاكات إلى العدالة.

١٦١- ووردت أيضاً معلومات تبعث على القلق إزاء ظروف العيش السائدة في مركز الاعتقال بسانتا آنا، محافظة سانتا آنا. وفي هذا السياق علِم المقرر الخاص أن المتهمين هددوا، في تموز/يوليه ١٩٩٦، بقتل أربعة من بينهم إذا لم تتغير هذه الظروف. وقد أطلقت هذه التهديدات كوسيلة للضغط على الحكومة، بهدف تسوية وضع الاكتظاظ، ونقص الغذاء، وقلة المرافق الصحية في المركز، وكذلك لطلب تعجيل الإجراءات القضائية.

١٦٢- ووجه المقرر الخاص خمسة نداءات عاجلة إلى حكومة السلفادور لصالح أدريان اسكينو ليسكو، العضو في الجمعية الوطنية للسكان الأصليين في السلفادور ورئيس مجموعات السكان الأصليين نهوات ولينكا ومايا؛

ومكسيمليانو بران غارثيا، العضو في نفس الجمعية؛ ويُزعم أن أسرتي هذين الشخصين تلقيتا تهديدا بالقتل من جهات شبه عسكرية. وكرر المقرر الخاص طلب حماية هؤلاء الأشخاص الذي كان وجهه في نداءات عاجلة سابقة، في ضوء تكرر أفعال المضايقة والتهديد بالقتل (١ شباط/فبراير، ١٨ آذار/مارس، ٢٤ نيسان/أبريل، ٩ أيار/مايو، ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٦).

١٦٣- وأحال المقرر الخاص أيضاً إلى الحكومة شكاوى من انتهاكات الحق في الحياة بالنسبة لـ ٢٢ شخصاً:

(أ) يُزعم أن الأشخاص التالية أسماؤهم قد توفّوا في إطار مظاهرات: أندريس ميندیث فلوريس، الذي توفي في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ بمستشفى روزاليس دى سان سلفادور، على إثر جروح أصيب بها على إثر طلقات نارية أطلقها أفراد من الشرطة الوطنية المدنية على مجموعة من أعضاء سابقين في هيئة الحماية المدنية عندما كانوا في طريقهم إلى سان سلفادور للمشاركة في مظاهرة؛ وأوستاكيو فوينتس ميندوثا، الذي توفي في تموز/يوليه ١٩٩٥ على أيدي أعوان الشرطة المدنية الوطنية الذين أطلقوا الرصاص على مقاتلين سابقين سُرّحوا من القوات المسلحة ومن جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني كانوا في طريقهم إلى سان سلفادور للتحريض على مظاهرة بهدف مطالبة الحكومة بالامتثال لاتفاقات السلام.

(ب) يُزعم أن أعوان الشرطة المدنية الوطنية قتلوا الأشخاص التالية أسماؤهم: جينارو غارثيا غارثيا، الذي توفي في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ عندما كان يعمل في محطة للبنزين بممر خوان بابلو الثاني، سان سلفادور؛ وهيكتور رفائيل باث دي باث، الذي توفي في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ عندما لاذ بالفرار هرباً من الإيقاف من قبل رجال شرطة كانوا يقومون بمداهمة لاحتجاز أشخاص في حالة سكر؛ وخوان رامون وخوليو سيسار وغويلرمو مرسيدس فوينتيس مويا وفرانسيسكو بولانيوس توريس، الذين احتجزوا وتوفوا في ١٨ نيسان/أبريل ١٩٩٥ في مزرعة لوس أماتيس، سان خوسيه، محافظة لا أونيون؛ ودانييل ألفونسو بينيتيث غوثمان، الذي توفي في نيسان/أبريل ١٩٩٥ على أيدي أعوان الشرطة المدنية الوطنية ومجموعة من العسكريين من القوات المسلحة الذين توجهوا إلى مسكن كانت تقام فيه حفلة في قرية البيتال، ويُزعم أنهم أطلقوا النار عشوائياً على الحضور؛ وخوسيه اسرائيل ميخيا كابيثاس، وهو طالب توفي في ١٤ نيسان/أبريل ١٩٩٥ عندما اقترب منه عون في سيارة تابعة للشرطة المدنية الوطنية وأطلق عليه النار؛ وبوانيرخيس فلاديمير برنال ديراس، الذي توفي في ١٨ شباط/فبراير ١٩٩٦ بكولونيا دولورس، سان سلفادور، على إثر شجار لدخول مرقص؛ وبيدرو ايرنستو اسكوبار كارياس، الذي توفي في ٤ شباط/فبراير ١٩٩٦ بمزرعة لافنكونا، مقاطعة الغوايابو، سونسوناتي، بعد أن أوقف وتعرض للضرب على أيدي أفراد من الشرطة المدنية الوطنية؛ وفرناندو ليموس منخيفار الذي قُتل برصاص أعوان الشرطة المدنية الوطنية عندما كان يحاول الفرار على إثر طلب الاستظهار بأوراق هويته من جانب أعوان الشرطة، وذلك أثناء احتفال بكرنفال في كانديلاريا دي لا فرونتيرا؛ وفرانسيسكو ليودان بينيا، الذي توفي في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ بالقرب من قرية الفلور، مقاطعة إيلشابوتيه، تيخوتيبيكوي؛ وفيكتور سيلبيريو ألفارينغا، الذي قُتل وهو خارج فارا عندما طلب منه أعوان الشرطة الاستظهار بأوراق ملكية دراجة، وذلك في الطريق المؤدية من أغويلاريس إلى مقاطعة لاس بامباس، محافظة أغويلاريس؛

(ج) يُزعم أن أفراداً من الجيش قتلوا الأشخاص التالية أسماؤهم: أوسكار نيلسون دياث هيرنانديث، ١٧ عاماً، ودافيد أنطونيو كوينتانيا، وقد أوقفا وهما عائدان من حفلة بسان ميغويل على أيدي

ثلاثة أفراد مسلحين كانوا يرتدون زياً عسكرياً أرغموهما على الانبطاح وأطلقوا عليهما النار؛ وخويل دي خيسوس ميلغار، رئيس تعاونية "التقدم والحرية" والعضو في حزب جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني الذي توفّي في كولونيا سيما ديل اسكالون على أيدي أربعة أفراد مسلحين كانوا يرتدون زياً عسكرياً؛

(د) يُزعم أن الشخص التالي توفّي في الاحتجاز: سانتوس كورنيليو لوبيث سانشيس، الذي عثر على جثته في ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٥ داخل زنزانة في بلدة سانتو توماس. وقد كشف تشريح الجثة عن عدة جروح عميقة أحدثتها أداة حادة وقاطعة، بوصف ذلك سبب الوفاة، وحروق من درجة ثانية ترجع إلى ما بعد الوفاة. وأشير كمسؤول مزعوم عن ذلك إلى شرطي في الشرطة البلدية لبلدة سانتو توماس.

١٦٤- وأحال المقرر الخاص إلى الحكومة أيضاً الحالات التالية من الانتهاكات المزعومة للحق في الحياة، كان فيها الضحايا من الأحداث: أوسكار أندرسون كورنيخو، ١٥ عاماً، وقد توفي في ١٣ أيار/مايو ١٩٩٥ عند تعرضه لطلقات نارية على أيدي شخص يُزعم أنه شرطي في الشرطة المدنية الوطنية بعدما بدأ يلاحقه في ساحة سان سلفادور الوطنية وهو صحبة أطفال آخرين من الشارع، متهما إياه بالسرقة؛ وخوان كارلوس كالديرون كوينتانيا، ١٧ عاماً، الذي قُتل على أيدي شرطي تابع للشرطة المدنية الوطنية بساحة سان سلفادور الوطنية، في حزيران/يونيه ١٩٩٥؛ وإنريكيه بيراثا، شُهر "اللص الصغير"، ١٤ عاماً، وقد توفي في ٢ آذار/مارس ١٩٩٦ وهو نائم في مبنى واقع بزقاق كليسا، حي سان أنطونيو، سانتا آنا، وذلك على ما يزعم على أيدي الشرطة المدنية الوطنية.

الرسائل الواردة

١٦٥- أخبرت حكومة السلفادور المقرر الخاص بأن النيابة العامة للجمهورية بدأت تحقيقاً بخصوص حالة تهديدات ضد أفراد الجمعية الوطنية للسكان الأصليين في السلفادور، وبأن وحدة الجنح الخاصة تقوم بالتحقيقات ذات الصلة بذلك (٧ حزيران/يونيه ١٩٩٦).

١٦٦- وأخبرت الحكومة كذلك بأن نيابة الدفاع عن حقوق الإنسان لم تصلها أية شكاوى بشأن اعتداءات حصلت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ وكانون الثاني/يناير ١٩٩٦ ضد أفراد من الجمعية الوطنية للسكان الأصليين في السلفادور، وأنه وإن تم التبليغ عن وجود رجال مسلحين في مزرعة سانتا خوليا فإن هؤلاء الرجال كانوا أشخاصاً من نفس المجموعة. والمشكلة تكمن في منافسات بين منظمات الفلاحين والجمعية الوطنية للسكان الأصليين في السلفادور وتعاونية الانتاج الزراعي، التي تتنازع على مزرعة سانتا خوليا. وأُفيد أيضاً بأن أدريان اسكينو ليسكو قد حضر في ٢١ آذار/مارس ١٩٩٦ أمام المكتب المركزي للنيابة العامة للتبليغ عن تهديدات بالقتل، مشيراً إلى أفراد من التعاونية المتنازعة على المزرعة كمسؤولين عن ذلك. وأحيلت هذه الشكوى إلى مندوبية سونسوناتيه ومتابعة القضية جارية (٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٦).

المتابعـــة

١٦٧- بعث المقرر الخاص برسالة متابعة إلى حكومة السلفادور محيلاً فيها قائمة بالقضايا التي لم يحصل بعد على أي رد بشأنها. وفي نفس الرسالة طلب المقرر الخاص معلومات فيما يتعلق بالشكاوى المتصلة بظروف الاحتجاز في سجن سانتا آنا.

الملاحظـــات

١٦٨- يعرب المقرر الخاص عن شكره للردود المقدمة من حكومة السلفادور فيما يتصل بالنداءات العاجلة الموجهة. وما زال يساوره القلق إزاء العدد المرتفع من الشكاوى التي تلقاها، والتي تشير إلى استخدام غير متناسب للقوة من جانب قوات الأمن. ويوجه المقرر الخاص نداء إلى الحكومة من أجل اتخاذ التدابير اللازمة، وفقاً للمبادئ الأساسية المتصلة باستخدام القوة والأسلحة النارية من جانب المسؤولين المكلفين بالسهر على احترام القانون، من أجل تفادي تكرر انتهاكات الحق في الحياة. ويحث الحكومة على إجراء تحقيقات مستقلة وشاملة في حالات الوفاة التي يرجع سببها إلى إساءة استعمال القوة، وعلى مقاضاة الموظفين المكلفين بالسهر على إنفاذ القانون والمسؤولين عن هذه الانتهاكات.

اسبانيـــا

١٦٩- يرحب المقرر الخاص بقيام حكومة اسبانيا، في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، بإلغاء عقوبة الإعدام من قانون العقوبات العسكري.

استونيا

المعلومات الواردة والرسائل الموجهة

١٧٠- تلقى المقرر الخاص تقارير فيما يتعلق بتوسيع نطاق عقوبة الإعدام. وتفيد المعلومات الواردة بأن التعديلات التي أُدخلت على القانون الجنائي الاستوني قد أضافت جريمتين إلى قائمة الأفعال الإجرامية التي يعاقب عليها بعقوبة الإعدام وهما: ممارسة العنف ضد فرد من أفراد الشرطة أو شخص ذي وضع مكافئ لوضع رجل الشرطة، والجرائم ضد الإنسانية. وذكر أن هذه التعديلات قد دخلت حيز النفاذ في ١١ آذار/مارس ١٩٩٤ و٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ على التوالي.

الملاحظات

١٧١- يشعر المقرر الخاص بقلق بالغ إزاء توسيع نطاق عقوبة الإعدام الذي يتعارض مع الإتجاه الدولي نحو إلغاء هذه العقوبة ويشكل إنتهاكاً واضحاً للمادة ٦ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي صدقت عليه استونيا.

إثيوبيا

المعلومات الواردة والرسائل الموجهة

١٧٢- تلقى المقرر الخاص معلومات تُفيد بأن ٤٨ شخصاً من أعضاء الحكومة العسكرية السابقة يحاكمون ويواجهون خطر توقيع عقوبة الإعدام استناداً إلى تهم وجّهت إليهم تشمل ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية وجرائم ضد الإنسانية. وبالإضافة إلى ذلك، ذكر أنه ستجري أيضاً محاكمة ٨٠٠ ١ شخص من المسؤولين

السابقين ومعظمهم محتجز منذ عام ١٩٩١. وقد أُبلغ المقرر الخاص بأن عقوبة الإعدام قد توقع على العديد من هؤلاء الأشخاص رغم أن الحكومة قد أعلنت كما ذكر أنها لا تؤيد تنفيذ سوى عدد محدود من الإعدامات فيما يتصل بأولئك المدانين بارتكاب أشنع الجرائم.

١٧٣- وقد ظل المقرر الخاص يتلقى تقارير فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك انتهاكات الحق في الحياة، المرتكبة من قبل القوات المسلحة الاثيوبية في أوغادين. وقد أشار أحد التقارير الواردة إلى أن ٥٠ مدنياً، من بينهم نساء وأطفال وشيوخ، قد لقوا حتفهم في مجزرة وقعت في قبر - داهار بينما قتل ثمانية آخرون في هودايو. غير أن الكثير من المعلومات الواردة لم تتضمن التفاصيل التي يحتاج إليها المقرر الخاص لاتخاذ إجراءات.

١٧٤- وقد أحال المقرر الخاص المزاعم التالية المتصلة بانتهاكات للحق في الحياة فيما يتعلق بـ ١٦ شخصاً عرفت هوياتهم و١٣ شخصاً لم تحدد هوياتهم: فقد ذكر أن أحمد غود عبدي، وأحمد ساناي فرح، وأحمد سانجاب، وحسن أحمد ساجال قد اعتقلوا ثم قتلوا في ٨ آب/أغسطس ١٩٩٦ في تون - سيلي على أيدي أفراد من القوات المسلحة الاثيوبية؛ وذكر أن إبيسا آدونيا، وهو مغنّ وموسيقي، وتانا واييسا، قد قتلا بعد إطلاق الرصاص عليهما في ٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٦ من قبل أفراد من قوات الأمن الاثيوبية في منزل إبيسا آدونيا في أديس أبابا؛ وذكر أن أربعة أشخاص لم تعرف هوياتهم قد قتلوا في ٨ آب/أغسطس ١٩٩٦ في غاباباو؛ وافادت التقارير بأن أوال إيدير، ١٦ سنة، وأوال ساني، ١٣ سنة، وباديري شازا، ١٢ سنة، وأوسن كالو، ١٢ سنة، قد لقوا مصرعهم في ٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٦ على أيدي أفراد من القوات المسلحة الاثيوبية لأنهم وشموا أيديهم بالحروف الأولية من اسم جبهة تحرير أورومو؛ وذكر أن محمد عربي هيرسي، وعبدي محمد ياري، وجاهنوغ يوسف آري، ومحمد فرح جايي، وهايي هيراد، الذين يزعم أنهم من شيوخ القبائل قد قتلوا في ١٨ تموز/يوليه ١٩٩٦ على يد أفراد من القوات المسلحة الاثيوبية؛ وأفادت التقارير بأن ساريكيا سيرار محمد ورضيعها وثمانية أشخاص آخرين لم تحدد هوياتهم قد قتلوا في أواسط آب/أغسطس ١٩٩٦ عل يد أفراد من القوات المسلحة الاثيوبية في قبر داهار (٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦).

المتابعة

١٧٥- أرسل المقرر الخاص رسالة متابعة ذكر فيها الحكومة بحالة بيكيل أرغاو التي كان قد أحالها إليها خلال عام ١٩٩٥ والتي لم يتلق بصددها أي رد.

الملاحظات

١٧٦- يود المقرر الخاص أن يعرب عن قلقه إزاء ما تلقاه من تقارير فيما يتعلق بحالات الإعدام بلا محاكمة أو بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي المرتكبة من قبل القوات المسلحة الاثيوبية في أوغادين. ويكرر المقرر الخاص دعوته لحكومة إثيوبيا الانتقالية أن تكفل التحقيق بصورة شاملة ونزيهة في جميع المزاعم المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان، وذلك بغية إثبات الحقائق والتعرف على هويات أولئك المسؤولين عن ارتكاب هذه الانتهاكات وإحالتهم إلى القضاء مع دفع تعويضات كافية للضحايا أو لأسرهم والحيلولة دون تكرر مثل هذه الانتهاكات.

فرنسا

المعلومات الواردة والرسائل الموجهة

١٧٧- أحال المقرر الخاص إلى الحكومة الفرنسية مزاعم فيما يتعلق بوفاة الدكتور رضا مسلمان، وهو ناشر ينتمي إلى المعارضة الإيرانية، وكان قد قتل في شقته في إحدى ضواحي باريس في ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٦ على يد عملاء تلقوا تعليماتهم من السلطات الإيرانية. وكان المقرر الخاص قد أحال هذه المزاعم إلى الحكومة الإيرانية.

المتابعة

١٧٨- يذكر المقرر الخاص الحكومة الفرنسية بأنه لم يتلق أي رد بصدد الحالات التي أحالها إليها في عام ١٩٩٥.

غامبيا

المعلومات الواردة

١٧٩- أُبلغ المقرر الخاص بأن دستور غامبيا الذي اعتمد على أساس استفتاء شعبي أُجري في ٨ آب/أغسطس ١٩٩٦ يمنح رئيس وأعضاء المجلس الحاكم المؤقت للقوات المسلحة حصانة كاملة من الإجراءات الجنائية ويحظر قيام الجمعية الوطنية بإدخال أي تعديل على أي من الأحكام التي تمنح الحصانة للمجلس العسكري الحاكم وأعضائه. وعلاوة على ذلك، فقد ذكر أن الدستور يجيز استخدام القوة المميتة في الدفاع عن الشخص أو ممتلكاته وكذلك في عمليات توقيف الأشخاص ومنعهم من الفرار، وفي قمع أعمال الشغب أو العصيان أو التمرد والحيلولة دون ارتكاب فعل إجرامي.

الملاحظات

١٨٠- يشعر المقرر الخاص بقلق بالغ إزاء ما تلقاه من معلومات حول الدستور الجديد الذي يبدو أنه يخل ببعض المعايير الأساسية لحقوق الإنسان المنصوص عليها في عدة صكوك دولية صدقت عليها غامبيا، بما في ذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. ويحث المقرر الخاص الحكومة بقوة على القيام، وفقاً للمبدأ ١٩ من المبادئ المتعلقة بمنع حالات الإعدام بلا محاكمة أو بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي والتحقيق فيها بصورة فعالة، بتعديل أحكام الدستور التي تمنح حصانة تامة لرئيس وأعضاء المجلس العسكري الحاكم.

جورجيا

المعلومات الواردة والرسائل الموجهة

١٨١- وجه المقرر الخاص نداءً عاجلاً إلى حكومة جورجيا فيما يتعلق بالسيد بادري زاراندیا، وهو قائد سابق للقوات الموالية لغامساخورديا والذي تفيد التقارير بأن المحكمة العليا قد حكمت عليه في ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٦ بعقوبة الإعدام بتهمة الخيانة. وتشير المعلومات الواردة إلى أنه ليس لبادري زراندیا حق في الاستئناف وأن سبيل الانتصاف الوحيد المتاح له ضد عقوبة الإعدام هو تقديم التماس إلى الرئيس من أجل العفو عنه (٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦).

ألمانيا

المتابعة

١٨٢- أرسل المقرر الخاص رسالة متابعة يطلب فيها من حكومة ألمانيا موافاته بمعلومات إضافية بشأن التحقيقات والإجراءات القانونية المتصلة بحالة كولا رانكولا، وهو مواطن نيجيري أفادت المعلومات أنه توفي في ٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٤ على متن الطائرة التي كانت ستعيده إلى نيجيريا بعد أن تم حقنه بمخدر.

غواتيمالا

١٨٣- تلقى المقرر الخاص عدداً كبيراً من الشكاوى المتصلة بانتهاكات للحق في الحياة في غواتيمالا. وقد افتقر الكثير من هذه الشكاوى إلى العناصر اللازمة التي يحتاج إليها المقرر الخاص كي ينظر فيها (انظر E/CN.4/1994/7، الفقرة ٢١) بالتالي فإنه لم تتسن معالجتها. وتفيد المعلومات الواردة بأن إنعدام فعالية النظام القضائي وإضفاء الطابع العسكري على الحياة الاجتماعية يسهمان في تزايد حالات الإفلات من العقاب في هذا البلد وفي استمرار انتهاكات حقوق الإنسان. ويذكر أن أجهزة أمن الدولة، والمجموعات شبه العسكرية، وأعضاء دوريات الدفاع عن النفس المشكلة من قبل مدنيين يتعاونون مع الجيش الغواتيمالي، هم المسؤولون عن ارتكاب هذه الانتهاكات. كما أن المعلومات الواردة تدل على تزايد العنف الاجتماعي في غواتيمالا. وفي هذا الصدد، أُبلغ المقرر الخاص عن إنشاء فصائل الدفاع عن النفس، المدربة من قبل الجيش، والتي ذكر أنها قد شاركت في عمليات التطهير الاجتماعي.

١٨٤- كما أبلغ المقرر الخاص بأن عقوبة الإعدام قد وقعت في غواتيمالا خلال عام ١٩٩٦ وذلك لأول مرة منذ ١٣ سنة. وعلاوة على ذلك، تم إبلاغ المقرر الخاص بأن هناك حالياً أربعة أشخاص حكم عليهم بعقوبة الإعدام في غواتيمالا. وكانت الإعدامات الأخيرة قد نفذت خلال الفترة ١٩٨٢-١٩٨٣.

١٨٥- ومن أجل إجراء تحليل مفصل لحالة حقوق الإنسان في غواتيمالا، يشير المقرر الخاص إلى تقرير السيدة مونيكا بنتو، الخبيرة المستقلة المعنية بحالة حقوق الإنسان في غواتيمالا (E/CN.4/1997/90).

١٨٦- وخلال الفترة قيد البحث، وجه المقرر الخاص ١٢ نداءً عاجلاً إلى حكومة غواتيمالا يطلب منها إتخاذ تدابير الحماية الضرورية من أجل حماية الأشخاص التالية أسماؤهم ممن تعرضوا لتهديدات بالقتل:

(أ) نقابيون:

'١' ديبورا غوزمان شوبان، وزوجها فيلكس غونزاليس، وخوليو كوخ، وهم من النقابيين، وقد تلقوا رسائل يهددون فيها بالقتل. وفي تلك الرسائل، طلب منهم التوقف عن ممارسة أنشطتهم النقابية في إطار اتحاد نقابات عمال غواتيمالا. وكانت نداءات عاجلة قد أرسلت فيما يتعلق بهؤلاء الأشخاص في عدة مناسبات خلال عام ١٩٩٥ أيضاً (٢٠ شباط/فبراير ١٩٩٥). وقد أرسل المقرر الخاص نداءً عاجلاً آخر لصالح هؤلاء الأشخاص بعد أن تم إبلاغه باستمرار التهديدات الموجهة ضد هؤلاء الأشخاص (٦ آذار/مارس ١٩٩٦)؛

'٢' فيلما كريستينا غونزاليس، وهي شقيقة النقابي رينالدو غونزاليس الأمين العام لاتحاد نقابات موظفي المصارف والمهن المشابهة، وقد ذكر أنها تعرضت للاحتجاز والتعذيب وذلك كما يزعم بسبب علاقتها بالأنشطة النقابية لأخيها (٢٥ آذار/مارس ١٩٩٦). وقد تم توجيه هذا النداء العاجل بالاشتراك مع المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب.

'٣' أعضاء الاتحاد العام لنقابات العمال في غواتيمالا (٢٢ شباط/فبراير) حيث تعرض فيكتور هوغو دوران غيرا، الأمين العام للاتحاد، للاعتداء بينما كان مسافراً من مدنية غواتيمالا إلى فيلانويبا. كما تعرض كل من فيلكس ارناندیس، المستشار العمالي للاتحاد نفسه، وخوسيه ماريا أورتيغا، سكرتير الاتحاد، وخيمي مانفريدو دياز، وهو من أعضاء الاتحاد، لتهديدات بالقتل أيضاً (٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦).

(ب) صحافيون:

'١' كارلوس أوريلانا، مدير اذاعة فيكتوريا "La Benabita del Cuadrante"، وزوجته إيرما لوبيز وولداه كارلوس البرتو وخوان خوسيه أوريلانا، ١٧ سنة و١٦ سنة، حيث ألقيت قنبلة أمام منزلهم في مازاتينانغو في مقاطعة سويتيبيكيز (١٠ أيار/مايو ١٩٩٦)؛

'٢' خوسيه روبن زامورا ماروكين، المدير السابق لصحيفة "القرن الحادي والعشرين" حيث تعرض لمحاولة اغتيال. ويلاحظ المقرر الخاص أن صحيفة "القرن الحادي والعشرين" كانت قد لعبت دوراً هاماً في الإعلان عن محاولة الانقلاب التي وقعت في عام ١٩٩٣ والتطورات التي أعقبت ذلك. وبالتالي فإن العاملين في الصحيفة قد تعرضوا للتخويف والتهديد. وقد نشرت الصحيفة مؤخراً معلومات فيما يتعلق بحالات الإفلات من العقاب والفساد وانتهاكات حقوق الإنسان في غواتيمالا (٢١ أيار/مايو ١٩٩٦).

(ج) المدافعون عن حقوق الإنسان/قادة السكان الأصليين:

'١' سيزار سانتشيز أغيلار عضو مؤسسة ميرنا ماك الذي تعرض للتهديد بالقتل من قبل أعضاء محليين في دوريات الدفاع عن النفس (٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥)؛

'٢' القس لوسيو مارتينيز، ومارغريتا فلينتي، مديرة ورئيسة أبرشية كاغتشيكل دي تشمالتيننانغو، وخوان غارسيا، رئيس لجنة حقوق الإنسان التابعة للأبرشية، وقد تعرضوا للتهديد بالقتل من قبل إحدى فرق القتل المعروفة باسم نمور العدالة. ويزعم أن التهديدات بالقتل التي وجهت إليهم تتصل بالتحقيقات التي كان يجريها هؤلاء فيما يتعلق بموت القس الإنجيلي مانويل ساكويك فاسكويز، وهو المنسق وأحد النشطاء في لجنة حقوق الإنسان التابعة لأبرشية تايتشيكل دي بناباخال (٦ آذار/مارس ١٩٩٦)؛

'٣' أميلكار ميندیز أوريزار الممثل البرلماني للجبهة الديمقراطية لغواتيمالا الجديدة وعضو مؤسس في مجلس المجتمعات المحلية الإثنية "رونوخيل خونام"، وقد تعرض للتهديد من قبل فرقة الموت المعروفة باسم "نمور العدالة". كما تم إبلاغ المقرر الخاص بأن توماسا ميكائيلا ماتيو تاكييخ، وهي إبنة اميلكار ميندیس أوريزار، قد تعرضت لاعتداء من قبل أربعة رجال مدججين بالسلاح كانوا موجودين داخل منزلها (١٩ نيسان/أبريل ١٩٩٦)؛

'٤' كارلوس فيديريكو رييس لوبيز، عضو الجمعية الغواتيمالية لعلوم الطب الشرعي الانتروبولوجي وقد تعرض للتهديد بالقتل. وكان قبل فترة وجيزة من تلقيه لهذه التهديدات قد شارك في البحث عن مقبرة سرية كانت توجد فيها رفات أشخاص لقوا حتفهم خلال المجزرة التي وقعت في ضاحية لوس خوسيفينوس في بلدية لا لبرتاد بمقاطعة بتين في عام ١٩٨٢ (١٠ تموز/يوليه ١٩٩٦). وقد وجه المقرر الخاص نداءً عاجلاً آخر فيما يتعلق برييس لوبيز وذلك بعد أن تم إبلاغه باستمرار التهديدات بالقتل الموجهة إليه (٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦).

١٨٧- كما وجه المقرر الخاص نداءً عاجلاً يعرب فيه عن خشيته على حياة وسلامة أوتو ليونيل ايرناندیز الشاهد الرئيسي في قضية اختفاء وموت لوسينا كارديناس، وذلك بعد أن تم احتجازه وتعذيبه في مدينة كيتزالتينانغو (١٦ تموز/يوليه ١٩٩٦). (انظر الفقرة ١٨٩).

١٨٨- وأحال المقرر الخاص، بالإضافة إلى ذلك شكاوى تتعلق بانتهاكات للحق في الحياة:

(أ) فقد قتل الأشخاص التالية أسماؤهم على يد قوات الجيش:

'١' قادة السكان الأصليين: ميغيل دي ميخيا، أحد النشطاء في مجلس المجتمعات الإثنية، وزوجته لوسيا تيو توم، عضوة هيئة تنسيق شؤون الأرامل في غواتيمالا، وقد قتلا في توتونيكابان في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦؛

'٢' مزارعون: تيريسو غارسيا كوتون، وأركاديو غارسيا، ولويس أوروزكو كويوي وأوفيليو سانتوس سيتالان، وهم مزارعون من منطقة سانت لوسيا أوتلان في منطقة سولولا وكانت قد أسرتهم دورية من الفرقة المدرعة التابعة لقوات المدفعية في الجيش، وقد عثر على جثثهم في وقت لاحق؛

'٣' أعضاء سابقون في جهاز القضاء: خوسيه فسينتي غونزاليس، وهو قاض سابق قتل في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. وتفيد المعلومات الواردة أن الضحية كان قد تخلى عن مهام منصبه في القضاء بسبب تعرضه للضغوط وأنه كان قد تعرض لتهديدات بالقتل في عدة مناسبات؛

'٤' آخرون: فيليبي أرغوتا الذي قتل في آب/أغسطس ١٩٩٥ في المنطقة الخامسة من مدينة غواتيمالا؛ وخيمي ارنستو سنتينو لوبيز[1]، النائب السابق لمدير منظمة التوعية من أجل الانتعاش الروحي والاقتصادي للإنسان، وهي منظمة سلفادورية غير حكومية، وقد قتل أثناء توجهه من السلفادور إلى غواتيمالا من أجل حضور اجتماع لرابطة منظمات أمريكا اللاتينية للنهوض بالإنسان.

(ب) لقي الأشخاص التالية أسماؤهم مصرعهم على يد المجموعات شبه العسكرية:

'١' طلاب: سيرخيو انيبال دياز سوتشيني وخيرمان كاستيانوس فالديز، وهما من قادة الطلبة الجامعيين، وقد قتلا في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ عند تقاطع الجادة ١١ مع الشارع ٢ في المنطقة الأولى من مدينة تشيكيمولا؛

'٢' نقابيون: الكسندر يوفاني غوميز فيرولا الذي تعرض للتعذيب ووجد مقتولاً بالقرب من ضاحية غاليليا وليمون في المنطقة ١٨ من مدينة غواتيمالا. وقد أفادت تقارير الطب الشرعي أنه كان قد تعرض للضرب حتى الموت وقد بدت على جسمه آثار كسور في الجزء الأعلى من جمجمته ووجهه وقفصه الصدري؛

'٣' مزارعون: بيدرو تشوك رويز، وهو من قادة المزارعين وعضو لجنة مزارعي الهضاب، وقد أغتيل في الساعة السابعة والنصف من مساء يوم ٢٠ أيار/مايو ١٩٩٦ في مسكنه في بابمبوخيلا بمنطقة سان لوكاس توليمان في سولولا. وكان الضحية قد طالب باستعادة أرض في ضيعة سان فرانسيسكو في منطقة سان لوكاس توليمان في سولولا كان أفراد من أهلها قد شردوا منها في شباط/فبراير ١٩٩٦ من قبل قوات الأمن.

(ج) قتل الأشخاص التالية أسماؤهم على يد أعضاء دوريات الدفاع المدني: خوان خيسوس استيبان، وهو مزارع قتل في ضيعة كخكخبوخا، في منطقة سان بيدرو سولوما، في مقاطعة هويهوتينانغو في آذار/مارس ١٩٩٥.

---

(١) بسبب خطأ، أحال المقرر الخاص هذه الحالة في مناسبتين خلال عام ١٩٩٦.

١٨٩- كما أحال المقرر الخاص إلى السلطات حالة لوسينا كارديناس، وهي مواطنة مكسيكية وموظفة سابقة في إحدى وكالات الأمم المتحدة وقد وجدت مقتولة بعد أن تعرضت للتعذيب في ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ في ضاحية سان مارتين ساكاتيبغيز. وكانت لوسينا كارديناس قد أوقفت بينما كانت مسافرة بصحبة اوتو ليونيل ارنانديز على طريق تالسيمان، المكسيك، في اتجاه كويتزالتينانغو في غواتيمالا. وتفيد المعلومات الواردة بأن الطلقات الفارغة التي عثرت عليها الشرطة في المكان مطابقة لتلك التي يستخدمها جهاز المخابرات العسكرية في غواتيمالا. وكانت لوسينا كارديناس قد تلقت تهديدات بالقتل في كوينزالتينانغو منذ عام ١٩٩٣ بسبب عملها في تعاونية لصناعة النسيج تابعة للسكان الأصليين في سالكاخا، وهو مشروع ترعاه منظمة العمل الدولية والحكومة الهولندية. وكانت لوسينا كارديناس قد قررت مغادرة البلد بسبب هذه التهديدات وكانت في اليوم الذي تم فيه احتجازها عائدة إلى غواتيمالا من المكسيك من أجل احضار حاجياتها.

الرسائل الواردة

١٩٠- قدمت حكومة غواتيمالا رداً على عدد كبير من الرسائل التي أحالها إليها المقرر الخاص خلال عام ١٩٩٦ والأعوام السابقة. وفيما يتعلق بحالة خوان دي خيسوس استيبان، أشارت الحكومة إلى أن سبب وفاته إصابة من الدرجة الرابعة في الجزء الأعلى من المخ. وترجح الحكومة أن تكون وفاته قد نجمت عن سقوطه عرضاً إلى أسفل وهدة. وفي الرسالة نفسها، ذكرت الحكومة أنه فيما يتعلق بحالة رودي ف. أورتيز لوبيز، تمت معرفة ومكان وجود الجناة المشتبه بهم من أفراد الدوريات المدنية في كاخبوخكوخا وأنه يجري التحقيق معهم (٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥).

١٩١- كما أبلغت الحكومة المقرر الخاص بوجود أمر بإلقاء القبض على المتهم في جريمة قتل فيليبي ليون ناس. وذكرت أن القاضي المكلف بالقضية لم يبت بعد في طلب إلقاء القبض على المتهم. ولا تزال التحقيقات جارية (٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥).

١٩٢- كما أوضحت الحكومة للمقرر الخاص بأن المحكمة الابتدائية الثانية لمقاطعة اسكويتنلا قد حفظت بصورة مؤقتة الدعوى المقامة في قضية ارفين راميرو غونزاليس باريينتو، ضد اثنين من رجال الشرطة متهمين بتهمة الشروع في القتل وحيازة الأسلحة النارية بصورة غير مشروعة وإساءة استخدام السلطة وتوجيه التهديدات. كما أقيمت دعوى ضد متهم ثالث (١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦).

١٩٣- وفيما يتعلق بالتهديدات التي تعرض لها سيزار اوفيديو سانتشيز آغيلار، ذكرت الحكومة بأن هذه القضية تتسم بطابع شخصي وأن أعوان الدولة غير متورطين فيها (١ آذار/مارس ١٩٩٦).

١٩٤- كما ذكرت الحكومة فيما يتعلق باحتجاز وتهديد فيلما كريستينا غونزاليس أن إدارة التحقيقات الجنائية التابعة للشرطة الوطنية تتولى ضمان الأمن الشخصي لفيلما غونزاليس وأن التحقيقات الضرورية جارية لتوضيح ملابسات ما حدث (٢٥ آذار/مارس ١٩٩٦).

١٩٥- وفيما يتعلق بالتهديدات التي وجهت إلى أميلكار مينديز اوريزار، ذكرت الحكومة أن التحقيقات ذات الصلة قد بدأت. وأشارت إلى أن اللجنة الرئاسية لتنسيق سياسة السلطة التنفيذية في مجال حقوق الإنسان

قد طلبت من وزير الداخلية ومن المدير العام للشرطة الوطنية اتخاذ التدابير الأمنية الضرورية من أجل حمايته (٢٨ أيار/مايو ١٩٩٦).

١٩٦- وفيما يتعلق بالتهديدات التي تعرض لها فيتالينو سيميلوكس، وبلانكا مارغريتا دي سيميلوكس ولوسيو مارتينيز بيك، أبلغت الحكومة المقرر الخاص أن إدارة التحقيقات الجنائية ستتولى التحقيق في الحادث. وأشارت الحكومة إلى أنها عرضت إمكانية اتخاذ تدابير لضمان سلامة الضحايا، إلا أن هؤلاء لم يقبلوا هذا العرض (٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٦).

١٩٧- وقد تلقى المقرر الخاص نسخة من الرد الذي أرسلته الحكومة إلى منظمة العمل الدولية بتاريخ ١٧ أيار/مايو فيما يتعلق بمقتل لوسينا كارديناس. فقد أفادت الحكومة أن اللجنة الرئاسية لتنسيق سياسة السلطات التنفيذية في مجال حقوق الإنسان تقوم بتنسيق إجراءاتها مع النائب العام للدولة ومع الإدارة العامة للشرطة الوطنية ووزير الدفاع من أجل إجراء التحقيقات الضرورية. وفي ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، أصدر قاضي المحكمة الابتدائية الثانية التي تنظر في جرائم المخدرات والجرائم ضد البيئة في مقاطعة كوينزالتينانغو أمراً بالقاء القبض على أوتو ليونيل ارناندیز الذي يوجد رهن الاحتجاز باعتباره المتهم الرئيسي بارتكاب الجريمة. وذكرت الحكومة في وقت لاحق (٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦) أنها باشرت اجراءات دعوى جنائية المتهمان الرئيسيان فيها شخصان لا علاقة لهما بحكومة الجمهورية. وفيما يتعلق باحتجاز اوتو ليونيل ارناندیز، ذكرت الحكومة أن المحكمة الابتدائية الثانية قد أخلت سبيله لعدم وجود أدلة على تورطه في الحادث.

١٩٨- وأطلعت الحكومة المقرر الخاص على سير الإجراءات القضائية، منذ نيسان/أبريل ١٩٩٥ حتى تاريخه، فيما يتعلق بحالة خورخي كاربيو نيكول التي كانت قد أُحيلت إلى الحكومة في عام ١٩٩٤. كما قدمت الحكومة معلومات مفصلة حول سير الإجراءات القضائية فيما يتعلق بحالة الكسندر يوفاني غوميز فيرولا مجيبة بصفة خاصة على سلسلة الأسئلة التي طرحها المقرر الخاص ومشيرة إلى أن المحكمة الابتدائية السادسة المعنية بجرائم المخدرات والجرائم ضد البيئة قد أوشكت على اختتام النظر في القضية وفقاً لقانون الإجراءات الجنائية وأن تهمة قتل فيرولا قد توجه إلى شخصين من أصل كوري (٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦).

المتابعة

١٩٩- أرسل المقرر الخاص رسالة متابعة إلى حكومة غواتيمالا يطلب فيها تفاصيل إضافية بشأن بعض الحالات التي كان قد أحالها إليها في السنوات السابقة. وفيما يتعلق بحالة خورخي كاربيو نيكول، كرر المقرر الخاص ما كان قد ذكره في رسالته المؤرخة في ٢٢ آب/أغسطس ١٩٩٥ حيث كان قد طلب معلومات عن نتائج الإجراءات القضائية. كما أرسل المقرر الخاص معلومات إضافية كان قد حصل عليها ومفادها أن تجاوزات قد حدثت خلال التحقيقات في هذه القضية. وقد أُبلغ المقرر الخاص بأن الأدلة الرئيسية فيما يتعلق بهذه القضية، مثل الصور الفوتوغرافية التي كانت قد التقطت خلال عملية تشريح الجثة والأشياء التي عثر عليها في مكان وقوع الجريمة والتي تدل على هوية مرتكبي الجريمة قد اختفت. كما علم المقرر الخاص أن مسؤول شرطة كيشيه، وهو المسؤول الأول الذي يفترض أنه تولى التحقيق في القضية، قد اغتيل وأن الشهود والقضاة قد تعرضوا لتهديدات.

٢٠٠- وفيما يتعلق بمجزرة كسامان (انظر E/CN.4/1996/4، الفقرة ٢١٣)، أبلغ المقرر الخاص الحكومة بأن المعلومات الإضافية التي حصل عليها من المصدر تفيد بأن تجاوزات خطيرة تحدث في الإجراءات والتحقيقات القضائية. وقد اتهمت منظمات غير حكومية القاضي المكلف بالقضية بالتواطؤ مع المتورطين فيها والانحياز لهم مما أفضى، وفقاً لمصدر المعلومات، إلى إلغاء أمر الحبس الاحتياطي الصادر بحق ثمانية من الجنود المسؤولين عن ارتكاب المجزرة. كما علم المقرر الخاص أن الجيش قد حاول إتلاف الأدلة وتحويرها وإخفاءها. ومن ذلك مثلاً أن أسلحة الجنود المتورطين قد أرسلت إلى النائب العام بعد شهر ونصف من وقوع الحادث. ولم يتم إرسال سلاح أحد المسؤولين. وفي الرسالة نفسها، طلب المقرر الخاص أن يتم اطلاعه على الحالة الراهنة للإجراءات القضائية وعلى التقدم الذي أحرزه الصندوق الوطني من أجل السلم الذي يتعين عليه إجراء دراسة من أجل دفع تعويضات لأسر الضحايا الذين ينتمون إلى المجتمع المحلي المعروف باسم "فجر ٨ تشرين الأول/أكتوبر".

الملاحظات

٢٠١- يرحب المقرر الخاص بروح التعاون التي أبدتها حكومة غواتيمالا من خلال تقديم المعلومات عن الحالات التي أُحيلت إليها. ولا تزال الشكاوى التي يسترعى اهتمام المقرر الخاص إليها تثير القلق. ويطلب المقرر الخاص إجراء تحقيقات شاملة ونزيهة في شكاوى انتهاكات حقوق الإنسان، وتحديد هوية مرتكبيها وإحالتهم إلى القضاء. كما يطلب من الحكومة إتخاذ التدابير اللازمة من أجل تجنب وقوع انتهاكات للحق في الحياة من جانب دوريات الدفاع المدني إلى أن تختتم الإجراءات القضائية للفصل في هذه القضايا.

٢٠٢- ويعرب المقرر الخاص عن قلقه لتنفيذ حكم بالإعدام في غواتيمالا لأول مرة منذ ١٣ سنة. ولا يزال المقرر الخاص يشعر بالقلق إزاء العدد المتزايد من حالات تهديد المدافعين عن حقوق الإنسان والنقابيين ويطلب من الحكومة اتخاذ تدابير الحماية الفعالة للأشخاص الذين يتعرضون لمخاطر وشيكة في الوقوع ضحايا لعمليات الإعدام بلا محاكمة أو بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي. ويؤكد المقرر الخاص للحكومة من جديد ضرورة اعتماد تدابير صارمة من أجل وضع حد للإفلات من العقاب. وهو يأمل في أن يؤدي اتفاق السلم الذي سيوقع في نهاية كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ بين حكومة غواتيمالا والاتحاد الوطني الثوري الغواتيمالي إلى المساهمة في تحسين احترام الحق في الحياة في هذا البلد.

غينيا الاستوائية

٢٠٣- أحال المقرر الخاص إلى حكومة غينيا الاستوائية ثلاث شكاوى تتعلق بانتهاكات للحق في الحياة. وتخص هذه الشكاوى الأشخاص التالية أسماؤهم: فيليكس اسونومبا الذي توفي في ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ في ضاحية ميبومان عندما قامت قوات الأمن باطلاق النار على الأهالي الذين كانوا يحتفلون بالفوز المحلي لحزب الاتحاد الشعبي في الانتخابات؛ وفرانسيسكو سوليكوبا بابا، وهو طالب في كلية الحقوق قتل في نيسان/أبريل ١٩٩٥ على يد أحد رجال الشرطة في باسابو في جزيرة بيوكو؛ وفيلسيانو بوكو بينيا الذي توفي نتيجة لإساءة معاملته من قبل الشرطة بعد أن تم إلقاء القبض عليه في بانسي بتهمة المشاركة في عملية سطو.

٢٠٤- كما أرسل المقرر الخاص رسالة متابعة يذكر فيها الحكومة بأنه لم يتلق أي رد فيما يتعلق بحالة أنطونيو اندونغ بيانغ التي كان قد أحالها إليها في عام ١٩٩٥.

٢٠٥- وللاطلاع على تحليل متعمق لحالة حقوق الإنسان في غينيا الاستوائية، يشير المقرر الخاص إلى تقرير السيد اليخاندور ارتوسيو المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في غينيا الاستوائية (E/CN.4/1997/54).

الملاحظات

٢٠٦- يأسف المقرر الخاص لأنه لم يتلق حتى وقت إعداد هذا التقرير في صيغته النهائية أي رد من الحكومة فيما يتعلق بالشكاوى المتصلة بانتهاكات الحق في الحياة. وهو يحث الحكومة على إجراء تحقيقات بشأن شكاوى انتهاكات الحق في الحياة وإحالة المسؤولين عن ارتكاب تلك الجرائم إلى القضاء.

غينيا

المعلومات الواردة والرسائل الموجهة

٢٠٧- استرعى المقرر الخاص اهتمام الحكومة إلى المزاعم التي جاء فيها أن ليمان كوروما قد توفي بعد تعرضه للتعذيب في مركز الاحتجاز والاصلاح في كوناكري. وقد بدت على جسم الضحية آثار كدمات وندوب تتناقض مع ما جاء في تقرير الطبيب الشرعي الذي قام بتشريح الجثة والذي جاء فيه أن ليمان كوروما قد توفي على إثر اصابته بأزمة قلبية. كما أحال المقرر الخاص مزاعم تفيد بأن ١٦ محتجزاً قد توفوا في نفس مركز الاحتجاز في كوناكري بين ليلة ٣١ كانون الأول/ديسمبر و١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥. ويبدو أن هؤلاء الأشخاص كانوا قد اعتقلوا أثناء عملية عسكرية أعلن عنها رسمياً من أجل استعادة الأمن في البلد. وقد سمعت أصوات عيارات نارية من الزنزانات التي كان يحتجز فيها المحتجزون الـ ١٦.

المتابعة

٢٠٨- يذكر المقرر الخاص بأنه لم يتلق أي رد حتى الآن فيما يتعلق بالمزاعم التي أحيلت إلى الحكومة.

الملاحظات

٢٠٩- يشعر المقرر الخاص بالقلق إزاء المعلومات التي وردت إليه فيما يتعلق بحالات الوفاة أثناء الاحتجاز وبأعمال التعذيب والإعدامات باجراءات موجزة. وهو يحث السلطات على اجراء تحقيقات نزيهة وشاملة وعلى إحالة المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان إلى القضاء ودفع تعويضات لأسر ضحايا هذه الانتهاكات. وبالاضافة إلى ذلك، يطلب المقرر الخاص بقوة من الحكومة أن تضمن أن تكون أحوال الاحتجاز متوافقة مع مجموعة القواعد الدنيا لمعاملة المحتجزين وغيرها من الصكوك الدولية ذات الصلة.

غيانا

المعلومات الواردة والرسائل الموجهة

٢١٠- وجه المقرر الخاص نداءً عاجلاً بشأن كل من عبدول سليم ياسين ونويل توماس اللذين كان من المقرر إعدامهما في ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٦ على إثر محاكمة يزعم أنها لا تفي بالمعايير الدولية للمحاكمة العادلة. وقد ذكر أن كلا الرجلين قد أدينا على أساس اعتراف مكتوب من قبل نويل توماس يزعم أنه أكره على الادلاء به، وعلى أساس اعتراف شفوي أدلى به عبدول ياسين. وذكر أن خبيرين طبيين قد أكدا خلال المحاكمة أن نويل توماس قد تعرض لسوء المعاملة أثناء احتجازه لدى الشرطة. وعلاوة على ذلك، زعم أن عبدول ياسين لم يكن ممثلاً بمحام خلال الأيام الأربعة الأولى من المحاكمة الثالثة (٨ شباط/فبراير ١٩٩٦).

الرسائل الواردة

٢١١- قدمت حكومة غيانا رداً مفصلاً على النداء العاجل الذي وجه إليها بصدد عبدول سليم ياسين ونويل توماس. وأبلغت الحكومة المقرر الخاص، في جملة أمور، أن محكمة الاستئناف قد ألغت قرار الرئيس بالتوقيع على حكم الاعدام على أساس أنه ما كان ينبغي للنائب العام أن يتصرف بوصفه الوزير المختص الذي يسدي المشورة إلى الرئيس، وبالتالي فسيعاد النظر في الالتماسين المقدمين من عبدول سليم ياسين ونويل توماس (٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦).

الملاحظات

٢١٢- يود المقرر الخاص أن يشكر حكومة غيانا على الرد الذي قدمته وعلى الاجراءات التي اتخذتها.

هايتي

المعلومات الواردة والرسائل الموجهة

٢١٣- استرعى المقرر الخاص انتباه الحكومة إلى ما تلقاه من مزاعم فيما يتعلق بانتهاكات الحق في الحياة للأشخاص التالي ذكرهم:

(أ) جان ماري فنسنت، وهو قس قتل على يد عدة رجال مسلحين بينما كان يدخل إلى محل اقامة قساوسة كنيسة مونتفورتين في بور - أو - برنس في ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٤. وتفيد المعلومات التي تلقاها المقرر الخاص بأنه يشتبه بقيام أفراد من قوات الشرطة بعملية الاغتيال هذه ولكنه لم يتم القاء القبض على أي شخص.

(ب) قتل أكثر من ٢٠ شخصاً مجهولي الهوية في الأحياء الفقيرة من منطقة كوت دي رابوتو في جونايف. وذكر أن بعض الجنود، يرافقهم أفراد من جبهة النهوض والتقدم في هايتي قدموا إلى رابوتو في ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٩٤ وكانوا مسلحين بمدافع رشاشة ثم قاموا باطلاق النار على الأهالي.

٢١٤- وللاطلاع على تحليل مفصل لحالة حقوق الإنسان في هايتي، يود المقرر الخاص أن يشير إلى تقرير السيد آداما ديينغ، الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في هذا البلد (E/CN.4/1997/89).

الملاحظات

٢١٥- يأسف المقرر الخاص لأنه لم يتلق من الحكومة أية رسالة حتى وقت وضع هذا التقرير في صيغته النهائية.

٢١٦- ويطلب المقرر الخاص من سلطات هايتي اجراء تحقيق شامل ونزيه في المزاعم الواردة أعلاه فيما يتعلق بانتهاك الحق في الحياة، وتحديد هوية مرتكبي هذه الانتهاكات واحالتهم إلى القضاء، ودفع تعويضات كافية لأسر الضحايا. كما يحث المقرر الخاص السلطات على اتخاذ التدابير الضرورية لمنع تكرر هذه الانتهاكات لحقوق الإنسان ووضع حد نهائي لفترة الخروج على القانون التي شهدها هذا البلد.

هندوراس

المعلومات الواردة والرسائل الموجهة

٢١٧- أحال المقرر الخاص نداءً عاجلاً إلى حكومة هندوراس بشأن رينا زيلايا وبناتها الثلاث ماريوري زيلايا غونزالس، وسيتيفانيا كاباييرو زيلايا، وسيثيا كاباييرو زيلايا اللواتي كن قد غادرن هندوراس في شباط/فبراير ١٩٩٦ بعد أن تلقين تهديدات بالقتل وأقمن في كوستاريكا حيث طلبن اللجوء السياسي. وتشير المعلومات الواردة إلى أنهن تعرضن خلال اقامتهن في كوستاريكا لمضايقات وتهديدات من قبل أفراد من قوات الأمن في هندوراس. وذكر أن التهديدات التي وجهت إليهن كانت بسبب شهادة أدلى بها والد اثنتين من بنات رينا زيلايا وهو فلورنسيو كاباييرو وهو عضو سابق في الكتيبة ٣-١٦ من كتائب الاستخبارات العسكرية في هندوراس وكان قد أدلى بشهادته خلال التحقيقات في انتهاكات حقوق الإنسان في هندوراس والتي لجأ بسببها إلى إحدى البلدان الغربية (١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦). وقد وجه المقرر الخاص النداء العاجل نفسه إلى سلطات كوستاريكا.

الهند

المعلومات الواردة والرسائل الموجهة

٢١٨- ظل المقرر الخاص يتلقى العديد من التقارير التي تدل على حدوث انتهاكات للحق في الحياة في الهند. وتتصل أغلبية المعلومات التي تلقاها المقرر الخاص بالحالة في ولاية جامو وكشمير حيث تفيد مختلف المصادر بأن قوات الأمن الهندية تتحمل المسؤولية عن انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك عمليات القتل المتعمد للمحتجزين وعمليات القتل الانتقامية للمدنيين. ويذكر أن مرتكبي عمليات الاعدام بلا محاكمة أو باجراءات موجزة أو الاعدام التعسفي لا يزالون يتمتعون بالحصانة من العقاب. وبالاضافة إلى ذلك، ذكر أن الحكومة لا تزال تدعم القوات شبه العسكرية التي يذكر أنها تتحمل المسؤولية أيضاً عن قتل عدد كبير

من المدنيين. وقد أشار المصدر إلى أن أفراد هذه القوات لا يرتدون الزي الرسمي ولذلك يصعب التعرف على هوياتهم.

٢١٩- كما أبلغ المقرر الخاص بأن عدداً من مجموعات المعارضة المسلحة يتحملون المسؤولية عن انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك قتل العديد من المدنيين.

٢٢٠- وقد أرسل المقرر الخاص نداءً عاجلاً بشأن جانتيلا فيجايافاردهانا راو وساتولوري تشالاباثي راو اللذين زعم أنه حكم عليهما بالإعدام في ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ في غونتور بعد أن أقرت المحكمة العليا كما ذكر حكم الاعدام الصادر بحقهما في ٢٩ آب/أغسطس ١٩٦٦. وتفيد المعلومات الواردة أن هذين الشخصين لم يكونا كما يزعم ممثلين بمحام خلال الاجراءات السابقة للمحاكمة (١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦).

٢٢١- وبالاضافة إلى ذلك، أحال المقرر الخاص عدة مزاعم تتعلق بحدوث انتهاكات للحق في الحياة للأشخاص السبعة التالية أسماؤهم: محمد ب. وشيخ ي. اللذان ذكر أنهما قتلا على يد القوات المسلحة الهندية في ٢٠ نيسان/أبريل ١٩٩٥؛ وغلام أحمد بهات، وهو صبي أصم وأخرس ذكر أنه قتل على يد جندي تابع لقوات أمن الحدود؛ وخورشيد أحمد بهات ألياس خالد جافيد الذي ذكر أنه احتجز من قبل قوات أمن الحدود ثم عثر عليه في وقت لاحق ميتاً في الشارع في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥؛ وباراق كومار داس، وهو أحد الناشطين في مجال حقوق الإنسان وذكر أنه قتل في ١٧ أيار/مايو ١٩٩٦ على يد رجل مسلح يقال إنه من أعوان قوات الأمن؛ وجليل أندرابي، وهو محام من النشطاء في مجال حقوق الإنسان أفادت التقارير أنه اختطف ثم وجد ميتاً في ٢٧ آذار/مارس ١٩٩٦ ويزعم أنه قتل على يد أفراد من قوات الأمن شبه العسكرية الهندية؛ وي. راماكريشنا ريدي الذي أفادت التقارير أنه توفي في ٥ نيسان/أبريل ١٩٩٦ نتيجة للتعذيب على أيدي قوات الشرطة.

الرسائل الواردة

٢٢٢- تلقى المقرر الخاص عدة رسائل قدمت فيها حكومة الهند ردوداً على الحالات التي أحيلت إليها خلال عامي ١٩٩٥ و١٩٩٦.

٢٢٣- وقد وافت حكومة الهند المقرر الخاص بمعلومات وتعليقات حول وفاة جليل أندرابي. وتذكر الحكومة أن جليل أندرابي لم يعتقل على يد أفراد من الجيش ولكنه اختطف من قبل أشخاص مسلحين مجهولي الهوية. وذكرت الحكومة أيضاً أن التحقيق جار من قبل فريق خاص تابع لشرطة ولاية جامو وكشمير (١٥ أيار/مايو ١٩٩٦ و١٢ نيسان/أبريل ١٩٩٦ و١ نيسان/أبريل ١٩٩٦).

٢٢٤- وفيما يتعلق بحالة بوروشوتام كومار ومانوج كومار اللذين أفادت التقارير بأنهما توفيا أثناء احتجازهما لدى الشرطة نتيجة لتعذيبهما، ذكرت الحكومة أن التحقيقات الأولية تفيد بأن أربعة من رجال الشرطة قد وجدوا مذنبين فيما يظهر وأن شرطة الولاية تجري المزيد من التحقيقات. وفيما يتعلق بوفاة ديفين سنغ الذي ذكر أنه تعرض أيضاً للتعذيب حتى الموت أثناء احتجازه، أفادت الحكومة أن تشريح الجثة الذي أجرته السلطة المختصة قد بين أن سنغ قد توفي من جراء اصابته بأزمة قلبية أثناء وجوده رهن الاحتجاز. وفيما يتعلق بحالة بوندو حسن الذي أفادت التقارير أنه توفي متأثراً بجروح أصيب بها نتيجة

لتعذيبه من قبل أفراد الشرطة، ردت الحكومة قائلة إنه قد توفي نتيجة لاصابته بمرض التيتانوس. وحيث أنه كان مريضاً وأدخل إلى المستشفى منذ فترة طويلة من الوقت، فإنه لم يتم اجراء أي فحص طبي. وقدمت الحكومة ايضاحات تتصل بوقائع وفاة السيدة هاري بيسواكارا التي ذكرت التقارير أنه دفع بها خارج سيارة مسرعة تابعة للشرطة، أجابت الحكومة بقولها إن السيدة بيسواكارا قد سقطت من سيارة الشرطة ثم توفيت، وقد حدث ذلك في أعقاب مشادة بينها هي وزوجها من جهة وأفراد من الشرطة من جهة ثانية حيث افترض رجال الشرطة خطأً أن هناك أمر توقيف قد صدر بحق زوجها. وفيما يتعلق بحالة ي. راماكريشنا ريدي الذي يُزعم أنه تعرض للتعذيب حتى الموت أثناء وجوده رهن الاحتجاز لدى الشرطة، ذكرت الحكومة أنه قد توفي وفاة طبيعية أثناء وجوده رهن الاحتجاز وأن التقرير النهائي للمحققين لم يصدر بعد (٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦).

٢٢٥- وفيما يتعلق بحالة كاناكانا، ردت الحكومة قائلة إنه قتل على يد رجال الشرطة الذين تصرفوا دفاعاً عن النفس. وفيما يتصل بوفاة الأشخاص الـ١١٣ الذين لم تحدد هوياتهم في ناجبور، مهاراشترا، في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، أبلغت الحكومة المقرر الخاص بأنه تم تعيين لجنة تحقيق لم تقدم بعد تقريرها إلى الحكومة (٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦).

٢٢٦- وفي ردها على النداء العاجل الذي وجهه المقرر الخاص بشأن جانتيلا فيجايافاردهانا راو وساتولوري تشالاباثي راو، وصفت الحكومة الجريمة المرتكبة من قبل المتهمين وأعادت سرد أجزاء من التاريخ الاجرائي لهذه القضية (٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦).

المتابعة

٢٢٧- طلب المقرر الخاص من الحكومة تقديم المزيد من المعلومات فيما يتعلق بحالة جليل أندرابي. كما ذكر الحكومة بالمزاعم التي كان قد أحالها إليها في ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦ و٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ والتي لم يتلق أي رد بشأنها. وبالاضافة إلى ذلك، أعرب المقرر الخاص مرة أخرى عن اهتمامه بزيارة جمهورية الهند وهو ما سبق له أن أعرب عنه في رسائل وجهها إلى الحكومة في ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ و٧ شباط/فبراير ١٩٩٤ و٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤.

الملاحظات

٢٢٨- يشكر المقرر الخاص حكومة الهند على الردود التي قدمتها على الحالات التي كان قد أحالها إليها.

٢٢٩- ولا يزال المقرر الخاص يشعر بالقلق إزاء حالة الحق في الحياة في جامو وكشمير. وهو يدعو حكومة الهند إلى اتخاذ المزيد من التدابير لضمان امتثال قواتها الأمنية والوحدات شبه العسكرية لقانون ومبادئ حقوق الإنسان وكذلك لمعايير القانون الدولي الإنساني.

٢٣٠- ويأمل المقرر الخاص بأن يؤدي الالتزام بالانفتاح والشفافية والتعاون التام، وهو الالتزام الذي أعربت عنه الحكومة في رسالة مؤرخة في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، إلى توجيه دعوة إلى المقرر الخاص لزيارة الهند في المستقبل القريب.

اندونيسيا وتيمور الشرقية

المعلومات الواردة والرسائل الموجهة

٢٣١- تلقى المقرر الخاص تقارير تفيد بأن الانتهاكات للحق في الحياة في اندونيسيا قد استمرت خلال عامي ١٩٩٥ و١٩٩٦. وفيما يتعلق بالحالة في تيمور الشرقية، أشارت التقارير إلى أنه يعتقد أن ما لا يقل عن ١٣ مدنياً قد قتلوا خلال عام ١٩٩٥. وذكر أن الرصد المستقل للحالة قد أصبح صعباً في تيمور الشرقية بسبب القيود المفروضة على إمكانية الوصول والسفر. كما أشارت المصادر إلى حدوث انتهاكات للحق في الحياة نتيجة للاستخدام المفرط للقوة من قبل الشرطة وقوات الأمن. وفيما يتعلق باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، زعم أن هذه اللجنة تفتقر إلى الصلاحيات والموارد لكي تكون فعالة ومستقلة وانه ليس هناك اتساق في معالجة الحالات التي تتناولها اللجنة. كما تم إبلاغ المقرر الخاص بعدة تحقيقات هامة أجرتها هذه اللجنة.

٢٣٢- وللاطلاع على تحليل متعمق لحالة حقوق الإنسان في تيمور الشرقية، يشار إلى تقرير الأمين العام حول تيمور الشرقية المقدم إلى لجنة حقوق الإنسان في دورتها الثالثة والخمسين (E/CN.4/1997/51).

٢٣٣- وقد أحال المقرر الخاص إلى الحكومة نداءً عاجلاً بالاشتراك مع المقرر الخاص المعني بحرية الرأي والتعبير، السيد عابد حسين، والمقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب، السيد نيغيل رودلي، وذلك بشأن الطلبة الجامعيين الذين تظاهروا في أوجونغ بادانغ، سولاويسي، بعد أن أفادت التقارير بأن أندي سلطان، وسيايفول وعدنان قد تعرضوا للضرب حتى الموت في ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٦ أثناء المواجهات المستمرة بين الطلبة المتظاهرين والقوات العسكرية (٢٦ نيسان/أبريل ١٩٩٦).

٢٣٤- وبالاضافة إلى ذلك، أحال المقرر الخاص إلى حكومة أندونيسيا مزاعم فيما يتعلق بوفاة القس مارتن كيباك و١٠ أشخاص آخرين من المدنيين، بمن فيهم امرأة وأربعة أطفال، في هوئيا في ٣١ أيار/مايو ١٩٩٦. وتفيد المعلومات الواردة بأن أفراد المجموعة كانوا قد تجمعوا لأداء الصلاة عندما تم تطويقهم ثم قتلهم من قبل أفراد من قوات الأمن.

٢٣٥- وعلاوة على ذلك، أحال المقرر الخاص إلى الحكومة مزاعم تتعلق بانتهاكات للحق في الحياة تعرض لها ما لا يقل عن خمسة أشخاص غير محددي الهوية ذكر أنهم قتلوا أثناء الغارة على مكتب الحزب الديمقراطي الاندونيسي في جاكرتا من قبل قوات الأمن الاندونيسية في ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٦. وأفادت التقارير أن هذه العملية اتسمت بالاستخدام المفرط للقوة (٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦).

الرسائل الواردة

٢٣٦- قدمت حكومة أندونيسيا ردوداً على المزاعم التي أحالها إليها المقرر الخاص خلال عامي ١٩٩٥ و١٩٩٦. وقد جاء في ردود الحكومة ما يلي:

(أ) إن المزاعم مختلقة ولا تستند إلى أي أساس في حالات كل من كاديموم، ويانتو (ألياس سوميري)، وآكان (الياس وارسان)، وطوني ماتوندانغ، وجوبري، وموكا سيتوميانغ، وروالي وتيتي سوجيارتي،

وميسرام، وتشان تينغ تشونغ (الياس ستيفن تشانغ). كما أشارت الحكومة إلى أن مامان وسليمان هما في الواقع اسمان لنفس الشخص وبالتالي فإن الحالة نفسها قد عرضت مرتين (٢٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦)؛

(ب) إن قوات الشرطة قتلت الأشخاص التالية أسماؤهم في معرض الدفاع عن النفس: هارتونو، وسليمان/مامان، ودييني ايراوان، ورامیز راكوجيان ونور الدين رحماني، ون. أمسير، وكوات جينتنغ، وسوجنغ، وهومالا هوتابارات (الياس وول بولتاك) (٢٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦)؛

(ج) إن رجال الشرطة قتلوا الأشخاص التالية أسماؤهم ممن أبدوا مقاومة أثناء القاء القبض عليهم وحاولوا الفرار: روديانتو، وسوغينغ، وم. مكنوم، وجوني سيكنغ، ونور الرحمن (ألياس ميجينغ بن تاريادي)، وعبد المنان، وزين الدين، وأحمد ووحي الدين (٢٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦)؛

(د) أحيل إلى القضاء المسؤولون عن انتهاكات الحق في الحياة في الحالات التالية:

'١' مات جوري: حكم على ضابط الأمن المتورط بالسجن لمدة خمس سنوات وطرد من الخدمة لتسببه بالموت بسبب الإهمال في المحافظة على سلامة سلاحه (٢٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦)؛

'٢' حادث ليكيزا: حكمت محكمة عسكرية على الضابطين المسؤولين بالسجن لمدة أربع سنوات وبالفصل من الجيش (٢٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦)؛

'٣' سودارمونو: حكمت المحكمة العسكرية على الضباط الثلاثة المسؤولين بالسجن لمدة ١٤ سنة و٩ أشهر و٥ أشهر (٢٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦)؛

'٤' مارسيناه: تمت معاقبة الأشخاص المذنبين وفقاً لأحكام القانون (٢٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦)؛

'٥' مارتينوس كيباك و١٠ أشخاص لم تحدد هوياتهم: ذكرت الحكومة أن قوات الأمن أقدمت في الحادث الذي وقع في هوئيا في ٣١ أيار/مايو ١٩٩٥ على قتل ١٠ أشخاص من الانفصاليين المسلحين خلال عملية أمنية ولكنها أوضحت أنه لم يكن بين القتلى أي رجل دين باسم ماريتنوس كيباك ولا أي نساء أو أطفال. وأبلغت الحكومة المقرر الخاص أنه جرى التحقيق في الحادث من قبل فريق تحقيق عسكري واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان اللذين أوصيا فيما بعد بإحالة المسؤولين عن الحادث إلى القضاء. وفي ١ شباط/فبراير ١٩٩٦، أصدرت الحكومة العسكرية حكماً يعتبر الأشخاص المتورطين في الحادث مذنبين بانتهاك اجراءات العمليات المعمول بها مما أسفر عن وقوع خسائر في الأرواح. وقد طرد هؤلاء الأشخاص من الخدمة وحكم عليهم بأحكام سجن تتراوح بين سنة واحدة وأربع سنوات. وذكرت الحكومة أن هذه القضية تدل على أن اللجنة الوطنية لا تفتقر إلى الاستقلال وأن الحكومة لم تتجاهل توصياتها (٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٦ و٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦).

(هـ) إن الحالات التالية لا تزال رهن التحقيق:

'١' لامسير بن باويرو باندي: وجهت إلى ضابط شرطة الغابات المسؤول تهمة التسبب بالوفاة نتيجة للاهمال فيما يتعلق بالاجراء الخاص باطلاق الأعيرة النارية (٢٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦)؛

'٢' دجاتميكو: ألقي القبض على الحراس المسؤولين فوراً وهم رهن الاحتجاز بانتظار صدور حكم عن المحكمة العليا الاندونيسية (٢٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦)؛

'٣' صمويل باهري: تم القاء القبض على الضباط الذين اعتقلوه وأحيلوا إلى محكمة الميدان العسكرية ووجهت إليهم تهمة إساءة السلوك والقتل (٢٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦).

٢٣٧- وبالاضافة إلى ذلك، قدمت الحكومة رداً على النداء العاجل الذي وجه إليها في ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٩٦ بالاشتراك مع المقرر الخاص المعني بحرية الرأي والتعبير والمقرر الخاص المعني بمسألة العنف فيما يتعلق بالطلبة الجامعيين الذين شاركوا في المظاهرات. وأبلغت الحكومة المقرر الخاص بأن سييايفول بياه وأندي سلطان اسكندر، وتصريف، وليس عدنان كما زعم خطأ، قد غرقوا عندما قفزوا إلى نهر بامبانغ في ظل حالة الفوضى التي نجمت عن تدخل رجال الأمن في المظاهرة التي تحولت إلى العنف. كما أبلغت الحكومة المقرر الخاص بعدة خطوات اتخذتها السلطات للتحقيق في الحادث (١٠ أيار/مايو ١٩٩٦).

٢٣٨- وفيما يتعلق بالمزاعم التي تتسم بطابع عام والتي كان المقرر الخاص قد أحالها، أنكرت الحكومة المزاعم التي أفادت بأن الرصد المستقل لحالة حقوق الإنسان في إريان جاوا وتيمور الشرقية قد أصبح بالغ الصعوبة ملاحظة أن أفراد اللجنة الدولية للصليب الأحمر والصحفيين، بمن فيهم الصحفيون الأجانب، يتمتعون بإمكانية الوصول إلى هذه المناطق دون أي تقييد. وعلاوة على ذلك، أوضحت الحكومة أنها لا ترغب في الرد على المزاعم المتعلقة باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان لأن مثل هذا الرد يمكن أن يعتبر بمثابة محاولة للتدخل في عمل اللجنة. وفي معرض الإشارة إلى المزاعم العامة فيما يتعلق بحالات الاعدام بلا محاكمة أو باجراءات موجزة أو الاعدامات التعسفية التي يزعم حدوثها في تيمور الشرقية، ذكرت الحكومة أنها لا تستطيع أن تفهم كيف يمكن قبول التحقيق في مزاعم لا يمكن معالجتها كمزاعم فردية (٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٦).

٢٣٩- كما تلقى المقرر الخاص رسالة من الحكومة رداً على طلبه المزيد من المعلومات بشأن عدد من الحالات. ففيما يتعلق بحالتي مات جوري وسودارمونو، أبلغت الحكومة المقرر الخاص بأنه تم دفع تعويضات بموجب أمر صادر عن المحكمة، وذكرت أن مبلغ هذا التعويض يعادل المبلغ الذي كان سيحصل عليه المتوفى ويوفره خلال فترة حياته. وبالاضافة إلى ذلك، طلبت المحكمة من الدولة توفير التعليم المجاني للأسرة. وفيما يتعلق بحالات لامسير بن باويرو باندي، ودجاتميكو، وصمويل باهري، ذكرت الحكومة أن المحكمة قد حكمت على الجناة بعقوبات بالسجن لمدة سبع سنوات، وتسع سنوات، وست سنوات وخمسة أشهر على التوالي (٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦).

٢٤٠- أرسل المقرر الخاص رسالة إلى الحكومة يطلب فيها المزيد من المعلومات و/أو التوضيحات فيما يتعلق بالتحقيقات في الحالات التالية: نيلسون دي كوستا ميلو ريبيرو وشخصان لم تحدد هويتهما، ويانتو (ألياس سوميري)، وطوني مانتوندانغ، وجوبري، وكاديموم، وآكان (ألياس وارسان)، وجون سيكينغ، ورامين راكوجيان، ونور الدين رحماني وهارتونو، وسليمان/مامان، وديني ايراوان، وأمسير، وكوات جينتنغ، وهومالا هوتارابات (ألياس وول بولتاك)، ونور الرحمن (ألياس ميجينغ بين تاريادي)، وماجالينوكا، ولامسير بن باويريو باندي، وجاتميكو، وصمويل باهري، ومارتينوس كيباك و١٠ أشخاص لم تحدد هوياتهم. وفيما يتعلق بحالتي مات جوري وسودارمونو، استفسر المقرر الخاص عما إذا كانت أسرتا المتوفين قد حصلتا على تعويضات وعن نوع التعويض ومقداره.

الملاحظات

٢٤١- يشكر المقرر الخاص حكومة اندونيسيا على تعاونها ولا سيما على ردودها المفصلة فيما يتعلق بالعديد من الانتهاكات المزعومة للحق في الحياة التي كانت قد أحيلت إليها.

٢٤٢- ويود المقرر الخاص أن يعرب عن قلقه إزاء الانتهاكات المزعومة للحق في الحياة نتيجة للاستخدام المفرط للقوة من قبل قوات الأمن الاندونيسية. وفي هذا السياق، يدعو المقرر الخاص الحكومة إلى ضمان أن تكون القوة المستخدمة من قبل قوات الأمن متوافقة مع المبادئ الأساسية لاستخدام القوة والأعيرة النارية من قبل المسؤولين المكلفين بإنفاذ القوانين.

٢٤٣- وإذ يضع المقرر الخاص في اعتباره رد الحكومة المؤرخ في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٦، فإنه يشعر بأن هناك حاجة إلى التعليق على طبيعة المزاعم العامة. وكما ذكر المقرر الخاص في تقريره الصادر في عام ١٩٩٤ (E/CN.4/1994/7، الفقرة ٢٩)، فإنه يحيل إلى الحكومات المعنية، بالاضافة إلى المزاعم الواردة في حالات فردية، مزاعم ذات طابع عام وذلك كوسيلة لوصف الحالة المزعومة على نحو أفضل. وقد تشتمل المزاعم ذات الطابع العام أيضاً على معلومات يتلقاها المقرر الخاص ولا يمكن إحالتها بوصفها مزاعم فردية لأن التقارير الواردة لا تتضمن جميع التفاصيل اللازمة لاتخاذ اجراء كهذا.

٢٤٤- وفيما يتعلق باقتراح حكومة اندونيسيا بأن يتصل المقرر الخاص مباشرة باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، يلاحظ المقرر الخاص بأنه مطالب بالاتصال بالحكومات من خلال وزارة الخارجية وبالتالي فإنه لا يستطيع أن يخاطب مباشرة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان.

٢٤٥- ويأسف المقرر الخاص لأن حكومة أندونيسيا قد رفضت تقديم المزيد من المعلومات حسبما طلبه منها في رسالة المتابعة التي أرسلها إليها فيما يتعلق بحالات سبق أن أحيلت إليها. أما ما تسميه الحكومة بمحاولة إعادة إحالة مزاعم مماثلة فلا يعدو في الواقع كونه طلبا المزيد من المعلومات فيما يتصل بحالات لم يؤد فيها الرد الأصلي المقدم من الحكومة إلى تمكين المقرر الخاص من اجراء تقييم وافٍ للانتهاك المزعوم للحق في الحياة، الأمر الذي يرجع أساساً إلى أن الحكومة لم تجب على الأسئلة التي طرحها المقرر الخاص في رسالته.

٢٤٦- وفي الختام، يود المقرر الخاص أن يلاحظ أنه لم يتلق قط أي ردود فعل من الحكومة على التقرير الذي أعده عقب زيارته إلى اندونيسيا وتيمور الشرقية في عام ١٩٩٤.

٢٤٧- وفيما يتعلق بهواجس الحكومة إزاء حدوث "تغير" في أساليب العمل في إطار الولاية المتصلة بحالات الاعدام بلا محاكمة أو باجراءات موجزة أو الاعدام التعسفي، يود المقرر الخاص أن يوضح بأن أية تغييرات فيما يتعلق بالأسئلة المدرجة في رسالة توجه إلى حكومة ما لا تشكل تغييراً في أساليب العمل. فالمقصود بالاستبيان هو أن يبين للحكومة نوع المعلومات التي يطلبها المقرر الخاص من أجل تمكينه من التوصل إلى استنتاج بشأن الأسس الموضوعية للمزاعم. أما كون المقرر الخاص لم يسأل صراحة عما إذا كانت الوقائع المزعومة صحيحة أم لا فلا يمنع الحكومة من عرض وقائع جديدة وتقديم معلومات مصححة كما أنه لا يعني أن المقرر الخاص يستنتج بأن المزاعم صحيحة.

جمهورية ايران الإسلامية

المعلومات الواردة والرسائل الموجهة

٢٤٨- ظل المقرر الخاص يتلقى، كما في السنوات السابقة، تقارير تتعلق بانعدام الضمانات الاجرائية في المحاكمات التي تجري أمام المحاكم الثورية الاسلامية والتي تفضي الى فرض حكم الاعدام. وتفيد التقارير باستمرار حدوث عمليات الاعدام شنقاً أو رجماً أو رمياً بالرصاص بعد محاكمات يُقال إنها تفتقر الى معايير المحاكمة العادلة المسلَّم بها دولياً. وبالاضافة الى ذلك، وردت معلومات تفيد بتطبيق حكم الاعدام على جرائم من قبيل التجسس وتهريب المخدرات والزنا والقتل. وتشير التقارير الواردة أيضاً الى ازدياد عدد عمليات الإعدام التي سُجلت في عام ١٩٩٦. فبينما سُجل ما يقرب من ٥٠ عملية إعدام في عام ١٩٩٥، قيل إنه جرى أكثر من ٧٠ عملية إعدام في الفترة الممتدة بين كانون الثاني/يناير وآب/أغسطس ١٩٩٦. إلا أنه يُعتقد أن العدد أعلى من ذلك بكثير، حسب المعلومات الواردة من مختلف المصادر.

٢٤٩- وبالإضافة الى ذلك، وردت الى المقرر الخاص ادعاءات تتعلق بموجة جديدة من أعمال العنف التي تشمل عمليات اغتيال ايرانيين يعيشون في الخارج، فضلاً عن معلومات تتعلق بشن القوات الإيرانية هجمات على الاكراد الايرانيين في كردستان ايران وكردستان العراق.

٢٥٠- وللاطلاع على تحليل متعمق لحالة حقوق الإنسان في ايران، يحيل المقرر الخاص الى تقارير المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الانسان في جمهورية ايران الاسلامية، السيد موريس كوبيثورن (A/51/479 وAdd.1، وE/CN.4/1995/63).

٢٥١- وأرسل المقرر الخاص سبعة نداءات عاجلة بخصوص الأشخاص التالية أسماؤهم:

(أ) ذهب الله مهراني، وهو من أتباع العقيدة البهائية، قيل إن الفرع رقم ١ من المحكمة الاسلامية في يزد حكمت عليه بالموت بتهمة الارتداد عن الدين (١٤ شباط/فبراير)؛

(ب) كيفان خلاجابادي وبهنام ميثاقي، وقيل إنه حُكم عليهم بالاعدام لكونهما من أتباع العقيدة البهائية (٢٤ نيسان/أبريل)؛

(ج) رحمن رجبي، وقيل إنه حُكم عليه بالاعدام لمزاولته أنشطة في الحزب الديمقراطي الكردستاني في ايران، وهو مجموعة كردية تعمل في المعارضة المسلحة ضد الحكومة (١٢ كانون الثاني/يناير و١٧ كانون الثاني/يناير و١٨ تموز/يوليه ١٩٩٦). وعلم المقرر الخاص، مع الأسف، بأنه على الرغم من النداءات العاجلة التي أُرسلت بخصوص رحمن رجبي، فقد أُعدم هذا الأخير في سجن أورومييه في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٦؛

(د) أحمد بختري، وقيل إن إحدى المحاكم الثورية الاسلامية حكمت عليه بالاعدام بتهم منها قيامه بأنشطة لجماعة معارضة غير شرعية، والتحريض على الفتنة والسرقة المسلحة. وبعد ذلك بوقت قصير، أُبلغ المقرر الخاص بأن أحمد بختري قد أُعدم في سجن ايفين في طهران (٩ شباط/فبراير ١٩٩٦).

٢٥٢- وبالإضافة الى ذلك، وجّه المقرر الخاص إجراءً عاجلاً مشتركاً مع المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب، وذلك بخصوص مرداد كافوسي، وهو طالب لجوء ايراني في تركيا وعضو منظمة مجاهدي الشعب في ايران، قيل إن الشرطة اعتقلته في آغري، شرقي تركيا، وأرغمته على العودة الى ايران في نفس اليوم (٦ أيار/مايو ١٩٩٦).

٢٥٣- وعلاوة على ذلك، أرسل المقرر الخاص ادعاءات بشأن عمليات اعدام تمت خارج نطاق القضاء أو بإجراءات مقتضبة أو بصورة تعسفية فيما يتعلق بالأشخاص التالية أسماؤهم:

(أ) مغتربون ايرانيون ذُكر أنهم قُتلوا خارج ايران بين شباط/فبراير وأيار/مايو ١٩٩٦ على يد رجال يعملون بأوامر من السلطات الايرانية: زهرة رجبي، وهي شخصية هامة في منظمة مجاهدي الشعب الايرانية وعضو في المجلس الوطني للمقاومة في ايران، وعبد العالي مرادي، الذي قُتل في استنبول، تركيا؛ وعبد الملك ملاّزادة وعبد الناصر جمشيد - زهدي، وهما رجلا دين سنّيان كبيران قُتلا في كراتشي، باكستان؛ وحامد رضا رحماني، وهو عضو في منظمة مجاهدي الشعب في ايران، قُتل في بغداد، العراق؛ والدكتور رضا مظلومان، وهو ناشر ايراني معارض كان يعمل في مجموعة معارضة تسمّى منظمة راية الحرية، وذُكر أنه وجد ميتاً في شقته في ضواحي باريس، فرنسا؛

(ب) عزيز بهريان، وسيد ميرزا غرباني وخمسة أفراد مجهولي الهوية آخرين، ذُكر أنهم قُتلوا في ٢٠ نيسان/أبريل ١٩٩٦ خلال مظاهرة في اقليم لورستان في بلدة ايران شاه بالقرب من مدينة نهوند. وتفيد المعلومات الواردة بأن أفراد الحرس الايراني الثوري (البسدران) أطلقوا النار على المتظاهرين وقتلوا ما لا يقل عن سبعة أشخاص وجرحوا ١٢ شخصاً آخرين؛

(ج) علي رضا فرزاني، وقيل إن عدداً من أفراد الشرطة المسلحين أغاروا على الشقة التي كان يحتفل فيها بعيد ميلاده في طهران في نيسان/أبريل ١٩٩٦ وألقوا به من شرفة تقع في الطابق الثامن عشر.

الرسائل الواردة

٢٥٤- قدمت حكومة جمهورية ايران الاسلامية معلومات تتعلق بنداءات عاجلة وادعاءات أرسلت في الأعوام السابقة وفي عام ١٩٩٦. ففيما يتعلق بقتل القسيس مهدي ديباج، أبلغت حكومة ايران المقرر الخاص بأن المسؤولين عن قتل هذا القسيس المسيحي هم ثلاث نساء أعضاء في منظمة مجاهدي خلق وأن هؤلاء بعد أن اعترفن بذنبهن حُكم عليهن بالسجن لمدد تتراوح بين ٢٠ و٣٠ عاماً. وذكرت أن أعضاء في نفس المنظمة كانوا مسؤولين عن قتل الأسقف كايك هوسبيان مهر، الذي ذُكر أنه خُطف ووجد بعد ذلك ميتاً بعد أن شن حملة لإطلاق سراح القسيس مهدي ديباج. وأبلغت الحكومة كذلك المقرر الخاص بأن قضيتي الأسقف كايك هوسبيان مهر والقسيس مخاييليان ما زالتا رهن التحقيق (١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦).

٢٥٥- وفيما يتعلق بالنداء العاجل الذي وجه في ١٧ تموز/يوليه ١٩٩٥ بخصوص صباح عبد العالي وزينب حيدري اللتين يُخشى أن تُعدما بعد أن حكم عليهما بالموت بسبب الزنا، ذكرت الحكومة أن صباح عبد العالي قد اعتُقلت بتهمة إقامة علاقة غير شرعية مع رجل آخر متزوج وأنها سُلِّمت الى السلطات القضائية. ولم يكن قد صدر أي حكم وقت رد الحكومة. وأفادت الحكومة بأن الادعاء المتعلق بزينب حيدري لا أساس له لأنها لم تُعتقل قط (١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦).

٢٥٦- وفيما يتعلق بقضية علي أكبر سيدي سرجاني، وهو كاتب ذُكر أنه توفي في الحبس، ذكرت الحكومة أن تقرير التشريح أظهر أنه توفي بسبب قصور في عمل القلب والجهاز التنفسي وبسبب مرض الأوعية الدموية ومضاعفاته (١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦).

٢٥٧- وقدمت الحكومة أيضاً معلومات إضافية تتعلق بمحمد ضيائي، وهو زعيم مسلم سني، ذُكر أنه وجد ميتاً بالقرب من سيارته. وأكدت السلطات بأنه توفي نتيجة حادث سيارة (١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧).

٢٥٨- وبالإضافة الى ذلك، قدمت الحكومة معلومات بشأن النداء العاجل الذي وجه بخصوص يشار بارفيس ساسون، الذي ذُكر أنه حُكم عليه بالموت بتهمة أن لديه ارتباطات بالصهيونية. وأوضحت الحكومة بأنه اعتُقل بتهمة التجسس والخيانة وأن قضيته أُرسلت، بعد المحاكمة، الى المحكمة العليا لإبداء القرار النهائي (١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦).

٢٥٩- أما بشأن الادعاءات المتعلقة بوفاة فيز الله ماخوباط في الحبس، فقد ذكرت الحكومة أنه اعتُقل في عام ١٩٩٣ بتهمة التجسس والتخريب وأنه حوكم وحُكم عليه قانوناً بالاعدام وأنه تم على أثر ذلك تنفيذ الحكم. وتفيد الحكومة بأن الادعاءات التي أُرسلت لا أساس لها (١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦).

٢٦٠- وفيما يتعلق بإعدام فاضل خوداداد، وهو رجل أعمال ذُكر أنه حُكم عليه بالاعدام لارتكابه جريمة اقتصادية، ردت الحكومة بأنه حوكم في محكمة عامة وحُكم عليه بالاعدام. وقد أكدت المحكمة العليا هذا الحكم وأُعدم فيما بعد (٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦).

٢٦١- وفيما يتعلق بالنداء العاجل الذي وجه بخصوص ذهب الله مهرامي، أشارت الحكومة الى أن المحكمة العليا رفضت الحكم الصادر عن القاضي في يزد بسبب عدم اختصاص المحكمة التي نظرت في القضية، وأن قضيته أحيلت الى محكمة مختصة لإعادة النظر فيها (٢١ شباط/فبراير ١٩٩٦).

٢٦٢- وأرسلت الحكومة أيضاً رداً بشأن قضية أحمد بختياري، وذكرت أنه اعتُقل بتهمة انتسابه الى مجموعة ارهابية واشتراكه في عمليات ارهابية وأعمال تخريبية وسرقة مسلحة وامتلاك غير مشروع للأسلحة. وبعد محاكمته بصورة قانونية حكم عليه الفرع رقم ٥ من المحكمة الثورية الاسلامية في طهران بالاعدام. وأكدت المحكمة العليا الحكم، وبعد أن تقدم المدعى عليه باستئناف، أحيلت القضية الى مجلس العفو (٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٦). وأبلغت الحكومة أيضاً المقرر الخاص بأن حكم الاعدام الصادر بحق رحمن رجبي قد أكدته المحكمة العليا وأن استئنافه قد رُفض، وفي ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٦ أعدم في سجن أوروميه (٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦).

٢٦٣- وأكدت الحكومة، عبر رسالة موجهة الى المقرر الخاص حول حالة حقوق الإنسان في ايران ومؤرخة في ٢٩ شباط/فبراير ١٩٩٦، أن رحمن رجبي اعتُقل بتهمة انتسابه الى مجموعة ارهابية مسلحة واشتراكه في اغتيال مدنيين في كردستان. وبعد أن حوكم محاكمة قانونية حُكم عليه بالاعدام وأكدت المحكمة العليا الحكم. وأبلغت الحكومة المقرر الخاص في نفس الرسالة بأنه ما زال يحق لرحمن رجبي أن يستأنف الحكم أمام مجلس العفو لإصدار عفو عنه.

٢٦٤- وفيما يتعلق بالنداءات العاجلة التي وجهها المقرر الخاص بخصوص كيفان خلاجابادي وبهنام ميثاقي، ذكرت الحكومة أن حكمي الاعدام قد تم تأكيدهما وأن الشخصين المذكورين ما زال بإمكانهما أن يطعنا في الحكمين بمقتضى المادة ٣١ من قانون المحاكم العامة (٨ أيار/مايو ١٩٩٦).

المتابعة

٢٦٥- وجه المقرر الخاص الى حكومة ايران رسالة يطلب فيها المزيد من المعلومات عن قضية الحج محمد ضيائي بعد أن أبلغه المصدر بأنه بالرغم من أن التحقيق خلص إلى أنه توفي في حادث سيارة فإن شهود العيان ما زالوا يقولون غير ذلك. وقد استُرعي انتباه المقرر الخاص الى أن جثته المشوهة عثر عليها بصورة مستقلة عن السيارة وأنها لا تحمل علامات تشير الى وقوع حادث. وذكّر المقرر الخاص الحكومة، في نفس الرسالة، بالحالات التي لم يرد بشأنها رد بعد.

الملاحظات

٢٦٦- يود المقرر الخاص أن يشكر حكومة ايران على الردود المقدمة. إلا أنه يلاحظ أن هذه الردود، وبخاصة في قضايا الاعدام، لا تتناول مشاعر قلق المقرر الخاص بشأن انعدام ضمانات المحاكمة العادلة في المحاكمات التي تُجرى أمام المحاكم الثورية الاسلامية. ويجد المقرر الخاص نفسه في وضع يظل يتسلم فيه، بقلق متزايد، ادعاءات بشأن أوجه القصور الاجرائية الخطيرة القائمة في المحاكمات التي تُجرى أمام المحاكم الثورية الاسلامية. وفي هذا السياق، يناشد مرة أخرى الحكومة أن تحترم حقوق أولئك الذين يواجهون عقوبة الاعدام، كما ترد في الصكوك القانونية الدولية ذات الصلة.

٢٦٧- وبالنظر الى تزايد عدد الادعاءات المتعلقة بعمليات اغتيال أعضاء المعارضة السياسية في الحكومة خارج جمهورية ايران الاسلامية، وهي عمليات يُزعم أنه يقوم بها أفراد يرتبطون بقوات الأمن الايرانية،

يناشد المقرر الخاص السلطات الايرانية أن تبذل كل الجهود للتحقيق في هذه الادعاءات، ولإعلان نتائجها على الملأ، وضمان إحالة مرتكبي مثل هذه الجرائم الى العدالة.

العراق

المعلومات الواردة والرسائل الموجهة

٢٦٨- تلقى المقرر الخاص معلومات تفيد بوقوع العديد من انتهاكات الحق في الحياة أثناء العمليات الأمنية التي قيل إن القوات المسلحة للحكومة العراقية وقوات الحزب الديمقراطي الكردستاني قد قامت بها بصورة مشتركة في شمال العراق. وذُكر أن العمليات استهدفت أي شخص أو مجموعة تعتبر معادية لحكومة العراق. وذُكر أن من بين الأشخاص الذين قُتلوا أثناء الأحداث أعضاء في الوحدات المسلحة لأحزاب المعارضة وأعضاء آخرون في هذه المجموعات، من بينهم الكثير من الطلاب. وتفيد المصادر بأن عدد الذين قُتلوا في هذه العمليات يقدَّر بالمئات.

٢٦٩- وبالإضافة الى ذلك، تلقى المقرر الخاص عدة تقارير تتعلق بعمليات قتل أكراد وآشوريين من جانب الأكراد في شمال العراق.

٢٧٠- وللاطلاع على تحليل متعمق لحالة حقوق الإنسان في البلد، يحيل المقرر الخاص الى تقارير المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في العراق، المقدمة الى الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين (A/51/496 وAdd.1) والى لجنة حقوق الإنسان في دورتها الثالثة والخمسين (E/CN.4/1997/57).

الرسائل الواردة

٢٧١- قدمت الحكومة رداً يتعلق بعدة حالات أرسلت خلال عام ١٩٩٥. ففيما يتعلق بالأشخاص الـ٢٠٠، الذين يوجد بينهم ١٠٠ مدني على الأقل والذين قُتلوا في اشتباكات في مدينة الرمادي في محافظة الأنبار، أبلغت الحكومة المقرر الخاص بأن هذه الادعاءات غير صحيحة من الناحية الوقائعية وتستند الى إشاعات. وفيما يتعلق بوفاة يار علي غرتابار فيروز، وابراهيم سليمي، وسيد حسين صديدي، وعفت حداد، وفرشت اسفندياري، الأعضاء الخمسة في منظمة مجاهدي خلق الايرانية الذين ذُكر أنهم قُتلوا في حادثين منفصلين في بغداد في ١٧ أيار/مايو ١٩٩٥ و١٠ تموز/يوليه ١٩٩٥، ردت الحكومة بأن الأفراد المسؤولين عن عمليتي القتل هاتين قد قُتلوا في الحادث الأخير، باستثناء واحد اعترف بأنهم كانوا يعملون لصالح إيران بالقيام بأعمال اغتيال وتخريب ضد منظمة مجاهدي خلق لقاء أجور شهرية (٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥).

اسرائيل

المعلومات الواردة والرسائل الموجهة

٢٧٢- تشير المعلومات التي تلقاها المقرر الخاص الى أن انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها قوات الدفاع الاسرائيلية، بما في ذلك انتهاكات الحق في الحياة، لم تتوقف. وكان ضحايا هذه الانتهاكات، بالدرجة الأولى، من أصل فلسطيني. وتفيد التقارير الواردة بأن الحالة قد تدهورت على ما يبدو في الضفة الغربية وغزة، منذ أن تسلمت الحكومة الاسرائيلية الجديدة، التي يرأسها رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، السلطة.

٢٧٣- وتفيد المعلومات المتعلقة بعملية "عناقيد الغضب"، التي تم القيام بها في نيسان/أبريل ١٩٩٦، بحدوث هجمات متعمَّدة وعشوائية ضد المدنيين. وتلقى المقرر الخاص أيضاً معلومات تتعلق بهجمات شنها حزب الله على المناطق المأهولة بالسكان في شمال اسرائيل. وبالاضافة الى ذلك، وردت معلومات عن وقوع اشتباكات بين قوات الدفاع الاسرائيلية والشرطة الفلسطينية والمتظاهرين الفلسطينيين، وقيل إنها أسفرت عن وقوع عدد كبير من الاصابات.

٢٧٤- وعلاوة على ذلك، تلقى المقرر الخاص تقارير مخيفة تفيد بأن عدداً كبيراً من السجناء الفلسطينيين قد لاقوا حتفهم في السجون الاسرائيلية، وخاصة خلال عام ١٩٩٥. وذُكر أنهم استُجوبوا وعذبوا من قِبل سجناء آخرين. وتفيد المعلومات الواردة بأن سلطات السجون لم تتدخل لمنع هؤلاء أو إيقافهم على الرغم من حقيقة أنها كانت، فيما يبدو، على علم بهذه الأحداث.

٢٧٥- وفي ١٩ نيسان/أبريل ١٩٩٦، وجه المقرر الخاص نداء عاجلاً الى السلطات الاسرائيلية يناشد فيه الحكومة ضمان الحق في الحياة والسلامة الشخصية للسكان المدنيين في جنوب لبنان. وتفيد المعلومات الواردة بأن اسرائيل وجيش لبنان الجنوبي طلبا من السكان مغادرة المنطقة الواقعة جنوب نهر الليطاني، وإلا تعرضوا للأذى والموت. ونتيجة لذلك، ذُكر أن ما يقرب من ٠٠٠ ٤٠٠ شخص أُرغموا على مغادرة منازلهم في شريط يبلغ عرضه ٣٠ كيلومتراً في جنوب لبنان. وذُكر أنه قُتل عدد يصل الى ١٦٥ مدنياً خلال الهجمات، ومعظم هؤلاء من المدنيين اللبنانيين. وفي حادث واحد وقع في ١٨ نيسان/أبريل، قُتل ما لا يقل عن ٦٠ شخصاً، منهم الكثير من النساء والأطفال، عندما أصابت عمليات قصف بالمدفعية مجمعاً للأمم المتحدة في قرية قانا، وكان قد التجأ اليه قرابة ٤٠٠ مدني. وفي نفس اليوم، ذُكر أن ١١ شخصاً قُتلوا في مدينة النبطية، بمن فيهم أم، ورضيعها البالغ من العمر أربعة أيام، وستة أطفال آخرين.

٢٧٦- وبالإضافة الى ذلك، أرسل المقرر الخاص ادعاءات بشأن وفاة السجناء الفلسطينيين التالية أسماؤهم في الحبس، وقيل إنهم ماتوا في السجون الاسرائيلية بعد أن قام سجناء آخرون باستجوابهم وتعذيبهم: عبد الفتاح سعيد الرنتاسي، الذي ذُكر أنه توفي في ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ بينما كان محبوساً في سجن عسقلان؛ وعبد النبي كنَّاز، الذي ذُكر أنه توفي في مركز الاحتجاز العسكري في كتزيوت في ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥؛ ومحمد موسى أبو شقرا، الطالب في كلية التجارة في بير زيت، الذي ذُكر أنه توفي في معسكر الاحتجاز العسكري في كتزيوت في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥. وتفيد المعلومات الواردة بأن التشريح أظهر أنه كان يمكن انقاذ حياته لو قُدمت له الاسعافات الأولية المناسبة والفورية؛ وعبد الرحمن الكيلاني، الذي ذُكر أنه توفي في ١ شباط/فبراير ١٩٩٦ في مركز الاحتجاز العسكري عوز مجيدو. ويفيد

أحد الأطباء الذين اشتركوا في تشريح الجثة بناء على طلب الأسرة بأن الشخص مات نتيجة الضرب المبرّح الذي قيل إنه حدث قبل وفاته بـ ٦ الى ١٢ ساعة؛ وعادل أياد يوسف الشحتيت، الطالب في جامعة الخليل، الذي ذُكر أنه توفي في ١٥ شباط/فبراير ١٩٩٦ في مركز الاحتجاز عوز مجيدو.

٢٧٧- وعلاوة على ذلك، طلب المقرر الخاص من حكومة اسرائيل تزويده بمعلومات عن اغتيال يحيى عياش في ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، وكان يُشتبه في تورطه في عدة عمليات انتحارية، بما فيها تفجير حافلة في وسط تل أبيب عام ١٩٩٥، وذُكر أنه تم وضع نبيطة متفجرة في هاتفه النقال وتم تفجير النبيطة بينما كان يستخدم الهاتف. وتفيد المعلومات الواردة بأن جهاز المخابرات الداخلية الاسرائيلي، شين بيت، مسؤول، فيما يبدو، عن عملية القتل.

٢٧٨- وأُرسلت أيضاً الى الحكومة قضيتا عمر خميس الغولة، الذي ذُكر أنه اعتقل وقُتل في كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ على يد الجنود الاسرائيليين في منزله في قطاع غزة، وسليم موافي، الذي ذُكر أنه قُتل على يد أفراد وحدة خاصة اسرائيلية في شباط/فبراير ١٩٩٤.

٢٧٩- وعلاوة على ذلك، أرسل المقرر الخاص الى الحكومة رسالة يشير فيها الى الحوادث التي وقعت في نهاية أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ في قطاع غزة والضفة الغربية، إثر مظاهرات شعبية عفوية جرت احتجاجاً على فتح نفق بالقرب من المواقع المقدسة الاسلامية في مدينة القدس القديمة واشتملت على إلقاء حجارة. وتفيد المعلومات الواردة بأن الجنود الاسرائيليين ردوا على إلقاء الحجارة بإطلاق الذخيرة الحية على حشود المدنيين الفلسطينيين. وذُكر أن الجنود الاسرائيليين أطلقوا النار أيضاً على الشرطة الفلسطينية وأن هذه الأخيرة ردت على إطلاق النار بالمثل. وبينما تفيد بعض المصادر بأنه قُتل ٨٦ فلسطينياً و١٦ اسرائيلياً خلال الحوادث، تشير مصادر أخرى الى مقتل ٦٨ فلسطينياً. وقُدمت الى المقرر الخاص معلومات تفيد بمقتل الفلسطينيين الـ١٧ التالية أسماؤهم خلال الحوادث: نورا موسى فارس أبو سعد، البالغة من العمر ١٧ عاماً؛ وقاسم سليمان محمد النُجيلي، البالغ من العمر ١٥ عاماً؛ ومحمد حسّان البيومي، البالغ من العمر ١٧ عاماً؛ وهاني جلال محمد موسى، البالغ من العمر ١٧ عاماً؛ ورزق زيدان سليمان الهواجري، وأحمد سليم حسين النجار؛ ومحمد عبد الكريم الأسطل، البالغ من العمر ١٤ عاماً؛ وعبد المجيد صالح محمد حمد؛ ومحمد فتحي رزق حسب الله؛ وهزيم فوزي رشدي صقر؛ ورشاد خضر محمد أبو توها؛ وحسن محمد حسن اليازجي؛ وعلاء أسامة شراب؛ وسامي عابد عبد العزيز طفيش؛ وأشرف محمد أحمد مهدي؛ وباسيل ابراهيم نعيم؛ وأمين محمد جابر بربخ، البالغ من العمر ١٧ عاماً (١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦).

المتابعة

٢٨٠- أرسل المقرر الخاص الى حكومة اسرائيل رسالة متابعة يسترعي فيها انتباهها الى المعلومات الإضافية التي وردت من المصادر فيما يتعلق بقتل عبد الصمد حريزات وابراهيم خضر ابراهيم عُدَيس، وهما حالتان أحيلتا الى الحكومة في ١٩٩٥.

٢٨١- وفيما يتعلق بعبد الصمد حريزات، الذي ذُكر أنه توفي في مستشفى هاداسا في ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩٥ نتيجة لإصابات في الرأس أوقعها به أفراد دوائر الأمن الاسرائيلية أثناء الاستجواب، أبلغ المصدر أيضاً المقرر الخاص بأن التقرير المتعلق بالتحقيق في وفاته، والذي زُعم أن إدارة تحقيقات الشرطة أجرته،

لم يُنشر على الملأ. واستُرعي نظر المقرر الخاص أيضاً الى أنه لم يُسمح لمحامي الضحية، في البدء، بالاطلاع على استنتاجات التقرير. وعلاوة على ذلك، تفيد المعلومات الواردة بأن عبد الصمد سعد حريزات قد توفي بسبب الصدمات.

٢٨٢- وفيما يتصل بوفاة ابراهيم خضر ابراهيم عُدَيس البالغ من العمر ١٦ عاماً، والذي قيل إن أفراد قوات الدفاع الاسرائيلية قتلوه في ١ تموز/يوليه ١٩٩٥ بينما كان يجتاز نقطة تفتيش عسكرية بالقرب من تل الرميدة في الخليل، أبلغ المصدر المقرر الخاص بأن التحقيقات التي أجرتها السلطات العسكرية الاسرائيلية انتهت الى أن العمل الذي قام به الجنود كان له ما يبرره، نظراً الى أن الشاب قام، على نحو ما ذُكر، بمهاجمة أحد الجنود وبطعنه بسكين، مما حمل الجنود الآخرين على إطلاق النار عليه. وتفيد المعلومات التي قدمها المصدر بأن السلطات الاسرائيلية ادعت أنه لم يتم العثور على شهود لإثبات أن الهجوم الذي تعرض له الشاب كان تعسفياً. غير أن المصدر أشار الى أن أقوال الشهود تفيد بأن ابراهيم خضر ابراهيم عُدَيس لم يكن في حوزته سكين وقت الحادث وأنه لم يره أحد يهاجم أياً من الجنود. ويُدعى أن الضحية تحدث مع أحد الجنود عند إحدى نقاط التفتيش وتابع سيره، إلا أنه تم إطلاق النار عليه على مسافة ٢٠ متراً من نقطة التفتيش.

٢٨٣- وطلب المقرر الخاص من الحكومة تقديم تعليقات و/أو ملاحظات بشأن هذه المعلومات وذكَّر الحكومة بالقضايا التي ما زال يتعين ارسال رد بشأنها.

الملاحظات

٢٨٤- يعرب المقرر الخاص عن بالغ القلق إزاء الحوادث التي وقعت في أواخر شهر أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ في الضفة الغربية وغزة والقدس الشرقية، والتي أدت الى وقوع عدد كبير من الإصابات. وهو يطلب من السلطات أن تبذل كل ما في وسعها للحد من العنف في اسرائيل وفي الأراضي التي تسيطر عليها. وبهذا المعنى، يحث الحكومة على ضمان أن تكون القوة المستخدمة للرد على المظاهرات، حتى ولو كانت هذه المظاهرات عنيفة، تتمشى مع المبادئ الأساسية المتعلقة باستخدام القوة والأسلحة النارية من جانب موظفي إنفاذ القانون، وذلك للحيلولة دون حدوث عمليات إعدام خارج نطاق القضاء أو بإجراءات مقتضبة أو عمليات إعدام تعسفية. وينبغي إحالة المسؤولين عن عمليات الإعدام التي تتم خارج نطاق القضاء الى العدالة وتعويض أسر الضحايا.

٢٨٥- وهو يعرب عن هلعه إزاء الادعاءات المتعلقة بحدوث وفيات أثناء الحبس نتيجة التعذيب من جانب سجناء آخرين في مراكز الاحتجاز الاسرائيلية. وهو يطلب من السلطات أن تلاحق جميع أولئك الذين يكونون مسؤولين، من خلال أفعالهم أو تقاعسهم، عن وفاة أشخاص موجودين في الاحتجاز، وأن تحيلهم الى العدالة.

٢٨٦- وعلاوة على ذلك، يكرر ضرورة تنفيذ اتفاقات السلام بوصفها وسيلة لتعزيز احترام الحق في الحياة في البلد.

الأردن

المعلومات الواردة والرسائل الموجهة

٢٨٧- وجه المقرر الخاص نداءً عاجلاً الى حكومة الأردن بخصوص مصطفى سليمان عبد اللطيف أبو حامد، الذي ذُكر أن محكمة النقض أكدت في ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٦ حكم الاعدام الصادر بحقه وأن الملك حسين بن طلال ينظر الآن في طلب الرأفة المرفوع بشأنه. وتفيد المعلومات الواردة بأنه اعترف بالجريمة بعد تعذيب شديد أثناء الاحتجاز الذي سبق المحاكمة. وذُكر أنه بعد اعتقاله في نيسان/أبريل ١٩٩٥ احتُجز لمدة شهر لدى الشرطة دون توجيه تهمة ودون السماح له بالاتصال بمحامٍ (٤ تموز/يوليه ١٩٩٦). وبعد ذلك، أبلغ المصدر المقرر الخاص بأن حكم الاعدام قد خُفف الى السجن مدى الحياة في أول تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦.

كازاخستان

المعلومات الواردة

٢٨٨- تلقى المقرر الخاص معلومات تفيد بأنه يتم سنوياً إصدار وتنفيذ عدد كبير جداً من أحكام الاعدام في كازاخستان. وقد ذُكر أن الحكومة صرحت، رداً على ادعاء أرسلته إحدى المنظمات غير الحكومية ويقول إنه تم تنفيذ ١٠١ عملية اعدام خلال عام ١٩٩٥، بأن هذا العدد غير صحيح وبأنه تم خلال الفترة المذكورة إعدام ٦٣ شخصاً. وأبلغ المصدر المقرر الخاص أيضاً بأن أقارب الأشخاص يبلَّغون خطياً بالاعدام وبأنه لا يحق لهم استلام الجثمان أو معرفة مكان الدفن.

الملاحظات

٢٨٩- يشعر المقرر الخاص بالقلق إزاء المعلومات التي أُرسلت اليه بشأن عقوبة الاعدام. وفي هذا الصدد، يحث حكومة كازاخستان، وفقاً للفقرة ٥ من تنفيذ الضمانات التي تكفل حماية حقوق الأشخاص الذين يواجهون عقوبة الاعدام، والتي أقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ٦٤/١٩٨٩ المؤرخ في ٢٤ أيار/مايو ١٩٨٩، "على أن تنشر، فيما يتعلق بكل فئة من فئات الجرائم التي يسمح فيها بإصدار حكم الإعدام، وإن أمكن على أساس سنوي، معلومات حول تطبيق عقوبة الاعدام، بما في ذلك عدد الأشخاص الذين يُحكم عليهم بالاعدام، وعدد عمليات الاعدام التي يتم تنفيذها فعلاً، وعدد أحكام الاعدام التي تُنقض أو تخفف بواسطة الاستئناف، وعدد الحالات التي مُنحت فيها الرأفة".

كينيا

المعلومات الواردة والرسائل الموجهة

٢٩٠- استُرعي نظر المقرر الخاص الى أن أوضاع السجون في كينيا قاسية جداً بسبب ازدحامها المفرط وافتقارها الى الظروف الصحية وعدم كفاية الأغذية والملابس والحرامات والمواد الصحية الأساسية. ويُذكر أن الظروف المذكورة، التي تنتشر فيها الأمراض المُعدية بسهولة، تتسبب في وفاة عدد كبير من السجناء. وأُبلغ المقرر الخاص بأن وزير الداخلية أعلن في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ بأنه توفي أكثر ٠٠٠ ٨ سجين

منذ بداية ذلك العام. وذُكر أن غالبيتهم ماتوا لإصابتهم بمرض نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والتهاب السحايا، والملاريا، والتيفويد.

٢٩١- وعلاوة على ذلك، تلقى المقرر الخاص تقارير تشير الى أن أفراد الشرطة قتلوا خلال الأشهر الثمانية الأولى من عام ١٩٩٥ عدداً كبيراً من الأشخاص الذين يُزعم أنهم مجرمون أو يُشتبه في أنهم مجرمون. ويفيد المصدر بأنه لم يتم في معظم هذه الحالات مراعاة المعايير المسلم بها دولياً فيما يتعلق باستخدام القوة.

٢٩٢- ووجه المقرر الخاص نداءين عاجلين الى حكومة كينيا. فقد وجه نداء عاجلاً أولاً بخصوص سيت سنداشونغا، وسيميون نسنجيبونغا وغيرهما من المواطنين الروانديين الذين يقيمون حالياً في كينيا، عندما أُعربت عن مخاوف على حياتهم بعد أن نجا سيت سنداشونغا، وزير الداخلية الرواندي السابق، وسيميون نسينجيبونغا من محاولة اغتيال في نيروبي، كينيا، قام بها ثلاثة رجال يحملون الجنسية الرواندية، ادُعي أن أحدهم عضو في الجيش الوطني الرواندي، وفي أعقاب هجمات أخرى قيل إنها شُنت على مواطنين روانديين يقيمون في كينيا (١ آذار/مارس ١٩٩٦). وجه النداء العاجل نفسه الى حكومة رواندا. أما النداء العاجل الثاني فقد أرسله المقرر الخاص بخصوص جوزيف بوات كيمي، وصمويل كيبتو، بعد أن قررت إحدى المحاكم العليا الكينية في ناكورو، عند الاستئناف، أن الرجلين، اللذين كانت إحدى المحاكم الأدنى قد حكمت عليهما سابقاً بالسجن بتهمة السرقة والعنف، كان يجب أن يُحكم عليهما بالاعدام. ويُدعى أيضاً أنه لم يكن يمثلهما محام أثناء الاستئناف (٤ آذار/مارس ١٩٩٦).

٢٩٣- وبالإضافة الى الادعاءات السابقة ذات الطابع العام والى النداءات العاجلة، أرسل المقرر الخاص ادعاءات بشأن حدوث عمليات اعدام خارج نطاق القضاء أو بإجراءات مقتضبة أو عمليات إعدام تعسفية فيما يتعلق بالأشخاص التالية أسماؤهم:

(أ) ناهاشون شيجي، وذُكر أنه توفي في مخفر شرطة بانغاني في نيروبي، في ١ نيسان/أبريل ١٩٩٥ نتيجة للتعذيب؛

(ب) الملازم جون كوبوانا، وهو ضابط في الجيش من أوغندا، ذُكر أنه توفي في نيسان/أبريل ١٩٩٥ في مستشفى بنغوما نتيجة لإصابات أوقعها به أفراد الأمن، ويفيد المصدر بأن الضحية اختُطف في ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٩٥ من منزله في مقاطعة مبالي، أوغندا، على يد أفراد الأمن الكيني؛

(ج) الرقيب مارتن اوبوونغ، وهو موظف سجن مفرز الى سجن الاحتجاز في المنطقة الصناعية في نيروبي، ذُكر أنه توفي في ١٢ آذار/مارس ١٩٩٥ إثر إطلاق سراحه من مخفر شرطة ماكونجيني في نيروبي. وذُكر أنه اعتُقل في الليلة السابقة وأن أفراد الشرطة قد ضربوه في المخفر؛

(د) جيمس نومي كانغارا، وآبيل موارا كيماني، وفرانسيس نجوروج شيرا، وذُكر أن أفراد الشرطة قتلوهم في ٧ حزيران/يونيه ١٩٩٥ في منطقة بنغاني في نيروبي. وفي حين أنه ذُكر أنهم قتلوا عندما كانو يحاولون إطلاق النار على أفراد الشرطة بينما كانو يقتادونهم إلى مكان احتجازهم، أُبلغ المقرر الخاص بأن هناك أدلة جديرة بالثقة تفيد بأن الرجال الثلاثة عذبوا وأنهم عندما اقتيدوا إلى مكان الاحتجاز في ٦

حزيران/يونيه ١٩٩٥، كانت أيديهم مقيدة خلف ظهورهم وكان يحرسهم أكثر من ٤٠ من أفراد الشرطة المعززين بالسلاح.

الرسائل الواردة

٢٩٤ - قدمت الحكومة رداً على النداء العاجل الذي أرسل في ٤ آذار/مارس ١٩٩٦ بخصوص جوزيف بوات كيمي وصمويل كيبتو، وأبلغت فيه المقرر الخاص بأن محكمة الاستئناف اكتشفت خطأ في الحكم الصادر عن المحكمة التي أجريت فيها المحاكمة، والتي ليست لديها سلطة إصدار أي حكم آخر سوى الحكم الإلزامي بالإعدام في جرائم السرقة مع استخدام العنف (١٣ آذار/مارس ١٩٩٦).

٢٩٥ - وقدمت الحكومة أيضا رداً أولياً يتعلق بقضية روز ميري نيامبورا التي أحيلت في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ وأبلغت فيه المقرر الخاص بأن القضية قيد نظر القضاء (١٨ آذار/مارس ١٩٩٦).

٢٩٦ - وفيما يتعلق بالنداء العاجل الذي أرسل في ١ آذار/مارس ١٩٩٦ بخصوص سيت سنداشونغا وسيميون نسينجيييومفا، أبلغت الحكومة المقرر الخاص بأن المعلومات التي أحيلت تتطابق مع تقرير الحكومة عن النتائج التي تم التوصل إليها فيما يتعلق بالحادث. واسترعي نظر المقرر الخاص أيضا إلى أن الأشخاص المسؤولين قد اعتقلوا في مكان الجريمة إلا أن أحد المشتبه فيهم، وهو دبلوماسي رواندي كان حتى اعتقاله يعمل في سفارة رواندا في نيروبي، لا يمكن مقاضاته لأن حكومة رواندا ترفض رفع حصانته الدبلوماسية (٩ أيار/مايو ١٩٩٦).

المتابعة

٢٩٧ - بعث المقرر الخاص إلى حكومة كينيا برسالة متابعة يذكّرها فيها بالحالات التي أحيلت سابقاً خلال عام ١٩٩٦ والتي لم يصل بشأنها رد بعد، وطلب من الحكومة إبلاغه بنتائج الإجراءات القضائية المتعلقة بقضية روز ميري نيامبورا.

الملاحظات

٢٩٨ - يشكر المقرر الخاص حكومة كينيا على الردود المقدمة. ويشعر المقرر الخاص بالقلق إزاء كبر عدد الوفيات التي تحدث أثناء الحبس ويحث الحكومة على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتجنب حدوث المزيد من الوفيات أثناء الحبس ولضمان أن تتمشى أوضاع السجون مع المعايير المجسدة في القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء، وبخاصة ما يتعلق بالأوضاع المعيشية والخدمات الطبية.

الكويت

المعلومات الواردة

٢٩٩ - تلقى المقرر الخاص معلومات أُعرب فيها عن قلق إزاء عدم قيام الحكومة بإجراء التحقيقات المناسبة في انتهاكات الحق في الحياة التي حدثت خلال فترة الأحكام العرفية التي أعقبت مباشرة الاحتلال العراقي في شباط/فبراير ١٩٩١. ولم يعلم المصدر إلا بحالة واحدة أحيل فيها المسؤول عن الاعدام إلى العدالة.

٣٠٠ - واستُرعي نظر المقرر الخاص أيضاً إلى أن برلمان الكويت اعتمد في ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩٦، حسب ما ذُكر، قانوناً يوسِّع بموجبه فرض حكم الإعدام بصورة إلزامية ليشمل الأشخاص الذين يستخدمون الأطفال في الاتجار في المخدرات، والأشخاص الذين يدانون أكثر من مرة بالاتجار في المخدرات، والموظفين المكلفين بمكافحة الاتجار في المخدرات والذين يتجرون هم أنفسهم في المخدرات.

ليبيريا

المعلومات الواردة

٣٠١ - تلقى المقرر الخاص تقارير مزعجة تشير إلى أن الآلاف من المدنيين ما زالوا يذهبون بصورة مباشرة أو غير مباشرة ضحية الحرب في ليبيريا. وذُكر أن القتال في مونروفيا أثناء شهر نيسان/أبريل ١٩٩٦ أسفر عن مقتل ما يزيد على ١ ٠٠٠ شخص، لم يبلَّغ عن عدد المدنيين منهم. وذُكر أيضا أنه حدثت مجزرة في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ في سنجي، بمقاطعة جراند كيب ماونت، قُتل فيها ١٧ مدنياً، وجُرح فيها الكثيرون وأرغمت ما يقرب من ١ ٠٠٠ شخص آخر على الفرار. ووردت علاوة على ذلك معلومات تفيد بأن القتال بين الفصائل حال دون وصول مساعدات الإغاثة إلى الآلاف من المدنيين الذين يعانون بشدة من سوء التغذية، بمن فيهم الكثير من الأطفال، في مقاطعة جراند كيب ماونت، وأدى ذلك إلى وفاة الكثيرين وإلى تعريض حياة الآخرين بشدة للخطر.

٣٠٢ - ويرحب المقرر الخاص بالترتيبات التي أجرتها بعثة المراقبة التابعة للأمم المتحدة في ليبيريا، تنفيذا لولايتها المتعلقة بحقوق الإنسان وبالتحقق من انتهاكات وقف اطلاق النار، وذلك للتحقيق في المجزرة التي وقعت في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ في سنجي.

٣٠٣ - ويشعر المقرر الخاص بالقلق لأن القتال بين الفصائل استمر في ليبيريا على الرغم من اتفاق السلام الذي تم التوصل إليه في أبوجا في ١٧ آب/أغسطس ١٩٩٦. كما يشعر بالاشمئزاز لعدم إبداء الفصائل المتحاربة أي احترام لحق المدنيين في الحياة. ويطلب المقرر الخاص من جميع المقاتلين أن يحترموا في جميع الأوقات المعايير الدولية لحقوق الإنسان والقانون الإنساني وأن يتخذوا خطوات للسماح بمرور مساعدات الإغاثة الأساسية بحرية. وعلاوة على ذلك، يلاحظ المقرر الخاص ببالغ القلق أن إفلات مرتكبي انتهاكات الحق في الحياة بصورة كاملة من العقاب في ليبيريا بسبب عدم وجود نظام قضائي فعال هو السبب الرئيسي لتماديهم في ارتكاب هذه الانتهاكات.

ماليزيا

المعلومات الواردة والرسائل الموجهة

٣٠٤ - تلقى المقرر الخاص تقارير تفيد بحدوث اعتداءات في معسكرات المهاجرين المحتجزين، بما في ذلك سلسلة من الوفيات التي يُزعم أنها ترجع إلى سوء التغذية وإلى مرض البري بري وغيره من الأمراض القابلة للمعالجة. ويفيد المصدر بأن وزارة الداخلية في ماليزيا ذكرت في نيسان/أبريل ١٩٩٦ أن ٧١ من المهاجرين المحتجزين، من بينهم ٣٧ من بنغلاديش، قد ماتوا في معسكرات منذ عام ١٩٩٢، وأن هذه الوفيات لم تكن نتيجة اعتداءات أو تعذيب. وذُكر أيضا أنه تم في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ تعيين فريق زائر لدراسة الأوضاع في المعسكرات، وأن هذا الفريق لم يقم حتى أيار/مايو ١٩٩٦ إلا بزيارة واحدة وأنه لم ينشر أية نتائج. ورجا المقرر الخاص من الحكومة أن تزوده بمعلومات في هذا الشأن، وخاصة ما يتعلق بالاجراءات التي يطبقها الفريق الزائر وبالنتائج التي أسفر عنها التحقيق وبنشر هذه النتائج.

٣٠٥ - ووجه المقرر الخاص أيضا نداءً عاجلاً بخصوص محمد يوسف سعيد الذي ذُكر أنه سيُعدم في وقت وشيك بعد أن رفضت المحكمة الاتحادية في كوالا لامبور استئنافه في ٩ شباط/فبراير ١٩٩٦. وتفيد المعلومات الواردة بأنه حكم عليه بالموت في عام ١٩٩٢ لتهريبه ١,٣ كيلوغراما من الحشيش، وذلك وفقا للأحكام الواردة في قانون العقاقير الخطرة في ماليزيا، الذي ينص على حكم الإعدام لكل شخص يكون في حوزته على الأقل ١٥ غراما من الهيروبين أو ١ ٠٠٠ غرام من الأفيون أو ٢٠٠ غرام من الحشيش. وزُعم أنه يقع على عاتق الشخص الذي تكون في حوزته مثل هذه الكمية من المخدرات عبء إثبات براءته وأنه يعتبر مذنبا (٤ آذار/مارس ١٩٩٦).

الرسائل الواردة

٣٠٦ - قدمت الحكومة ردا على الاجراء العاجل الذي أرسل في ٤ آذار/مارس ١٩٩٦ بخصوص محمد يوسف سعيد. وأجابت الحكومة بأن الادعاء القائل بأن الشخص الذي يُعثر في حوزته على كميات المخدرات المذكورة يعتبر مذنبا وأنه يقع عليه عبء إثبات براءته هو ادعاء غير صحيح وأن القرينة تتناول المبدأ القائل بأن الشخص يعتبر متاجراً بالعقاقير الخطرة ما لم يتم إثبات العكس أو يتم نقض القرينة. وأبلغت الحكومة أيضا المقرر الخاص بأن هدف القانون هو تمكين النيابة من الاعتماد على تلك القرينة بنقل عبء إثبات عدم شرعية كمية العقاقير التي وجدت بحوزة المتهم، إلا أن عبء الإثبات العام يقع على عاتق النيابة وأن المعيار العام "لا يرقى إليه قدر معقول من الشك" (٢٣ نيسان/أبريل ١٩٩٦).

الملاحظات

٣٠٧ - يشكر المقرر الخاص الحكومة لتعاونها معه في تنفيذ مهام ولايته. ويود أن يشير إلى أن أحد العناصر الأساسية للحق في محاكمة عادلة، وهو افتراض البراءة، يعني، في جملة أمور، أن عبء الإثبات في المحاكمة الجنائية يقع على عاتق النيابة وأن الشك هو في صالح المتهم. ويرى المقرر الخاص، بالتالي، أن الفرع ٣٧(د أ) من قانون العقاقير الخطرة، الذي ينقل جزئياً عبء الإثبات إلى المتهم، لا يوفّر ضمانات كافية لقرينة البراءة ويمكن أن يؤدي إلى انتهاكات للحق في الحياة، لا سيما وأن جريمة الاتجار بالمخدرات يعاقب

عليها قانوناً بالإعدام. ولذا، فإنه يحث الحكومة على تعديل قانون العقاقير الخطرة بحيث يتمشى مع المعايير الدولية.

المغرب

المعلومات الواردة والرسائل الموجهة

٣٠٨ - استرعى المقرر الخاص نظر الحكومة المغربية إلى الادعاءات القائلة بأنه تم العثور على جثة محمد البشير مولاي أحمد بالقرب من ثكنة عسكرية على شاطئ العيون، في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥. وكانت شعبة الأمن الاقليمي المغربية قد اعتقلته في السابق ووضعته في الحبس الانفرادي في سجن الأشغال الشاقة السري في قلعة مغونا حيث قيل إنه تعرض لأنواع من سوء المعاملة.

٣٠٩ - وكرد فعل على تقرير المقرر الخاص الذي أشار إلى عدم رد الحكومة على الادعاء القائل بسوء المعاملة الذي أعقبه انتحار الحسن قيدي في السجن، والذي أُبلغ في عام ١٩٩٥ (انظر E/CN.4/1996/4، الفقرتان ٣٢٥-٣٢٦)، أبلغت الحكومة المقرر الخاص بأنها بعثت إليه في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ برسالة تتصل بهذه القضية. وتفيد المعلومات التي قدمتها الحكومة بأن نيابة القنيطرة أمرت بإجراء تشريح. وجاء في التقرير أنه لا توجد علاقة بين وفاة الحسن قيدي وسوء المعاملة التي يدعى أنه تعرض لها، ويؤكد التقرير الوفاة شنقاً. وأكدت الحكومة كذلك أنه تم إجراء تحقيق أولي في مكان الوفاة وأن التحقيق لم يبين حدوث أي إهمال أو سوء معاملة. وبالتالي، تقرر تصنيف القضية.

الرسائل الواردة

٣١٠ - أبلغت الحكومة المغربية المقرر الخاص بأن جثة محمد البشير ليلي بن مولاي أحمد قد اكتشفت في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥. ويفيد تقرير الطبيب الشرعي بأنه لم تظهر على الفقيد آثار عنف وأنه يحتمل أن تكون الوفاة ناجمة عن الغرق. وأكدت الحكومة كذلك أن الفقيد كان مصاباً باضطرابات نفسية (١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦).

موريتانيا

المتابعة

٣١١ - ذكّر المقرر الخاص الحكومة الموريتانية بأنه لم يصله أي رد بشأن الادعاء المرسل عام ١٩٩٥ والقائل بأن سو أمادو باماريل قد قُتل على يد أفراد قوات الأمن أثناء عملية تدقيق روتينية أدت إلى جرح العديد من الأشخاص في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤.

موريشيوس

٣١٢ - يرحّب المقرر الخاص باعتماد البرلمان في آب/أغسطس ١٩٩٦ مشروع قانون يلغي عقوبة الاعدام فيما يتعلق بجميع الجرائم في موريشيوس.

المكسيك

المعلومات الواردة والرسائل الموجهة

٣١٣ - ورد في عام ١٩٩٦ عدد كبير من الادعاءات المتعلقة بحدوث انتهاكات للحق في الحياة في المكسيك. وقد تضاعف عدد الادعاءات المتعلقة بأعمال التهديد والترهيب بالمقارنة بالأعوام السابقة. فبينما تم توجيه ستة نداءات عاجلة في عام ١٩٩٤ وتسعة في عام ١٩٩٥، تم توجيه ١٩ خلال عام ١٩٩٦. وكان ضحايا أعمال التهديد هذه، في أغلبيتهم، من المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين، ومسؤولي منظمات الفلاحين ومنظمات السكان الأصليين، وأعضاء الأحزاب السياسية، وأعضاء الطوائف الدينية.

٣١٤ - وأحال المقرر الخاص إلى حكومة المكسيك، ١٩ نداءً عاجلاً حث فيها السلطات على اعتماد جميع التدابير اللازمة لحماية حياة الأشخاص التالية اسماؤهم وسلامتهم الشخصية، وهم أشخاص ذُكر أنهم تعرضوا لعمليات تهديد بالموت من جانب أفراد الشرطة و/أو قوات الأمن، إلا إذا تبين خلاف ذلك:

(أ) المدافعون عن حقوق الإنسان:

'١' روثيو كوليبرو، منسقة الشبكة الوطنية للهيئات المدنية لحقوق الإنسان "جميع الحقوق للجميع"، التي هُدِّدت بالموت بعيد ذهابها لتقديم تقرير الشبكة الوطنية عن مذبحة آغواس بلانكاس إلى لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان (١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦).

'٢' لوردس فيغيريس، محققة المركز الوطني الثنائي لحقوق الإنسان، وفكتور كلارك، رئيس المركز، إثر تلقيهما بواسطة الهاتف تهديدات بالموت في مبنى المنظمة في تيخوانا، كاليفورنيا السفلى. ويعتقد أن التهديدات تتصل بعملهما المتعلق بقضية تعذيب خمسة شبان على يد ثلاثة من أفراد الشرطة القضائية في الولاية (٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦).

'٣' تيريزا خاردي، المحامية والمدافعة عن حقوق الإنسان، وخوليان أندرادي خاردي، إبنها، المحامي ومستشار اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، اللذان هددا بالموت لأسباب تتعلق، على ما يبدو، بإجرائهما تحقيقات عن انتهاكات حقوق الإنسان قيل إن قوات الأمن قد تورطت فيها. وذُكر أن هيكتور غوتييرس أوغالدي، المستخدم في منزل تيريزا هاردي، قد تعرّض أيضا لتهديد بالموت (١٠ نيسان/أبريل ١٩٩٦).

'٤' خوسيه لويس روبليدو وسونيا لارا، الداعيان في منظمة "تنسيق التضامن مع أنواع الكفاح البديلة"، اللذان ذكر أنهما تلقيا عشر مكالمات هاتفية تتضمن تهديدات بالموت بسبب العمل

الاجتماعي الذي يقومان به في مقر المنظمة المذكورة (١٠ نيسان/أبريل ١٩٩٦). وأرسل المقرر الخاص نداءً عاجلاً آخر لصالح فرانسيسكو سوثيدو، مدير المنظمة المذكورة وعضو المجلس الوطني للحزب الثوري الديمقراطي، وزوجته، يولاندا تيلو، إثر إبلاغه بأنهما يتعرضان للملاحقة والمضايقة (٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٦). وأرسل المقرر الخاص من جديد نداءً عاجلاً لصالح أعضاء المنظمة سالفة الذكر عندما بلغه أن هيكتور لويس رومو غاردونيو، الحارس الشخصي لفرانسيسكو سوثيدو، قد اغتيل في ١٧ أيار/مايو ١٩٩٦ وأنه ما زالت تصل رسائل تهديد فيما يتعلق بفرانسيسكو سوثيدو (٥ حزيران/يونيه ١٩٩٦).

'٥' بيلار نورييغا ودينيا أوتشوا، محاميتا مركز حقوق الإنسان "ميغيل أوغستين بروخوارز" وعضوا الجبهة الوطنية للمحامين الديمقراطيين، اللتان هددتا بالموت بواسطة بلاغين مجهولي الهوية تركا في مقر المركز المذكور. وتقوم كلتا المحاميتين بالدفاع عن أعضاء يشتبه في انتمائهم إلى جيش زاباتا للتحرير الوطني. ووجّه هذا النداء العاجل في صورة مشتركة مع المقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين (١٤ آب/أغسطس ١٩٩٦). وأرسل المقرران الخاصان كلاهما نداءً عاجلاً آخر بخصوص المحاميتين عندما علما بأن التهديدات الموجهة ضدهما لم تتوقف. وطلبا أيضا في النداء العاجل الجديد توفير حماية للأب دافيد فرنانديز دافالوس، مدير المركز المذكور، الذي هُدِّد أيضا (٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦).

(ب) المدافعون عن حقوق السكان الأصليين:

'١' باتريثيا إيبارا توريس، الطالبة والعاملة في مركز لجماعات السكان الأصليين، التي تعرضت للتهديد في منزلها بمدينة مكسيكو (٩ شباط/فبراير ١٩٩٦).

'٢' ألفريدو زيبيدا، الأب اليسوعي، وكونسبثيون هرنانديز ميندیز، المحامية، اللذان هددا بالموت لأسباب يعتقد أنها تتعلق بعملهما كمدافعين عن حقوق جماعات ناهواتل وأوتومي وتيبيهوا للسكان الأصليين في منطقة هواستيكا، بولاية فيراكروز (٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٦).

'٣' أوفيليا ميدينا، داعية حقوق الإنسان والمدافعة عن حقوق الشعب الأصلي، إثر تلقيها سلسلة من مكالمات التهديد التي ذكر فيها أنها قد تتعرض لأي حادث (١٩ آب/أغسطس ١٩٩٦).

'٤' أعضاء منظمة سييرا دل سور للفلاحين بولاية غيريرو، إثر تلقيهم تهديدات بالموت من جانب القوات الحكومية فيما يتصل بأنشطتهم لصالح السكان الأصليين والفلاحين المحليين. ويذكر أن قوات الأمن تتهم المنظمة المذكورة بأن لها ارتباطات بمجموعة المعارضة المسلحة المسماة الجيش الثوري الشعبي (٩ تموز/يوليه ١٩٩٦).

'٥' ليتيثيا مكتيزوما فارغاس، عضو لجنة Unidad Tepozteca، وهي منظمة فلاحين من السكان الأصليين، ويعتقد أن الشرطة هددتها بالموت. وقد ازداد الخوف على سلامتها البدنية إثر

وفاة أحد أعضاء اللجنة المذكورة في نيسان/أبريل ١٩٩٦ عندما اعترض أفراد من الشرطة القضائية في موريلوس العربة التي كان يسافر فيها وأطلقوا عدة عيارات نارية.

(ج) الشهود الذين اشتكوا من انتهاكات حقوق الإنسان:

'١' بولا غاليانا بلانزار، أرملة أحد الفلاحين الـ ١٧ الذين قتلوا في مذبحة آغواس بلانكاس، وروثيو ميسينو ميسينو، زعيم منظمة سييرا دل سور للفلاحين، وألبا إيليا هرتادو، الشاهد على أحداث آغواس بلانكاس، وقد هددهم أفراد يعتقد أنهم ينتمون إلى إدارة حكومة ولاية غيريرو، بسبب الانتقادات التي وجهوها بشأن دور سلطات ولاية غريرو في مذبحة آغواس بلانكاس (٢٠ شباط/فبراير ١٩٩٦).

'٢' أقارب وشهود الفلاحين الـ ١٧ الذين قتلوا في آغواس بلانكاس، والذين يذكر أنهم يتعرضون للترهيب والتهديد بسبب إجرائهم تحقيقات وتقديمهم شكاوى عامة ضد سلطات ولاية غيريرو. وقد ازداد الخوف عند تلقي معلومات تفيد بأن خوسيه روخاس هرنانديز، وإيزايس روخاس أوسوريو، وبنينيو فيغيروا ألكيسيرا، ومورو ألتاميرانو أوسوريو، وهكتور آغيلار نجريتيه، وهم أقارب ثلاثة فلاحين يعتقد أنه اغتالهم أفراد الشرطة القضائية للولاية والشرطة القضائية الاتحادية، قد اغتالهم هم أيضاً أفراد الشرطة القضائية للولاية عندما كانو متجهين إلى أكابولكو بقصد التحقيق في ما حدث لأقاربهم (٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٦).

(د) الصحفيون:

'١' نينفا دياندار، صاحبة جريدة EL Mañana de Nuevo Laredo في ولاية تاموليباس، وريموندو راموس، الصحفي في نفس الجريدة، وخيسوس لوبيز تابيا، رئيس تحرير هذه الجريدة، إثر تلقيهم تهديدات بالموت. ويعتقد أن هذه التهديدات تتصل بأنباء نشرتها الجريدة وتفيد بأنه يعتقد أن بعض كبار مسؤولي حكومة ولاية تاموليباس متورطون في حوادث فساد واتجار بالمخدرات (٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٦).

'٢' خوسيه بارون روزاليس، الصحفي الإذاعي في راديو هوايا كوكوتلا، وهي محطة إذاعة مستقلة تبث بلغات السكان الأصليين وتدافع بشدة عن حقوق السكان الأصليين، في ولاية فيراكروز، إثر تعرضه لهجوم وإطلاق نار في بلدة إليانو (٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٦).

'٣' جينا باتيستا، الصحفية ومديرة البرامج في القناة التلفزيونية Canal 40، التي هاجمها عدة رجال مجهولي الهوية وأطلقوا النار على سيارتها في مدينة مكسيكو (١٠ نيسان/أبريل ١٩٩٦).

'٤' صحفيون شاركوا في مؤتمر صحفي دعا إليه الجيش الثوري الشعبي، وهم رازي غونزاليس، مدير مجلة Contrapunto الأسبوعية، وليتيسيا هرنانديز، مديرة صحيفة Expreso في ولاية

غيريرو والمسؤولة المشاركة لصحيفة Excelsior الوطنية. وأعرب المقرر الخاص أيضا عن قلقه إزاء حياة وسلامة الصحفيين التالية أسماؤهم، إثر تلقيه معلومات تفيد بأن أحد المندوبين الفرعيين للنيابة العامة في غيريرو قال في تصريحات لصحيفة La Crónica إنهم يتعاونون مع أفراد حرب العصابات: غلوريا ليتيسيا دياث، ماريبل غوتييريز، كينيا كوزمان بيريز، لوراندو أغيلار، سيرخيو فلوريس هرنانديز، خورخي أرياغا غاردونيو، أنخيل بلانكو موراليس، ماريو غارسيا رودريغيز، خوان أنغولو، خوان خوسيه كوادارراما، كارلوس يانيث كروث، أوسكار باساف، خافيير تروخييو، هكتور تيليز، أوري باريدا، ميسائيل هابانا، أليخاندرينو غونزاليز، إيزيكييل فييرو، دانييل فييرو، دانييل جينشي، آرتورو لونا، خوليو مانويل ميلان، ألبرتو راميريس، روبرتو كامبوس، راؤول فاسكيس، خافيير ماثييل ميزا، لوث آماليا أورونا، هيريبرتو أوشوا (٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦).

(و) أعضاء الأحزاب السياسية:

'١' برناردو رانفيري هرنانديز آسيفيدو، نائب حزب الثورة الديمقراطية، الذي ذُكر أنه كان ضحية عمليات اضطهاد وتهديد وترهيب من جانب رجال الحكومة، بسبب ما يقوم به من أنشطة في الدفاع عن حقوق الفلاحين ومن أعمال لصالح أُسر ضحايا مذبحة آغواس بلانكاس. وبعد أن شارك في الدورة الثامنة والأربعين للجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات وعاد إلى مكسيكو، أعرب المقرر الخاص عن خشيته من أن تتزايد عمليات التهديد والمضايقات التي يتعرض لها (١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦).

(ز) أعضاء الكنيسة الكاثوليكية:

'١' الأسقف صمويل رويز، الوسيط الرئيسي في مفاوضات السلام بين الحكومة وجيش زاباتا للتحرير الوطني، إثر تعرضه لاعتداء عندما كان مستقلا سيارته في شامولا، تشياباس؛ ورافئيل فيرا، الأسقف المساعد لسان كريستوبال دي لاسكاساس، تشياباس، الذي ذُكر أنه هُدد أيضا (١٩ آب/أغسطس ١٩٩٦).

٣١٥- ووجه المقرر الخاص أيضا نداءً عاجلاً يطلب فيه اتخاذ التدابير اللازمة لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان ألبرتو فيلاسكيز، وغييرمو غودينيز راميريز، وريكاردو آيالا لوبيز، وخايمه راميريز مازا، وفرانسيسكو مولينا كورتز، والآباء اليسوعيين أوخينيو موريز آبالوس، وبابلو أوليفارس مارتينيز، وخوسيه أفيليس، ورافائيل فيرا وغيرهم من أعضاء الرهبانية اليسوعية، بعد أن وصلته معلومات بأن أعضاء مجموعة "لوس تشينشولينيس" شبه العسكرية، وهي مجموعة مسلحة من الشباب، قامت، بناء على تعليمات من العمدة المحلي عضو الحزب الثوري المؤسسي، بمهاجمة ناحية سان خيرونيمو، في باتشاخون، تشياباس، وبتهديد الأشخاص المذكورين. ويخشى المقرر الخاص من إمكان حدوث تصاعد في أعمال العنف في سان خيرونيمو والبلدات المجاورة لها (١٤ أيار/مايو ١٩٩٦).

٣١٦- وطلب كذلك من السلطات اتخاذ التدابير اللازمة لحماية حياة وسلامة ليليانا فلوريس بينافيديس، مسؤولة الاتحاد الوطني للمنتجين الزراعيين والتجار والصناعيين ومقدمي الخدمات في منطقة إلبارزون، في نويفاليون، بعد أن تلقت تهديدات بالقتل في مناسبات مختلفة (٩ تموز/يوليه ١٩٩٦).

٣١٧- وبالإضافة إلى ذلك، أرسل المقرر الخاص إلى السلطات الادعاءات التي تلقاها بخصوص حدوث عمليات إعدام خارج نطاق القضاء أو عمليات إعدام بإجراءات مقتضبة أو تعسفية لـ ١٥ شخصاً عُرفت هويتهم و١٤ شخصاً لم تعرف هويتهم. وفيما يلي أسماء هؤلاء:

(أ) الأشخاص التالية أسماؤهم الأعضاء في الحزب الثوري الديمقراطي والذين قتلهم أفراد الشرطة بين حزيران/يونيه وتشرين الأول/أكتوبر من عام ١٩٩٥: خوسيه ريس مونتانو، الذي قُتل نتيجة للضرب في آزويو؛ وأندريس فيلاسكيز نافا، الذي لاقى حتفه في بلكايا؛ ومورو موراليس ماغندا، الذي لاقى حتفه في فلورنسيو فيلاريال؛ وميغيل أنخيل لازارو سانشيز، الذي لاقى حتفه في وامكستتلان.

(ب) الأشخاص التالية أسماؤهم الذين توفوا في الاحتجاز: إفرين رودريغيز وخمسة سجناء آخرين لم تعرف أسماؤهم، وقد لاقوا حتفهم في ٣ أيار/مايو ١٩٩٥ عندما دخل أفراد الشرطة الوطنية إلى مركز التكييف الاجتماعي في بوينتي غراندي، وهو سجن في ولاية خاليسكو، لوقف عصيان.

(ج) الأشخاص التالية أسماؤهم الذين ذُكر أنهم لاقوا حتفهم خلال عامي ١٩٩٥ و١٩٩٦، إلا إذا اتضح العكس: خوان تيليز غارسيا، وهو هندي من الشعب المكسيكي، ويعتقد أنه لاقى حتفه في بلدة باريو نويفو سان خوسيه، في غريرو، على يد أفراد شرطة بيض؛ وأليخاندرو باشيكو غارسيا، الذي لاقى حتفه في توكسبان، إغوالا، نتيجة إطلاق الشرطة النار عليه؛ وأرتيميو وبنيامين راديا كارو، اللذان قتلهما أفراد الشرطة القضائية والشرطة المؤللة في بلدة إلبارا، بلدية آتوياك دي ألفاريس؛ وماركوس ألميدو غوتييريز، الذي توفي نتيجة إطلاق الشرطة القضائية في موريلوس النار عليه عندما كان متجها نحو شينامیكا، على طريق قريب من قرية كروز دي سان رافاييل، في آيالا تلاتيزابان؛ ونيكولاس هرنانديز هرنانديز، الذي توفي نتيجة لإصابته برصاصة أطلقها أحد أفراد الشرطة عندما أغارت بعنف، مع أفراد شبه عسكريين، على بلدة كانتويانو، بلدية إجزوالتلان دي ماديرو، في فيراكروز؛ وفيديل هرنانديز كاتالينا، الذي توفي بعد وقت قصير من احتجازه من جانب أفراد الشرطة القضائية في الولاية وكان متجها من منزله الواقع في حي تلانشينو لابا دي شابوبوتيه تشيكو، بولاية فيراكروز؛ وماريانو غوميز لوبيز، ومانويل غوميز لوبيز وتسعة أشخاص آخرين لاقوا حتفهم في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ على يد عناصر من القوات المسلحة المكسيكية دخلت إلى مستشفى المؤسسة المكسيكية للضمان الاجتماعي في أوكوسينغو.

٣١٨- وأرسل المقرر الخاص أيضا إلى الحكومة قضية خوسيه دي خيسوس توريس ريدوندو، البالغ من العمر ١٤ عاماً الذي لاقى حتفه في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ نتيجة قيام شرطة بلدية خيكيلبان، في ميتشواكان، بإطلاق النار على سيارة كانت تسير بسرعة كبيرة وكان يوجد فيها مجموعة من الشباب.

الرسائل الواردة

٣١٩- قدمت حكومة المكسيك معلومات عن عدد كبير من الادعاءات التي أحالها المقرر الخاص.

٣٢٠- ففي رسالة مؤرخة في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، قدمت حكومة المكسيك معلومات عن التدابير التي تم اتخاذها لضمان أمن أعضاء أسقفية سان كريستوبال دي لاس كاساس والتحقيقات العملية التي أجريت فيما يتعلق بقضية الأب خافيير رويز فيلاسكو.

٣٢١- وفيما يتعلق بوفاة نفتالي رويز راميريز، المناضل الشاذ الذي يعتقد أن أحد أفراد الشرطة القضائية في الولاية قد اغتاله، أبلغ المقرر الخاص، في رسالة مؤرخة في ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، بأنه تم اتخاذ اجراءات جزائية ضد الشخص الذي يعتقد أنه مسؤول عن ذلك. وقد أصدر قاضي الدرجة الأولى حكما بالعفو عن المتهم، وأكدت الغرفة الجنائية لمحكمة العدل العليا بولاية تشياباس هذا الحكم. وأُبلغت الحكومة في وقت لاحق، برسالة مؤرخة في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، بأن المسؤول عن وفاته لا ينتمي إلى سلك الشرطة.

٣٢٢- وفي رسالة مؤرخة كذلك في ٧ كانون الأول/ديسمبر، قدمت الحكومة معلومات عن أبراهام بولو أوسكانغا، قاضي محكمة العدل العليا بولاية مكسيكو الذي اغتيل في حزيران/يونيه ١٩٩٥، وذكرت فيها أن النيابة العامة تقوم بإجراء تحقيق في القضية. وأُبلغت الحكومة كذلك بأنه تم تحقيق تقدم فيما يتعلق بتحديد هوية المسؤول المشتبه فيه إلا أنها لا تريد الإفصاح عن هذا التقدم لعدم عرقلة التحقيقات. وأرفقت نسخة عن تشريح الجثة.

٣٢٣- وأشارت حكومة المكسيك، في رسالة مؤرخة في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، إلى قضيتي رولاندو وأتناثيو هرنانديز هرنانديز وذكرت أنه تم احتجاز بعض أفراد الأمن العام بولاية فيراكروز واتهامهم بقتل كلا الشخصين المنتميين إلى السكان الأصليين. وأرفقت نسخة من التوصية ٩٤/٦٢ الصادرة عن لجنة حقوق الإنسان في فيراكروز. وأشارت، في رسالة لاحقة، إلى أنه قُدِّم طعن أمام اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بالنظر إلى أن السلطة التي ذُكر أنها كانت مسؤولة عن الحادث قد تجاهلت التوصية ٩٤/٦٢.

٣٢٤- وفي ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ أُبلغت الحكومة بأنه بدئ بإجراء تحقيقات فيما يتعلق بوفاة أرتيميو روبليدو وهيخينيو سانشيس. وفيما يتعلق بالاجراءات العاجلة التي أرسلت لصالح خوسيه لافنديروس ياني‌يز، أُبلغت الحكومة بأن الضحية تقدم بشكوى إلى النيابة العامة للقضاء في المقاطعة الاتحادية، وبأنه بدئ بإجراء تحقيق أولي. وقد عُرِضَ عليه توفير حراسة له فرفض وأُبلغ فيما بعد بأن التهديدات قد توقفت.

٣٢٥- وأُبلغت الحكومة، في رسالتين مؤرختين في ٦ و٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٦، بأن روثيو كوليبرو تقدمت بشكوى إلى النيابة العامة إزاء جريمة التهديد. وقد عرض موظفو الشرطة القضائية توفير حماية لها لضمان سلامة شخصها ولكنها رفضت الحماية.

٣٢٦- وأُبلغت الحكومة، في رسالة مؤرخة في ٢٠ شباط/فبراير ١٩٩٦ وتتناول الاجراء العاجل الذي تم القيام به لصالح لورديس فيغيريز وفيكتور كلارك، بأن هذا الأخير صرَّح بأنه لم يتقدم بأية شكوى جنائية. وطلب المركز الوطني الثنائي لحقوق الإنسان من النيابة العامة للجمهورية ومن الشرطة القضائية للولاية تقديم الدعم المناسب.

٣٢٧- وفيما يتعلق بمذبحة آغواس بلانكاس، سلمت حكومة المكسيك نص قرار محكمة العدل العليا للأمة وأبلغت بأن المحكمة المذكورة قررت، في جملة أمور، أنه حدث انتهاك خطير للضمانات الفردية، وأن حاكم الولاية وغيره من كبار موظفي الولاية يتحملون مسؤولية في ما حدث، وأن حكومة الولاية اتخذت "موقف خداع ودسيسة وحجب للحقيقة ..."، وخلقت رواية مصطنعة للوقائع، في محاولة لجعل الرأي العام يعتقد بأن المذبحة تعود إلى أن أعضاء منظمة سييرا دل سور للفلاحين قد هاجموا الشرطة. وأُبلغ المقرر الخاص أيضا بأنه شُرعَ في إجراءات جنائية ضد بعض رجال الشرطة السابقين وبعض القادة السابقين لشرطة الولاية لارتكابهم جرائم القتل والايذاء وإساءة استخدام السلطة، وكذلك ضد بعض الموظفين السابقين في ولاية غريرو (٦ شباط/فبراير و٢٨ شباط/فبراير و٨ أيار/مايو ١٩٩٦).

٣٢٨- وقدمت الحكومة، في ٢٠ آذار/مارس ١٩٩٦، ردا بشأن الادعاءات القائلة بحدوث عمليات اغتيال لفلاحي منظمة سييرا دل سور للفلاحين في فلويدا، بولاية غريرو. وشرعت النيابة العامة في تكبان دي غاليانا في إجراء تحقيق أولي في جريمة القتل ضد المسؤول عن وفاة آغابيتو روخاس هرنانديز وميغال روخاس كورتز وخينيرو مارتينيز ريس. كما شرع في تحقيق أولي في جريمة قتل خوسيه روخاس هرنانديز، وإيزايس روخاس أوسوريو، ومورو ألتاميرانو أوسوريو، وبينينيو فيغيروا ألكيزرياس، وهيكتور أغيلار ناغريته، ضد أحد قادة وأفراد الشرطة القضائية للولاية. وقد وضع هذان الأخيران تحت تصرف القاضي الجزائي العاشر في أكابولكو. وشُرع أيضاً في إجراء تحقيق أولي ضد المسؤولين عن جريمة قتل ماركو أنطوني فيرو كماشو.

٣٢٩- وأُبلغت الحكومة، في رسالة مؤرخة في ٨ أيار/مايو ١٩٩٦، بأن لجنة حقوق الإنسان التابعة للمقاطعة الاتحادية لم تتسلم شكوى رسمية بشأن عمليات تهديد أو ترهيب ضد خينا باوتيستا. وأبلغت المقرر الخاص في نفس الرسالة بأن سونيا لارا، وخوسيه لويس روبليدو تقدما بشكوى إلى لجنة المقاطعة الاتحادية. وطُلب من المشرف العام على حقوق الإنسان في النيابة العامة للقضاء ومن أمين الأمن العام في المقاطعة الاتحادية اتخاذ التدابير المناسبة لضمان سلامة شخصهما. وبسبب جهل هويات القائمين بالتهديد، وافقت لجنة حقوق الإنسان التابعة للمقاطعة الاتحادية على إقفال الملف.

٣٣٠- وأبلغت الحكومة، في رسالة مؤرخة في ٨ أيار/مايو ١٩٩٦، بأنه شُرع في إجراء تحقيق أولي وأنه تم رسم صورة تقريبية لأحد المسؤولين عن حرمان هيكتور غوتييرز من الحرية. وفيما يتعلق بخوليان وريكاردو أندرادى خاردي، أبلغت بأن هذين الشخصين يحظيان بحراسة توفرها الإدارة العامة للشرطة القضائية وبدعم المشرف العام على حقوق الإنسان لدى النيابة العامة للقضاء في المقاطعة الاتحادية.

٣٣١- وأُبلغت حكومة المكسيك كذلك بأن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان التابعة للمقاطعة الاتحادية لم تتسلم شكوى رسمية بشأن التهديدات الموجهة ضد يولاندا تلو، وبأن فرانسيسكو سوثادو تقدم إلى اللجنة

بشكوى يطلب فيها أن يُضمن أمنه وأن يتم إجراء تحقيقات في الوقائع. وأرسلت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان كتباً رسمية إلى النيابة العامة للقضاء في المقاطعة الاتحادية طالبة اعتماد تدابير لضمان أمنه.

٣٣٢- وأبلغت في ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٦ بأن ريموندو راموس حضر إلى قيادة الشرطة القضائية للولاية وقال إنه لن يتقدم بشكوى في الوقت الحاضر وإنه لا يعتقد بأن الذين يقومون بعمليات التهديد هم أشخاص لهم صلة بالحكومة.

٣٣٣- وفيما يتعلق بالإجراء العاجل الذي أرسله المقرر الخاص وأشار فيه إلى أحداث العنف التي وقعت في ناحية سان خيرونيمو، في باشاخون، تشياباس، على يد مجموعة شبه عسكرية تدعى "لوس تشينتشولينيس"، أبلغت الحكومة، في ٦ حزيران/يونيه ١٩٩٦، بأن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان طلبت من حكومة تشياباس قبول سلسلة من التدابير الاحترازية وإبلاغ اللجنة بما يتم اتخاذه من تدابير لتنفيذها. وأُبلغت حكومة تشياباس، في جملة أمور، بأنه تم اتخاذ التدابير التالية: تم فرز ١٣٠ عنصراً من عناصر الأمن إلى ناحية سان خيرونيمو، باشاخون، واتخذت تدابير أمن لصالح الآباء اليسوعيين التابعين لبعثة شيلون ولصالح راهبات الحبل بلا دنس وراهبات الراعي الإلهي؛ وشُرع في إجراء تحقيقات أولية لتحديد الأفعال غير المشروعة التي ارتكبتها مجموعة "لوس تشينتشولينيس"؛ وقامت وحدة الحماية المدنية التابعة للدولة بتوفير الرعاية للأسر التي نزحت من باشاخون وبتقديم كل أنواع المساعدة لها.

٣٣٤- وأُبلغ، في رسالة مؤرخة في ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٦، بأن لجنة حقوق الإنسان التابعة لولاية غيريرو واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والنيابة العامة للقضاء بولاية غيريرو لم تعثر في سجلاتها على شكوى أو ادعاء حول عمليات تهديد أو تخويف تعرضت لها بولا غاليانا بالانزار، وروثيو ميسينو، وألبا إيليا هورتادو. وأبلغ أيضاً بأن الولاية ستتخذ، وفقاً للقرار الذي أصدرته محكمة العدل العليا فيما يتعلق بآغواس بلانكاس، تدابير احترازية لتجنب حدوث أذى لأصحاب الشكاوى، فضلاً عن عمليات تهديد أو تخويف، في كل مرة يطلب هؤلاء ذلك من السلطات المكسيكية المختصة.

٣٣٥- وأُبلغ، في رسالة مؤرخة في ١٦ تموز/يوليه ١٩٩٦، فيما يتعلق بعمليات التهديد والاعتداء التي تعرض لها الصحفي خوسيه بارّون روزالس، بأنه تم الأمر بإلقاء القبض على الشخص المشتبه بأنه مسؤول بتهمة جريمة محاولة القتل، وبأن هذا الشخص لا ينتمي إلى الشرطة ولا إلى أي دائرة عامة، وأوضح أن الأمر يتعلق بجريمة من جرائم القانون العام.

٣٣٦- وأُبلغ، في رسالة مؤرخة في ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، بأن أوفيليا مدينا لم تتقدم بشكوى رسمية بشأن التهديدات التي تلقتها، إلا أنها أجرت مقابلة مع رئيس لجنة حقوق الإنسان التابعة للمقاطعة الاتحادية لإحاطتها علماً بالتهديدات. وقد طلبت هذه الأخيرة من المذكورة تقديم تقرير مفصل لإبلاغه إلى السلطات ولطلب توفير حماية. ولم تتلق تقريراً من هذا القبيل. وأبلغت كذلك المقرر الخاص بأن صامويل رويز غارسيا نفى أن يكون قد تعرض هو أو رافائيل فيرا لاعتداء.

٣٣٧- وفيما يتعلق بقضية وفاة إفرين رودريغيز وخمسة سجناء آخرين أثناء الاحتجاز، أكدت الحكومة الادعاءات التي أرسلها المقرر الخاص. وأصدرت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان التوصية ٩٥/٩٨ التي تم

بموجبها إجراء تحقيق إداري لتحديد مسؤوليات الموظفين الذين شاركوا في الأحداث، وسينتهي هذا التحقيق في وقت وشيك.

٣٣٨- وأبلغت الحكومة، في ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، بأنها لم تتلق شكوى من بيلار نورييغا ولا من دينيا اوتشوا، إلا أن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان طلبت من النيابة العامة للقضاء في المقاطعة الاتحادية ومن أمانة الأمن العام أن تتخذا تدابير لحمايتهما.

٣٣٩- وقدمت حكومة المكسيك، في رسالة مؤرخة في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، معلومات عن وفاة نيكولاس هرنانديز، وماركوس أولميدو غوتييريز. وأبلغت بأن عدداً من أفراد الشرطة التابعين للإدارة العامة للأمن العام في الولاية توجهوا في ذلك اليوم إلى إيكزواتلان دي ماديرو في فيرا كروز، وهو مكان كان يوجد فيه أشخاص أُصدرت أوامر بإلقاء القبض عليهم لارتكابهم جرائم عامة. وقبل أن يصلوا إلى المكان حدث اعتداء ضد رجال الشرطة فرد هؤلاء على الاعتداء وتسببوا في وفاة نيكولاس هرنانديز. وأصدرت لجنة حقوق الإنسان التابعة لولاية فيرا كروز التوصية ٩٥/٤١ فيما يتصل بالأحداث التي وقعت، إلا أن مدير الأمن العام لم يقبل هذه التوصية. وفيما يتصل بوفاة ماركوس ألميدو غوتييريز التي حدثت في تلالتيزابان، موريلوس، طلبت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان من حكومة ولاية موريلوس أن تتخذ مجموعة من التدابير الاحترازية. وأبلغت النيابة العامة للقضاء بولاية موريلوس بأنه تم اتخاذ إجراءات جزائية بحق ٦٠ شرطياً وقائياً بسبب إساءة استخدام السلطة، و١١ شرطياً يعتقد أنهم مسؤولون عن الجريمة، واثنين من كبار رجال الشرطة. وأصدرت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان التوصية ٩٦/٣٩ حول الأحداث التي وقعت في تلالتيزابان، موريلوس، وفيما يتعلق بقضية فيديل هرنانديز كاتالينا، أبلغت الحكومة بأنه لا توجد أي شكوى بهذا الخصوص وبأنه طُلب مع ذلك من السلطات المختصة الشروع في إجراء التحقيقات المناسبة.

٣٤٠- وقُدمت، في رسالة مؤرخة في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، معلومات عن احتجاز هيلاريو ميسينو أكوستا في مركز التكييف الاجتماعي في أكابولكو، غيريرو. وسوف تجرى محاكمة، لا تتعلق بنضاله في منظمة سيرا دل سور للفلاحين أو مشاركته في الجيش الشعبي الثوري، وقد حددت كفالة بمقدار ٠٠٠ ٨٠ بيزوس لإطلاق سراحه.

٣٤١- وقدمت الحكومة، في رسالة مؤرخة في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، معلومات عن قضايا ريس باناغوس مارتينيز، وأنتالمو روبلرو روبلرو، وأوسيل سانشز بيريز، وخوسيه ريتو سوليس مارتينيز، فضلاً عن قضية سكان بلدة نويفا باليستينا، بلدية أنخل البينو كورزو. وفيما يتعلق بهذه القضية، أرفقت نسخة من التوصية ٩٦/٦١ التي أصدرتها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان. وطلبت حكومة المكسيك في نفس الرسالة معلومات إضافية عن بعض قضايا التهديد التي أرسلها المقرر الخاص سابقاً (انظر E/CN.4/1996/4، الفقرة ٣٠٨).

٣٤٢- وأبلغت كذلك، في رسالة مؤرخة في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، فيما يتعلق بقضية الصحفي راشي غونزاليس، بأن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان طلبت بدء إجراء تحقيق وبأن الصحفي المذكور أشار، بعد إجراء لقاء معه، إلى أنه لا يستطيع تحديد هوية الأشخاص الذين قاموا بالأسر وبأن هؤلاء ليسوا موظفين عموميين. وطُلب أيضاً توفير الأمن لوالدة الصحفي.

المتابعة

٣٤٣- طلب المقرر الخاص تفاصيل إضافية فيما يتعلق بقضايا نيفتالي رويز راميريز، قاضي محكمة العدل العليا بالمقاطعة الاتحادية، وأبراهام بولو اوسكانغا، وهيخينيو سانشز هرنانديز، ومذبحة آغواس بلانكاس. وأعرب المقرر الخاص كذلك عن قلقه إزاء الازدياد المخيف للادعاءات التي تلقاها خلال العام الحالي والتي تضاعف عددها قياساً إلى الأعوام السابقة.

التطورات فيما يتعلق بطلب زيارة المكسيك

٣٤٤- في ٢٢ آب/أغسطس ١٩٩٥، طلب المقرر الخاص من الحكومة توجيه دعوة له لزيارة المكسيك بعد أن وردته أنباء مقلقة ادعي فيها حدوث تدهور في الحالة في المكسيك (انظر E/CN.4/1996/4، الفقرة ٣٢٠). وفي ١٦ آب/أغسطس ١٩٩٦، كرر الإعراب عن اهتمامه بزيارة البلد. وأبلغ سفير المكسيك المقرر الخاص، في رسالة مؤرخة في ٢٧ آب/أغسطس ١٩٩٦، بأن طلبه نُقل إلى السلطات المختصة. وأبلغ المقرر الخاص أيضاً بأنه تم توجيه دعوة للمقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب.

٣٤٥- وطلب المقرر الخاص إلى الحكومة، في رسالة مؤرخة في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، القيام بمهمة مشتركة مع المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب، السيد نيجال رودلي، بالنظر إلى وجود علاقة وثيقة بين تقييم وتحليل المسائل المتعلقة بحماية الحق في الحياة والحق في سلامة شخص الإنسان. وقبل استكمال التقرير الحالي بلحظات، أُبلغ المقرر الخاص بأن الحكومة ستبحث امكانية دعوته بعد أن ينهي المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب زيارته إلى المكسيك.

الملاحظات

٣٤٦- يشعر المقرر الخاص ببالغ القلق لازدياد الادعاءات، ولا سيما عمليات التهديد والتخويف ضد المدافعين عن حقوق الإنسان في المكسيك. وبينما يرحب بالجهود التي تبذلها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، يأسف لأن التوصيات التي تصدرها هذه اللجنة لا تنفذ في بعض الأحيان ويطلب إلى السلطات أن تسهر على تنفيذ هذه التوصيات. وهو يحث الحكومة على اعتماد تدابير لحماية الأشخاص الذين تلقوا تهديدات بالموت. وكان المقرر الخاص يأمل القيام بزيارة مشتركة مع المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب، بالنظر إلى وجود علاقة وثيقة بين ولايتيهما ورغبةً في تفادي الازدواج. وهو يأسف لإبلاغه قبل استكمال هذا التقرير بوقت قصير بعدم إمكان القيام بمثل هذه الزيارة، ويدعو الحكومة إلى إعادة النظر في موقفها.

ملدوفا

المعلومات الواردة

٣٤٧- أُبلغ المقرر الخاص بأن ملدوفا قد ألغت عقوبة الإعدام على جميع الجرائم نتيجة للتصويت بالإجماع في برلمان ذلك البلد في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ على شطب عقوبة الإعدام من قانون العقوبات لذلك البلد.

المتابعة

٣٤٨- أرسل المقرر الخاص رسالة متابعة يُذكّر فيها الحكومة بالحالات التي أُحيلت في السنوات السابقة والتي لم يرد بعد أي رد عليها.

ميانمار

المعلومات الواردة والرسائل الموجهة

٣٤٩- تلقى المقرر الخاص تقارير توضح أن قوات الأمن الميانمارية قد استمرت في قتل المدنيين العُزل أثناء عمليات مقاومة التمرد التي تُشن ضد مجموعات معارضة مسلحة تنتمي إلى أقليات إثنية. وأُفيد أن المدنيين من إثنية كايين (كارين) قد استمروا في التأثر بهذه العمليات بصورة خاصة. وأُفيد أن مدنيين من إثنية كايين كانوا يفرون من القوات عند اقترابها من القرى قد قتلوا فيما يبدو أنه بحكم الواقع سياسة إطلاق النيران بقصد القتل ضد أي شخص يفر من القوات المسلحة الميانمارية. وأُفيد أن آخرين قد قُتلوا بسبب اشتباه القوات المسلحة في أنهم أفراد يدعمون الاتحاد الوطني الكاريني. وعلاوة على ذلك، ووفقاً لما ذكره المصدر، فإن القرويين يبدو أنهم يُغتالون عشوائياً في محاولة لإرهاب القرويين حتى يقطعوا صلاتهم المزعومة مع جنود الاتحاد الوطني الكاريني.

٣٥٠- وللاطلاع على تحليل متعمق لحالة حقوق الإنسان في ذلك البلد، يحيل المقرر الخاص إلى التقارير المقدمة من المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار، السيد راجسومير لالاه إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين (A/51/466) وإلى لجنة حقوق الإنسان في دورتها الثالثة والخمسين (E/CN.4/1997/64).

٣٥١- وأحال المقرر الخاص إلى حكومة ميانمار ادعاءات عن انتهاكات للحق في الحياة فيما يخص الأشخاص التالية أسماؤهم:

(أ) أشخاص ذكرت التقارير أنهم قد قُتلوا على أيدي أفراد بالقوات المسلحة:

'١' كياو يي سيل، و تو فو، و شوي أونغ، و يو بلاو تو، عقب إلقاء القبض عليهم؛

'٢' يو ثان مين، و يو ماونغ لوين، أثناء قيامهما بواجبات عتالة؛

'٣' واي ميات باو، و با كياو، و تاه كو هوي، و يويه هتو با، و تاه بو فو؛

(ب) أشخاص أُفيد أنهم قُتلوا على أيدي القوات المسلحة والجيش البوذي الكاريني الديمقراطي: كياو با، و ساو بو بوه، و كياو آيي، و وين ميا هتو؛

(ج) جيمس ليندر (ليو) نيكولز، الذي عمل كقنصل فخري للنرويج ومَثَّلَ الدانمرك وفنلندا وسويسرا، والذي أُفيد أنه قُتل أثناء الاحتجاز في ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٦ في مستشفى رانغون العام. واُدعي أنه أثناء احتجازه قد حُرم من أدويته وحُرم من النوم أثناء فترات الاستجواب الطويلة قبل وفاته (١٦ تموز/يوليه ١٩٩٦).

الرسائل الواردة

٣٥٢- قدمت الحكومة رداً بخصوص حالة جيمس ليندر (ليو) نيكولز أبلغت فيها المقرر الخاص بأنه قد تُوفي لأسباب طبيعية من إصابته بمرض بالقلب، وأنه قد جرى الاعتناء به أثناء احتجازه وأُولي اهتماماً طبياً كاملاً ومناسباً (٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦).

المتابعة

٣٥٣- أرسل المقرر الخاص رسالة متابعة إلى الحكومة يطلب فيها مزيداً من المعلومات عن حالتي ماونغ كياو بو، و ساو تاه كي، عقب تلقي معلومات إضافية من مصدر الادعاءات تبين أن أفراد القوات المسلحة الميانمارية قد أبلغت أفراد أسرتي الضحيتين بأن كتيبة المشاة الخفيفة رقم ٩ قد أعدمتهما، فردت الحكومة قائلة إنه لم يجر قط إلقاء القبض عليهما أو احتجازهما على أيدي أفراد القوات المسلحة الميانمارية. وذكّر المقرر الخاص الحكومة أيضاً بالحالات التي كانت قد أُحيلت أثناء عام ١٩٩٥ والتي لم يصل بعد أي رد بشأنها.

الملاحظات

٣٥٤- يرغب المقرر الخاص في أن يشكر الحكومة على الرد المقدم بخصوص حالة جيمس ليندر (ليو) نيكولز، ولكنه يأسف في الوقت نفسه لعدم ورود أي رد بشأن جميع الحالات المدعاة الأخرى والخاصة بحالات إعدام خارج نطاق القضاء أو بإجراءات موجزة أو إعدام تعسفي خلال عامي ١٩٩٥ و١٩٩٦. ويأسف المقرر الخاص أيضاً لكون السلطات لم تقبل، فيما يتعلق بوفاة جيمس ليندر نيكولز، إجراء تشريح مستقل للجثة.

٣٥٥- ويشعر المقرر الخاص بالقلق إزاء التقارير المستمرة عن حدوث انتهاكات للحق في الحياة الخاص بالمدنيين من إثنية كايين على أيدي أفراد القوات المسلحة الميانمارية والجيش البوذي الكاريني الديمقراطي. ويحث المقرر الخاص مرة أخرى الحكومة على التحقيق في الادعاءات وعلى تقديم المسؤولين عن الانتهاكات إلى العدالة، وتقديم تعويض إلى الضحايا أو أسرهم، واتخاذ التدابير الضرورية لمنع تكرار وقوع هذه الحوادث.

نيبال

المعلومات الواردة والرسائل الموجهة

٣٥٦- أحال المقرر الخاص ادعاءات عن حدوث انتهاكات للحق في الحياة بخصوص الأشخاص الـ١٨ التالية أسماؤهم:

(أ) أشخاص أُفيد بأن رجال الشرطة قد قتلوهم أثناء الحبس: مان باهادور راوال، و مان باهادور أولي، اللذان ذكرت التقارير أن رجال الشرطة قد ألقوا بهما من على جرف في ٢٩ شباط/فبراير ١٩٩٦ في مركز جاجركوت؛ و بين باهادور باريار، الذي اُدعي أنه عُذب عقب إلقاء القبض عليه في ٣١ آذار/مارس ١٩٩٦ ثم أُطلق عليه النار؛ و لابوري بودا، و إندرجيت بون، و جايدهان ثابا، الذين أُطلق عليهم النار وقُتلوا في ١٩ آذار/مارس ١٩٩٦ في خونخغري في دي سي، بمركز رولبا، عقب أو أثناء إلقاء القبض عليهم؛ وإيمان سينغ روخا، الذي تُوفي أثناء الحبس بالمستشفى بعد أن ادُّعي أنه عُذب تعذيباً شديداً في قسم شرطة ليبانغ؛

(ب) أشخاص أُفيد أن رجال الشرطة قد قتلوهم في ظروف مختلفة: شاكرا باهادور شريست، و مان كوماري شريست، و جوي باهادور شريست، الذين قُتلوا في كاكري في دي سي -٢ بمركز روكوم، في ١٧ آذار/مارس ١٩٩٦؛ و جوخي بون، و جوغ باهادور بون، اللذان قتلهما رجال الشرطة في بوانغ في دي سي، في تشيبخولا، بمركز روكوم، في ١٢ آذار/مارس ١٩٩٦؛ و مان باهادور خاتري شيتري، و دال باهادور خاتري شيتري، و باشوباتي خاتري شيتري، و كال باهادور خاتري شيتري، و خدغا باهادور خاتري شيتري، و نارا باهادور خاتري شيتري، الذين ذُكر أنه قد أُطلق عليهم النار وقُتلوا في ٢٧ شباط/فبراير ١٩٩٦ في ليكا، بمركز روكوم.

المتابعة

٣٥٧- أرسل المقرر الخاص رسالة تذكيرية إلى الحكومة بشأن الحالات التي أُحيلت من قبل أثناء عام ١٩٩٦ والتي لم يصل أي رد عليها بعد.

الملاحظات

٣٥٨- يأسف المقرر الخاص لعدم ورود أي رد من الحكومة وقت الانتهاء من وضع هذا التقرير. ويشعر المقرر الخاص بالقلق إزاء العدد الكبير للادعاءات الواردة بشأن انتهاكات الحق في الحياة التي يرتكبها رجال الشرطة ويدعو الحكومة إلى منع حدوث هذه الانتهاكات في المستقبل، وإلى التحقيق في الادعاءات، وتقديم المسؤولين عن الانتهاكات إلى العدالة، وتقديم تعويض إلى أسر الضحايا.

هولندا

المعلومات الواردة والرسائل الموجهة

٣٥٩- ووجه المقرر الخاص نداءً عاجلاً إلى الحكومة لصالح راشد نور حسن، وهو مواطن صومالي أُفيد أنه يواجه الطرد الوشيك إلى الصومال، حيث سيواجه، وفقاً للمعلومات الواردة، الخطر الشديد المتمثل في الإعدام خارج نطاق القضاء أو بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي بسبب كونه قريباً من الدرجة الأولى لشخص كان ضابطاً بجهاز الشرطة السري وقت رئاسة الرئيس سياد بري؛ وبالإضافة إلى ذلك، فإنه كانت لديه أسباب إضافية لأن يخشى من حدوث أعمال انتقامية له من أفراد قبيلته هو أو أنه، على أي حال، لا يمكن أن يركن إلى حمايتهم (٢٩ أيار/مايو ١٩٩٦).

نيكاراغوا

المعلومات الواردة والرسائل الموجهة

٣٦٠- أحال المقرر الخاص إلى حكومة نيكاراغوا شكاوى بخصوص حدوث انتهاكات للحق في الحياة يُفترض أن قوات الأمن قد ارتكبتها.

٣٦١- واُدعي أن الأشخاص التالية أسماؤهم قد ماتوا أثناء مظاهرات: إرنستو بورفيريو دياس، موظف بالجامعة، و خيرو نيمو أوربينا، وهو طالب بالسنة الثالثة بكلية الهندسة، وقد مات في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، نتيجة لجراح أُصيب بها أثناء مظاهرة للطلاب في ماناغوا لمطالبة الحكومة بتحويل نسبة ٦ في المائة من الميزانية الوطنية للجامعات الوطنية؛ وفرانكلين بينيتو بورخى فيلاسكويس، وإنريكي مونتينيغرو استرادا، اللذان ماتا أثناء مواجهة بين المتظاهرين وأفراد الشرطة الوطنية، في حي روبينيا، بماناغوا، في ١٧ أيار/مايو ١٩٩٥.

٣٦٢- وبالمثل، أحال المقرر الخاص اتهاماً بوفاة ١٥ شخصاً، في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، من بينهم ١١ عضواً من مجموعة "أفراد الهضاب المُعاد تسليحهم" (rearmados de los meza) واثنان من المدنيين واثنان من العسكريين ماتوا بعد هجوم شنه أفراد الجيش الشعبي الساندينستي ضد المركبة التي كان يستقلها الضحايا في "كويستا لا مارانيون"، بمحافظة نويفا سيغوفيا.

المتابعة

٣٦٣- وجه المقرر الخاص أيضاً رسالة متابعة إلى الحكومة من أجل التذكير بأنه لم يتلق حتى ذلك الحين رداً على أي من الحالات المُحالة.

الملاحظات

٣٦٤- يأسف المقرر الخاص لكونه لم يتلق رداً على رسائله. وهو يشجع الحكومة على إجراء تحقيقات شاملة ومحايدة في كل اتهام من الاتهامات المتعلقة بانتهاك الحق في الحياة، بقصد تحديد هوية المسؤولين عن هذه الانتهاكات وتقديمهم للعدالة، ومنح تعويضات كافية إلى الضحايا أو إلى أسرهم.

نيجيريا

٣٦٥- عملاً بقرار لجنة حقوق الإنسان ٧٩/١٩٩٦، فإن المقرر الخاص، هو والمقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين السيد بارام كوماراسوامي، قد التمسا دعوة من حكومة نيجيريا من أجل القيام ببعثة تقصي للحقائق في موقع الأحداث إلى ذلك البلد في عام ١٩٩٦.

٣٦٦- وكما طُلب في ذلك القرار، كان على المقررين الخاصين أن يُبلغا النتائج التي توصلا إليها في تقرير مؤقت إلى الجمعية العامة، وكذلك إلى لجنة حقوق الإنسان. وبالنظر إلى عدم تحقق أي بعثة بحلول الوقت الذي قدم فيه المقرران الخاصان تقريرهما المؤقت إلى الجمعية العامة في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، فإن ذلك التقرير قد ارتكز على المعلومات الواردة حتى ذلك الوقت (A/51/538). ولذلك يرغب المقرر الخاص في أن يشير إلى ذلك التقرير وكذلك إلى تقريرهما المشترك الخاص عن حالة حقوق الإنسان في نيجيريا (E/CN.4/1997/62).

٣٦٧- وبحلول الوقت الذي تم فيه الانتهاء من وضع هذا التقرير، لم يجر إحراز أي تقدم بخصوص الزيارة التي طُلب القيام بها إلى نيجيريا.

باكستان

المعلومات والرسائل الموجهة

٣٦٨- ظل يرد طوال عام ١٩٩٦ عدد كبير من التقارير التي تشير إلى حدوث انتهاكات للحق في الحياة في باكستان على نطاق واسع. وقد أشار عدد كبير من التقارير إلى حالات مدعاة لانتهاك الحق في الحياة، بما في ذلك حالات وفاة أثناء الحبس في السند وفي العاصمة كراتشي. وفي حين أن المعلومات الواردة من المصادر المختلفة تشير إلى أن مجموعات المعارضة المسلحة مسؤولة عن جزء من العنف المرتكب ضد المدنيين، ذُكر أيضاً أن الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين كثيراً ما يكونون مسؤولين بصورة مباشرة عن انتهاكات حقوق الإنسان. وقد تلقى المقرر الخاص على نحو متكرر تقارير تشير إلى أن جثث الأشخاص المدعى أنهم قُتلوا في صدام مسلح يظهر منها علامات شتى على حدوث تعذيب.

٣٦٩- وأرسل المقرر الخاص نداءً عاجلاً بصورة مشتركة مع المقرر الخاص المعني بالتعذيب، السيد نيغيل رودلي، يعربان فيها عن الخوف على حياة سيد أشرف علي، وسيد نوشد علي، وسيد نصرة علي، ومحمد سليم، وتنوير عادل صديقي، وعويس صديقي، وعزيز مصطفى بعد أن أُلقي القبض عليهم واحتُجزوا على نحو منقطع الصلة بالغير (٥ آذار/مارس ١٩٩٦).

٣٧٠- وفضلاً عن ذلك، أرسل المقرر الخاص نداءً عاجلاً لصالح طارق حسن الذي أُفيد أنه تلقى تهديدات بالقتل من جانب السلطات. ووفقاً للمصدر، اُدعي أن رجل شرطة معيناً قد حذر طارق حسن من أن عرض هذه المسألة على منظمات حقوق الإنسان يمكن أن تكون له آثار خطيرة عليه (٢٣ تموز/يوليه ١٩٩٦).

٣٧١- وبالإضافة إلى ذلك، أرسل المقرر الخاص إلى الحكومة في عام ١٩٩٦ عدة ادعاءات بانتهاك الحق في الحياة فيما يتعلق بالأشخاص التالية أسماؤهم:

(أ) أشخاص أُفيد أنهم قُتلوا فيما وصفته الشرطة في وقت لاحق بأنه صدام مسلح مع إرهابيين: شيخ مختار وإقبال مؤمن، وكلاهما دون أي انتماء سياسي، قد أُطلق عليهما النار وقُتلا على أيدي مجموعة من القوات الجوالة شبه العسكرية التي أُفيد أنها تعمل تحت إشراف الجيش في إطار عملية تطويق وبحث في حيدر أباد؛ وواجد علي صفدار، الذي أُفيد أنه شاهد عيان على قتل اثنين من العاملين لدى حركة مهاجر قومي، وقد قُتل في شمالي كراتشي على أيدي أفراد من الشرطة؛ وفاروق بوتني، وجافيد ميكائيل، وغفار مادا، وحنيف ترك، وهم أعضاء في حركة مهاجر قومي؛ ومحمد غضنفر، ومحمد عمران، وثلاثة أشخاص لم تُحدد هويتهم أُطلق عليهم النار وقتلوا أثناء عملية من عمليات الشرطة في كورانجي؛ ومحمد خالد جهنجير، الذي أطلق عليه أفراد من الشرطة النار وقتلوه؛

(ب) أشخاص أُفيد أنهم قُتلوا أثناء الاحتجاز: محمد أحمد، وسحراب جافيد وشخصان لم تحدد هويتهما، ألقي القبض عليهم وأُطلق عليهم النار في وقت لاحق وقُتلوا في ناظم أباد؛ ومحمد كامل المعروف باسم محمد حنيف، الذي عُذب وقُتل في حيدر أباد؛ وناصر حسين وعارف حسين، وهما من أقارب مؤسس وزعيم حركة مهاجر قومي، اللذان أُلقي القبض عليهما وأُعدما في غاداب؛ وفيروز الدين المعروف باسم وصي الدين، ومحمد علي المعروف باسم محمد أيوب، وبيرفيز أخطر قورشي المعروف باسم محمد اشتياق، الذين قُتلوا في كراتشي؛ وفهيم فاروقي المعروف باسم فهيم الكوماندو، وزيشان حيدر عابدي ويوسف رضوان، الذين أُلقي القبض عليهم وأُعدموا في ناظم اباد؛ ومختار مسيح الذي عُذب حتى الموت أثناء احتجازه في لاهور؛ ومحمد أحمد الذي تُوفي نتيجة لرفض إعطائه العلاج الطبي المناسب؛

(ج) أشخاص أُفيد أنهم قُتلوا على أيدي أفراد مجموعة حقيقي، وهي جماعة مسلحة يُدعى أنها تحظى بتأييد الحكومة: راشد علي معراج، الذي اختُطف من محله على أيدي ثلاثة من أفراد مجموعة حقيقي حُددت هويتهم وأُطلق عليه النار فيما بعد وقُتل.

٣٧٢- وعلاوة على ذلك، فإن المقرر الخاص، بالاشتراك مع المقرر الخاص المعني بالتعذيب والمقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين، السيد بارام كوماراسوامي، قد أحالوا إلى الحكومة ادعاءات بشأن انتهاك الحق في الحياة لـ: نظام أحمد، وهو قاض سابق من محكمة السند العليا وعضو في مجلس نقابة محامي باكستان، وابنه نديم أحمد. وأُفيد أن الاثنين قد قُتلا على أيدي مهاجمين لم تُحدد هويتهم بعد أن تلقى نظام أحمد تهديدات بالقتل من مجهولين. وقد اُدعي أن هذه التهديدات قد أُبلغت للسلطات ولكن لم يجر اتخاذ أي خطوات للتحقيق أو لتوفير الحماية (١٦ تموز/يوليه ١٩٩٦).

المتابعة

٣٧٣- قام المقرر الخاص، في رسالة متابعة، بتذكير الحكومة بالثلاثة نداءات العاجلة المـُرسلة في عام ١٩٩٦ وبالادعاءات الأخرى المـُرسلة في عامي ١٩٩٥ و١٩٩٦ والتي لم يرد عليها حتى ذلك الحين أي ردود.

الملاحظات

٣٧٤- يأسف المقرر الخاص لكون الحكومة لم ترد حتى وقت الانتهاء من وضع هذا التقرير على أي من الادعاءات الكثيرة المحالة خلال عام ١٩٩٥، ولا على أي ادعاء أُرسل خلال عام ١٩٩٦.

٣٧٥- ويشعر المقرر الخاص بالقلق إزاء العدد الكبير المستمر من التقارير التي ترد بشأن حالات الإعدام خارج نطاق القضاء أو بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي في باكستان، بما في ذلك حالات الوفاة العديدة أثناء الحبس. وقد أخفقت استراتيجيات الحكومة الرامية إلى مكافحة انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها الشرطة والموظفون المكلفون بإنفاذ القوانين وقوات الأمن والقوات الجوالة شبه العسكرية فضلاً عن التجاوزات الخاصة بحقوق الإنسان المرتكبة على أيدي مجموعات المعارضة المسلحة، في توفير أي حماية للنشطاء السياسيين وللصحفيين وللمدنيين العاديين، ولذلك فإن المقرر الخاص يحث الحكومة على اتخاذ التدابير الضرورية لتحسين هذه الحالة.

بابوا غينيا الجديدة

المعلومات الواردة والرسائل الموجهة

٣٧٦- أحال المقرر الخاص ادعاءات بحدوث انتهاكات للحق في الحياة بشأن بامبام ليجيتاي، و باتريك توتنو، و نينو رويتوا، وماري باتيري، وباتريك أوتوتنو وعمره ١٦ عاماً، وتشارلز أونا وعمره ١٥ عاماً، ودافيد نوسيراو وعمره ٧ سنوات، وجوزيفين بيتي وعمرها ٤ سنوات، وتيريزيا مونتا وعمرها ٩ سنوات، وبيروكي سيرو، وعمرها ١١ عاماً، وأندرو ساريرين وعمره عام واحد، وأوسيا وعمره ٨ شهور فقط، ومدنيون عـُزل أُفيد أنهم قـُتلوا في ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ على أيدي ١٦ فرداً من أفراد قوة دفاع بابوا غينيا الجديدة و"قوات المقاومة" في قرية سيمبو، بوين، في بوغانفيل. ووفقاً للمعلومات الواردة، فإنه كان من بين الضحايا ثمانية قـُصر، من بينهم طفل عمره ثمانية أشهر (٢ نيسان/أبريل ١٩٩٦).

المتابعة

٣٧٧- وجه المقرر الخاص رسالة يـُذكـّر فيها الحكومة بالحالات المرسلة خلال عامي ١٩٩٥ و١٩٩٦ والتي لم يصل بشأنها رد بعد. وطلب المقرر الخاص إلى الحكومة أيضاً أن تستجيب للتوصيات المقدمة في التقرير الموضوع عن بعثته إلى جزيرة بوغانفيل التابعة لبابوا غينيا الجديدة وأن تبلغه بالخطوات التي اتـُخذت لتنفيذها.

الملاحظات

٣٧٨- يأسف المقرر الخاص لكون حكومة بابوا غينيا الجديدة لم تقدم، حتى وقت الانتهاء من وضع هذا التقرير، أي رد بشأن أي من الحالات المرسلة خلال عامي ١٩٩٥ و١٩٩٦، ولا على طلبه الحصول على معلومات فيما يتعلق بالتوصيات المقدمة في التقرير الموضوع عن بعثته إلى ذلك البلد.

٣٧٩- ويشعر المقرر الخاص بالقلق لكون حكومة بابوا غينيا الجديدة قد اتخذت في آذار/مارس ١٩٩٦ القرار القاضي بإزالة وقف إطلاق النار في بوغانفيل بسبب حدوث طفرة في عمليات قتل المدنيين وأفراد قوات الأمن التابعة للحكومة على أيدي جيش بوغانفيل الثوري. ويدعو المقرر الخاص في هذا الصدد جميع الأطراف في النزاع إلى أن تحترم في جميع الأوقات الحق في الحياة الخاص بجميع غير المقاتلين.

٣٨٠- وعَلِم المقرر الخاص أيضاً مع الأسف البالغ بما حدث في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ من قيام مهاجمين لم تُحدد بعد هويتهم بقتل ثيودور ميريونغ، وهو رئيس وزراء حكومة بوغانفيل الانتقالية ومدافع قوي عن السلام بين الحكومة وجيش بوغانفيل الثوري. وكان ثيودور ميريونغ مفيداً إلى أبعد حد أثناء زيارة المقرر الخاص إلى بوغانفيل. ويشعر المقرر الخاص بالقلق إزاء الآثار السلبية لاغتياله على عملية إحلال السلم وعلى حالة حقوق الإنسان في بوغانفيل.

باراغواي

٣٨١- أحال المقرر الخاص إلى حكومة باراغواي اتهاماً بشأن انتهاك الحق في الحياة لـ: موديستو باريتو وعمره ٨٤ عاماً، والذي يُدعى أنه قد أُغتيل في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ في مقر إقامته في فولكان كوي على أيدي رجال مسلحين لم تُحدد هويتهم قاموا بإطلاق النار عليه مما أدى إلى وفاته. ووفقاً للمعلومات الواردة، فإن الضحية كان والد اثنين من الصحفيين المعروفين كانا يقومان بإجراء تحقيقات بخصوص الإتجار بالمخدرات والفساد في باراغواي. وقد أُشير إلى أن وفاته يمكن أن تكون لها علاقة بعمل ابنيه وأن مرتكبي جريمة الاغتيال يُعتقد أنهم أشخاص يتأثرون مباشرة من الاتهامات الخاصة بالفساد الموجهة من جانب ابني الضحية.

بيرو

المعلومات الواردة والرسائل الموجهة

٣٨٢- في حين أن الاتهامات الواردة إلى مكتب المقرر تشير فعلاً إلى أنه قد حدث فيما يبدو انخفاض في عدد انتهاكات الحق في الحياة، فإن حالات الإعدام خارج نطاق القضاء أو بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي ما زالت تحدث في بيرو. وتشير هذه التقارير بوجه خاص إلى حالات وفاة ناجمة عن التعسف في استعمال القوة من جانب قوات الأمن، وكذلك إلى حالات الوفاة أثناء الاحتجاز.

٣٨٣- وأثناء الأشهر الأولى لعام ١٩٩٦، تلقى المقرر الخاص عدداً مرتفعاً من الرسائل الواردة من منظمات ومؤسسات مختلفة تُعرب فيها عن الخوف مما يمكن أن يحدث في مجتمع بيرو من آثار يمكن أن تترتب

على تطبيق قانون العفو وما ينطوي عليه من إفلات من العقوبة. وقد ذُكرت في هذه الرسائل ضرورة إلقاء الضوء على انتهاكات حقوق الإنسان التي تحدث في بيرو وطُلب فيها تحقيق العدل لأسر الضحايا، بسبب الجرائم المرتكبة سواء من جانب قوات الأمن أو من جانب قوات الدرب المضيء والجماعات المسلحة الأخرى.

٣٨٤- وأرسل المقرر الخاص نداءً عاجلاً إلى حكومة بيرو يطلب فيه إلى السلطات اتخاذ جميع التدابير الضرورية من أجل حماية الحق في الحياة والسلامة البدنية لـ: غلوريا كانو ليغوا، وهي محامية ذات علاقة بفريق الدفاع والمشورة الريفية، وبالمنسق الوطني لحقوق الإنسان، وكذلك بوصفها محامية مدافعة عن أحد الناجين من مذبحة باريوس ألتوس، بعد أن وُجهت إليها تهديدات ومضايقات (٢٢ نيسان/أبريل ١٩٩٦).

٣٨٥- وأحال المقرر الخاص أيضاً الشكاوى التالية المتعلقة بانتهاكات الحق في الحياة:

(أ) أُفيد أن الأشخاص التالية أسماؤهم قد ماتوا أثناء احتجازهم لدى الشرطة: ماريو بولامينو غارسيا، الذي مات في سانتا فيليشيا في آذار/مارس ١٩٩٦؛ وخوسيه يوخينيو تشامايا روماخاريس، الذي احتجزه أفراد من شرطة مركز شرطة سانتا فيليشيا، في ضواحي قسم مولينا، وأحضروه إلى قسم الشرطة حيث عُذب. ووفقاً للمعلومات الواردة، فإنه قد مات بالسكتة القلبية، بعد أن غمسوا رأسه على نحو متكرر في الماء.

(ب) أُفيد أن الأشخاص التالية أسماؤهم قد ماتوا على أيدي الشرطة: هنري يابار روساليس، وعمره ١٥ عاماً، وهيلديبراندو كوادروس لوبيث، وعمره ٢١ عاماً واللذان ماتا متأثرين بجروح ناجمة عن إطلاق الرصاص أثناء تدخل الشرطة في مواجهة بين مجموعتين من مؤيدي ناديين مختلفين لكرة القدم في حي برينيا، بليما، في ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٦.

(ج) أُفيد أن أفراداً من الجيش قد تسببوا في قتل الأفراد التالية أسماؤهم: إنداليثيو بوماتانتا، الذي مات في نيسان/أبريل ١٩٩٥، عندما وصل نحو ١٥ فرداً من أفراد البحرية الحربية التابعة لبيرو إلى منزل أسرة بوماتانتا في حي بادري آباد، بطريق خورخي باسادري، بمحافظة أوكايالي، في منطقة أحراج بيرو وأشعلوا النار في المنزل. ونُقل الضحية وهو ما زال على قيد الحياة إلى مستشفى بوكالبا الإقليمي، ومات بعد ذلك بأربعة أيام نتيجة للحروق التي أُصيب بها.

الرسائل الواردة

٣٨٦- أبلغت حكومة بيرو المقرر الخاص بأن ضباط الصف بالشرطة الوطنية لبيرو، المسؤولين عن موته قد وُضعوا خارج نطاق الخدمة العاملة كإجراء تأديبي ووُجهت إليهم اتهامات أمام النيابة العامة الاقليمية في باسكو. وأبلغت في رسالة لاحقة أن أفراد الشرطة الضالعين في هذه الحالة محتجزون في منشأة سيرو باسكو العقابية. وأُبلغ أيضاً أن وفاة "خوستنيانو هورتادو توري" ترجع، حسب التاريخ الاكلينيكي، إلى المرض. وقيل إن الحكومة قد أثبتت أن هذا الشخص لم يخضع قط للتعذيب (٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ و١٤ أيار/مايو ١٩٩٦).

٣٨٧- وفيما يتعلق بالرسالة العاجلة التي وُجهت لصالح كانو ليغوا (انظر الوثيقة E/CN.4/1996/4، الفقرة ٣٨٣(ج))، وهي محامية تدافع عن أحد الناجين من مذبحة باريوس آلتوس، وموظفة في الشرطة الوطنية لبيرو بالإدارة الوطنية لأمن الدولة فإنها قد قوبلت هي و"روسا روخاس بوردا". ووفقاً للمعلومات الواردة، لم يجر منحهما خدمة أمن شخصي لكونهما تخرجان عن نطاق الأحكام القانونية ذات الصلة. وقد وُجّهتا إلى الإجراءات اللازم اعتمادها والتدابير اللازم الاضطلاع بها. وأُبلغ المقرر الخاص بأنه لم تعد تحدث تهديدات جديدة (٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥).

٣٨٨- وفيما يتصل بالتهديدات التي عانت منها أنطونيا ساكويكوراي سانتشيس، أبلغت حكومة بيرو المقرر الخاص بأن الشرطة الوطنية لبيرو قد أجرت تحقيقات ولكن لم يتم التوصل إلى نتائج. ولم يوجد أي علم بإعادة تكرار التهديدات. ومع ذلك فإنه قد وُفر لها الأمن عن طريق الدوريات المتنقلة. وفي هذا الاتجاه نفسه، بدأت النيابة الاقليمية المختلطة لمنطقة بونو في إجراء التحقيقات ذات الصلة بشأن تهديدات القتل الموجهة ضد تيتو غيدو غاليغوس. وطُلب أن توفر له الضمانات الضرورية من أجل ضمان سلامته البدنية. وفيما يتعلق بموت القاصر ينيويري أنطونيو تشيهوالا كروس، أُبلغ بأنه قد توفي نتيجة لوقوعه ضحية لمرض الكزاز (التيتانوس). وكان قد قدم نفسه على أنه موظف في الكتيبة الهندسية رقم ١ للقيام بمهام إدارية، ولكنه لم يشترك قط في أي أعمال قتال (٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥).

٣٨٩- وأبلغت الحكومة أيضاً أنه فيما يتعلق بحالة سيزار ألفونسو راميريس بينتشي، التي أُحيلت إلى الحكومة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، حُفظ التحقيق الذي تلا ذلك والذي وُجه ضد الملازم المسؤول بسبب التنازل عن الدعوى الجنائية تطبيقاً لقانون العفو (١٤ شباط/فبراير ١٩٩٦).

٣٩٠- وأُبلغ المقرر الخاص أيضاً أنه قد صدر في ٨ آب/أغسطس ١٩٩٥ القانون الأساسي لمكتب أمين المظالم، وفقاً لدستور بيرو الصادر في عام ١٩٩٣ الذي أنشأ هذا المنصب. وترى الحكومة أن ذلك يشكل خطوة أكثر نفاذاً للجهود الرامية إلى توطيد سريان دولة القانون وتوطيد الاحترام الكامل لها ولحقوق الإنسان والحريات الأساسية في بيرو (١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٦).

٣٩١- وفيما يتعلق بتهديدات القتل التي وردت بخصوص رودولفو روبليس إسبينوسا، شرحت الحكومة للمقرر الخاص أنه لم يتسن تحديد هوية مرتكبي هذه التهديدات. وأبلغت أيضاً بأنه قد قُدّمت ضمانات شخصية لحماية السلامة البدنية للشخص موضع التهديد (١٤ أيار/مايو ١٩٩٦).

الملاحظـــات

٣٩٢- يشكر المقرر الخاص حكومة بيرو على المعلومات المقدمة منها. وما زال يشعر المقرر الخاص بالقلق بسبب الشكاوى الخاصة بانتهاكات الحق في الحياة والتهديدات بالقتل التي ظلت تُوجَّه ضد المحامين الممثلين لضحايا انتهاكات الحق في الحياة، وهو يحث السلطات على اعتماد جميع التدابير الضرورية من أجل تمكّن جميع الأشخاص العاملين بصورة مباشرة في مجال الإجراءات القضائية من ممارسة مهامهم بحرية، وأن تُمنح لهم عند الضرورة الحماية من جانب الدولة. وهو يأسف لملاحظة ما جاء في ردود الحكومة من حفظ القضايا تطبيقاً لقانون العفو، ويؤكد على التزام الحكومة بالتحقيق بشكل شامل ونزيه في الانتهاكات

المفترضة للحق في الحياة، وبتحديد هوية المسؤولين عن هذه الانتهاكات وتقديمهم إلى العدالة، فضلاً عن منح تعويض كاف للضحايا أو لأسرهم.

الفلبيـــن

المعلومات الواردة والرسائل الموجهة

٣٩٣- وفقاً للتقارير الواردة، فإن انتهاكات الحقوق المدنية والسياسية ما زالت تحدث في الفلبين، بما في ذلك حالات إعدام خارج نطاق القضاء أو بإجراءات موجزة أو إعدام تعسفي، وهي تحدث أحياناً في شكل اغتيالات. وفي هذا الصدد، أحال المقرر الخاص ادعاءات بانتهاكات الحق في الحياة بشأن الأشخاص الـ ٢٢ التالية أسماؤهم:

(أ) بيدرو زيرنا، وعمره ٨٦ عاما، و مارسيانا زيرنا، إينارسيسا، و أيغيل زيرنا وعمره ٩ سنوات، وبريندا في وعمرها ٦ سنوات، وكريسلين وعمرها ٤ سنوات، ومينيلين وعمرها سنتان، هم جميعاً أفراد أسرة واحدة أُفيد أنهم قُتلوا في ٩ شباط/فبراير ١٩٨٦ في بوينافيستا، في نيغروس الشرقية، على أيدي منظمة المتطوعين المدنيين، وهي مجموعة من المواطنين تعمل كمجموعة شبه عسكرية تحظى بموافقة الحكومة وتنهض بمهمة وقف أنشطة المتمردين في المنطقة؛

(ب) شيروين أبالورا وعمره ١٧ عاماً، وراي أبالورا، و كارليتو آلاب - آب، و جويل آمورا، و ويلبور إيكاميل، و مانويل مونتيرو، و باسيفيكو مونتيرو، و جيفي ريديلياس، و رولاندو سيبلون، و ميلويبرني سروندا، و جيري مونتيبون المعروف باسم أليكس نيري المعروف باسم هيرمي ساورا، ويُدَّعى أنهم جميعاً أفراد عصابة إجرامية يُطلق عليها اسم "كوراتونغ باليلينغ" (Kuratong Baleleng)، أُفيد أنهم قُتلوا في ١٨ أيار/مايو ١٩٩٥ في مدينة كيزون على أيدي أفراد من فريق مهام الاستخبارات لمكافحة سرقة المصارف. ووفقاً للمعلومات الواردة، فإنهم بعد إلقاء القبض عليهم في ١٧ أيار/مايو قد قُتلوا جميعا عندما قام أفراد فريق المهام بإطلاق النار على السيارة "الفان" التي تركوا فيها جميع الأشخاص المذكورة أسماؤهم أعلاه مربوطين ومقيدة أيديهم؛

(ج) غيما سوردونا - سيبلون، وهي عضو مزعوم في عصابة "كوراتونغ باليلينغ"، أُفيد أنها قد وُجدت ميتة في ١٩ أيار/مايو ١٩٩٥ في قرية سيل - كاس، في لاغونا. وأُفيد أنه قد أُلقي القبض عليها في ١٧ أيار/مايو ١٩٩٥ من جانب أفراد في اللجنة الرئاسية لمكافحة الجريمة وشوهدت لآخر مرة في ١٨ أيار/مايو أثناء الحبس لدى الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين والذين ألقوا القبض عليها؛

(د) ويلسون سوروندا، وهو الزعيم المزعوم لعصابة "كوراتونغ باليلينغ"، الذي أُفيد أن أفراد اللجنة الرئاسية لمكافحة الجريمة قد قتلوه أثناء وجوده بالحبس؛

(هـ) غاري دالايهون، وهو طفل من أطفال الشوارع عمره ١٦ عاماً، أُفيد أن ثلاثة أفراد من الشرطة الوطنية للفلبين قد قتلوه في ٢٣ تموز/يوليه ١٩٩٣ بينما كان محبوساً لديهم. ووفقاً للمصدر، وعلى

الرغم من وجود أدلة قوية تشير إلى هوية مرتكبي الجريمة، فإنه لم يجر تحقيق دقيق ولم يُقدَّم هؤلاء الأشخاص إلى العدالة؛

(و) فرديناند رييس، وهو محام يُعنى بحقوق الإنسان وصحفي، اُدعي أنه قد أُطلق النار عليه فقُتل في ١٢ شباط/فبراير ١٩٩٦ في مدينة ديبولوغ على يدي مهاجم لم تُحدد هويته، ربما من أجل إسكات نقده للسياسة الحكومية؛

الرسائل الواردة

٣٩٤- قدمت الحكومة رداً بشأن معظم الحالات التي أُحيلت خلال عام ١٩٩٥. وفيما يتعلق بحالة كونتشيتا باخاو، التي أُفيد أنها قد ماتت نتيجة للإصابات التي عانت منها عقب إلقاء القبض عليها، ردت الحكومة قائلة إن قضيتها قد حُفظت للافتقار إلى الأدلة بخصوص الادعاء عقب توفر شهادات شهود ادعوا أن الضحية قد قفزت فجأة من سيارة متحركة من سيارات دوريات الشرطة عندما كانت تبطئ السرعة. وبالإضافة إلى ذلك، ردت الحكومة بخصوص حالة أنييتو دي ريجينو، مبلغة المقرر الخاص بأن الإدعاءات التي تفيد أن أحد أفراد الوحدات الجغرافية التابعة لقوات المواطنين المسلحة قد أطلق النار عليه وقتله هي ادعاءات غير صحيحة. وبخصوص مونيتا دين، التي أفيد أن أفراداً من قوات الأمن المسلحة التابعة لفرقة تحسين الأراضي الخاصة بشركة الأخشاب الفلبينية الأمريكية، ذكرت الحكومة أن هذه الحالة هي قيد التحقيق ولكن المشتبه الرئيسي فيها لم يُوجَّه إليه الاتهام بعد بسبب أنه لم يُقبض عليه بعد (٧ حزيران/يونيه ١٩٩٦).

٣٩٥- وقدمت الحكومة ردوداً أيضاً بخصوص جميع الحالات التي أحالها المقرر الخاص خلال عام ١٩٩٦. وأبلغت الحكومة المقرر الخاص بأن حالة فرديناند رييس هي قيد التحقيق، ولكنه توجد أسباب تحمل على الاعتقاد بأن قتله غير مرتبط بعمله كمدافع عن حقوق الإنسان، بل إنه بدلاً من ذلك يتسم بطبيعة خاصة ويرتبط بدفاعه عن قضية من القضايا كمحام. وبخصوص حالة بيدرو زيرنا، و ماكرينا زيرنا، إنارسيسا، و أيغيل زيرنا، و بريندا في، و كريسلين، و مينيلين، أكدت الحكومة العناصر الرئيسية للإدعاء الذي أُحيل إليها وذكرت أن هذه الحالة هي بين يدي العدالة (١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦). وأبلغت الحكومة المقرر الخاص أيضاً بأن حالة غاري دالايهون هي بين يدي العدالة، وأنه جرى الآن احتجاز ثلاثة أشخاص مشتبه فيهم، اُتهموا في جملة أمور بجريمة القتل وأنه قد حدد لموعد الجلسات الخاصة بهذه القضية أول شهرين من عام ١٩٩٧ (١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦).

٣٩٦- وفيما يتعلق بالادعاءات المحالة خلال عام ١٩٩٦ بشأن حالات الإعدام خارج نطاق القضاء أو بإجراءات موجزة والإعدام التعسفي لـ: ويلسون سوروندا، و غيما سوروندا سيبلون، و شيروين أبالورا، و راي أبالورا، و كارليتو آلاب - آب، و جويل آمورا، و ويلبور إيكاميل، ومانويل مونتيرو، وباسيفيكو مونتيرو، و جيفي ريديلياس، و رولاندو سيبلون، ومليويبرين سوروندا، وجيري مونتيبون المعروف باسم اليكس نيري أو هيرمي ساورا، وجميعهم أفراد بعصابة كوراتونغ باليلينغ، ذكرت الحكومة في رد أولي أن هذه القضية بين يدي العدالة (٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦). ثم قدمت الحكومة رداً تبلغ فيه المقرر الخاص بأن الضباط والجنود المسؤولين عن قتلهم قد وُضعوا في حالة عدم خدمة في انتظار تقرير الدعوى الجنائية ضدهم، وبأن الأمر الصادر من طريق المدعين العامين بتخفيض مستوى الاتهامات الموجهة ضد كبار الضباط كان

سبباً من أسباب الشك في إخلاص ومصداقية المدعين العامين. وذُكر أيضاً أن مرتكبي هذه الجرائم لم يُقدَّموا بعد إلى العدالة نتيجة للأمر الصادر من ساندياغانبايان بإعادة الدعوى إلى محكمة الموضوع الاقليمية، وهو ما شكك فيه المدعون الخاصون في مكتب أمين المظالم وذلك في طلب قدموه للمحكمة المذكورة (١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦).

المتابعـــة

٣٩٧- وجه المقرر الخاص رسالة يذكر فيها الحكومة بالحالات التي أُرسلت من قبل خلال العام والتي لم يرد بشأنها رد بعد وطلب فيها معلومات إضافية عن حالتي "أنييتو دي يجينو" و"نونيتا دين". وبخصوص الحالة الأولى، طلب المقرر الخاص مزيدا من المعلومات فيما يتعلق بالتحقيق الذي أُجري، بينما طلب إلى الحكومة، فيما يخص الحالة الثانية، إبلاغه بالخطوات الجاري اتخاذها من جانب السلطات المختصة لإلقاء القبض على المشتبه فيه في هذه الحالة.

الملاحظـــات

٣٩٨- يرغب المقرر الخاص في أن يعرب عن تقديره لما أبدته حكومة الفلبين من استعداد للتعاون مع ولايته، وخاصة عن طريق تقديم ردود صريحة وتفصيلية على الادعاءات المحالة. ويدعو المقرر الخاص الحكومة إلى تقديم جميع المسؤولين عن انتهاكات الحق في الحياة إلى العدالة، وإلى تقديم تعويض إلى الضحايا أو أسرهم واتخاذ جميع التدابير الضرورية لمنع تكرار وقوع هذه الانتهاكات.

بولنـــدا

٣٩٩- أُبلغ المقرر الخاص أن البرلمان قد رفض في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ مشروع قانون يهدف إلى رفع الوقف الاختياري لعمليات الإعدام في الحالات المحكوم عليها بالإعدام والساري مفعوله منذ تموز/يوليه ١٩٩٥.

رومانيـــا

الرسائل الواردة

٤٠٠- أبلغت الحكومة الرومانية المقرر الخاص بأن ألفريد بانا قد عُثر عليه ميتاً في منزله عقب معاملة سيئة عانى منها في ٣ تموز/يوليه ١٩٩٥ أثناء حبسه لدى الشرطة. ويشهد تشريح الجثة القانوني، الذي أُمِر به عقب فتح التحقيق من جانب نيابة بوخارست، على أن جثة المتوفي لا تحمل أي آثار عنف وأن وفاته ترجع إلى أزمة قلبية توقف فيها عن التنفس (٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦).

المتابعـــة

٤٠١- كان المقرر الخاص قد أرسل قبل ذلك رسالة إلى الحكومة مذكراً إياها بأنه لم يرد أي رد بخصوص الادعاءات المتعلقة بوفاة ألفريد بانا والمحالة إلى الحكومة في عام ١٩٩٥.

الاتحاد الروسي

المعلومات الواردة والرسائل الموجهة

٤٠٢- واصل المقرر الخاص، خلال النصف الأول من عام ١٩٩٦، تلقي تقارير تشير إلى حدوث انتهاكات منهجية لحقوق الإنسان وللقانون الإنساني الدولي من جانب القوات الروسية في جمهورية الشيشان. وأشارت المعلومات الواردة إلى أن ٠٠٠ ٣٠ مدني قد قُتلوا في الصراع وأن مجموع عدد الوفيات المتصلة بالحرب في غروزني وحدها يمكن تقديره بقرابة ٠٠٠ ٢٧ شخص.

٤٠٣- ووفقاً للمعلومات الواردة، فإن القوات الروسية كانت تستهدف بصورة منهجية المدنيين والمنشآت المدنية، بما في ذلك المستشفيات والمدارس والمساجد، وأن العمليات العسكرية الروسية لم تكن تتناسب مع هجمات المتمردين. وأُفيد أن ذلك قد أدى إلى وقوع عدد كبير من الاصابات في صفوف السكان المدنيين. وأشارت التقارير أيضاً إلى أن السكان المدنيين لم يتلقوا حماية من القوات الروسية. وذُكر في هذا الصدد أن السكان لم يُعطَوا وقتاً كافياً لترك المدن عن طريق ما يُسمى بـ "الممر الإنساني". وأشارت بعض التقارير أيضاً إلى أن السكان المدنيين لم يكونوا على علم بوجود مثل هذا الممر أو لم يكونوا متأكدين من موقعه على وجه الدقة. وعلاوة على ذلك، فإن المعلومات الواردة تشير فيما يبدو إلى أن القوات الروسية كانت تستخدم العنف على نطاق واسع ضد غير المقاتلين في منطقة النزاع، مما نتج عنه ارتكاب انتهاكات إضافية للحق في الحياة.

٤٠٤- ووُجِّهت عناية المقرر الخاص في هذا الصدد إلى أن القوات الروسية المسؤولة عن انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي قد استمرت في التمتع بالإفلات من العقوبة. ووفقا للمعلومات الواردة، فإن المسؤولين عن المذبحة التي وقعت في ساماشكي في ٧-٨ نيسان/أبريل ١٩٩٥، التي أفيد أن أكثر من مائة رجل وامرأة وطفل قد قُتلوا فيها في عملية عقابية قامت بها القوات الخاصة الروسية، لم يُقدَّموا إلى العدالة. وأشارت التقارير الواردة أيضاً إلى أنه لم يسمح لا للسلطة القضائية ولا للشرطة التابعتين للادارة الشيشانية في غروزني أن تشترك في إجراء تحقيق أو أن تقاضي على الشكاوى المحلية الموجهة ضد القوات الروسية. وعلاوة على ذلك فإنه قد أُفيد أن السلطات الاتحادية لم تبلغ حتى وزارة العدل ووزارة الداخلية الشيشانيتين بما إذا كان يجري اتخاذ أي إجراء في شأن هذه الشكاوى، بما في ذلك الشكاوى التي اتهم فيها شهود عياد على سبيل المثال القوات الروسية بإطلاق النيران على الركاب في سيارات عند نقاط التفتيش، مما تسبب في وفاة العديد من المدنيين.

٤٠٥- ويدرك المقرر الخاص أيضاً أن الاعتداءات على حق الحياة للمدنيين تُرتَكب أيضاً من جانب قوات شيشانية.

٤٠٦- وللاطلاع على تحليل متعمق لحالة حقوق الإنسان في الشيشان، يشير المقرر الخاص إلى تقرير الأمين العام عن حالة حقوق الإنسان في جمهورية الشيشان (E/CN.4/1997/10).

٤٠٧- وبالإضافة إلى ذلك، تلقى المقرر الخاص عدة تقارير في شأن تطبيق عقوبة الإعدام. ووفقاً للمعلومات الواردة، فإنه ما زال يجري تطبيق أحكام بعقوبة الإعدام من جانب الاتحاد الروسي منذ الانضمام إلى مجلس أوروبا في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٦، وهي المناسبة التي تعهدت فيها الحكومة بفرض وقف اختياري فوري على تنفيذ عقوبة الإعدام وبأن تلغي عقوبة الإعدام في ظرف ثلاث سنوات.

٤٠٨- وفيما يتعلق بحالة الصراع في جمهورية الشيشان، أحال المقرر الخاص أربعة نداءات عاجلة إلى حكومة الاتحاد الروسي، لصالح المذكورين أدناه:

(أ) السكان المدنيون في سيرنوفودسك، فقد أوضحت المعلومات الواردة أن عدداً غير معروف من المدنيين قد قُتل نتيجة لهجمات شنتها القوات الروسية بعد أن دخلت هذه القوات المدينة في ٢ آذار/مارس ١٩٩٦. وأشارت التقارير الواردة أيضاً إلى أن سيرنوفودسك قد حوصرت تماماً لمنع هروب ١٤ ٠٠٠ نسمة يعيشون في المدينة، من بينهم كثير من الأشخاص المشردين من أنحاء أخرى من الشيشان. وقد أرسل المقرر الخاص هذا النداء العاجل بصورة مشتركة مع الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأشخاص النازحين داخلياً، السيد فرانسيس دينغ (٧ آذار/مارس ١٩٩٦)؛

(ب) المدنيون في سيرنوفودسك وساماشكي، بعد تلقي معلومات أشارت إلى أن القوات الروسية قد قصفت بالقنابل قرية ساماشكي وهاجمتها وأن الهجمات وعمليات القتل المتعمدة التي قامت بها القوات الروسية في سيرنوفودسك قد أسفرت عن وقوع عدد كبير من الاصابات بين المدنيين. وأرسل المقرر الخاص هذا النداء العاجل بصورة مشتركة مع المقرر الخاص المعني بالتعذيب والممثل الخاص للأمين العام المعني بالأشخاص النازحين داخلياً (٢٠ آذار/مارس ١٩٩٦)؛

(ج) المدنيون في مدينة شالي وعددهم ٠٠٠ ٥٠. فقد أعربت التقارير الواردة عن الخوف من أن تستمر الهجمات العشوائية من جانب القوات الروسية التي بدأت في ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٩٦ وذلك على الرغم من اتفاق السلام الموقع بين حكماء المدينة والقوات الروسية، على نحو ما ذُكر أنه قد حدث في قرية شيشكي، التي هاجمتها الطائرات الروسية بعد عدة أيام من توقيع المواطنين اتفاق سلام مع القوات الروسية (٢ أيار/مايو ١٩٩٦)؛

(د) السكان المدنيون في غروزني. فقد أشارت المعلومات الواردة إلى أن عدداً كبيراً من الأشخاص قد قُتلوا منذ ٦ آب/أغسطس ١٩٩٦، عندما تفجر قتال عنيف في غروزني، وأن القتال مستمر حيث ادُّعي أن الآلاف من المدنيين قد حُصِروا في مناطق المدينة (٢٠ آب/أغسطس ١٩٩٦).

٤٠٩- وأرسل المقرر الخاص أيضاً ادعاءات بانتهاكات الحق في الحياة في جمهورية الشيشان وذلك بخصوص شخصين حُددت هويتهما وقرابة ٥٠٠ شخص لم تُحدد هوياتهم كما يلي: أسهوت أكوبوفيتش ساخنازاريان، وهو سائق شاحنة يعمل لدى المنظمة الإنسانية "أطباء بلا حدود"، والذي أُفيد أنه قُتل في ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ عندما هُوجمت شاحنته؛ وناتاليا ألياكينا، وهي صحفية تعمل لدى مجلة ألمانية، أُفيد أنها قُتلت في ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٥ في سيارتها بالقرب من بودينوفسك بعد مغادرتها نقطة تفتيش أُفيد أن قوات وزارة الداخلية قد وافقت عندها على مستنداتها؛ كما أُفيد أن سبعة مدنيين لم تُحدد هوياتهم قد قُتلوا في ١٩ آذار/مارس ١٩٩٦ على أيدي القوات الروسية أثناء تفتيش منزل في

ساماشكي، عندما قامت هذه القوات بإلقاء قنابل على مجموعة من ٣٣ شخصاً تحتمي بفناء ذلك المنزل؛ و٢٨ مدنياً لم تُحدد هوياتهم من بينهم، حسبما اُدعي، بعض الأطفال، أُفيد أنهم قُتلوا في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ في قرية بوشني شو نتيجة للقصف بالقنابل من جانب ثماني طائرات مقاتلة؛ و٢٦٧ مدنياً لم تُحدد هوياتهم أفيد أنهم قُتلوا فيما بين ١٤ و٢٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ في مدينة غوديرمز، وما يقرب من ٢٠٠ مدني لم تُحدد هوياتهم قُتلوا في قرية ساماشكي في الأسبوع التالي لـ ١٤ آذار/مارس ١٩٩٦، واُدعي أن إصاباتهم حدثت بصورة رئيسية نتيجة للهجمات العشوائية وغير المتناسبة التي شنتها القوات الروسية.

الرسائل الواردة

٤١٠- قدمت حكومة الاتحاد الروسي رداً بشأن عدة حالات ونداءات عاجلة أُرسلت خلال عامي ١٩٩٥ و١٩٩٦.

٤١١- ردت الحكومة على الادعاءات المتعلقة بانتهاكات الحق في الحياة والتي أُرسلت في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ بشأن ضحايا الهجمات العشوائية التي شنتها القوات الروسية على نيكي - خيتا، وإليستانجي، ونوجاي - يورت. وأبلغت الحكومة المقرر الخاص أن الأحداث التي أشار إليها كانت نتيجة مأساوية لعمليات عسكرية. وأشارت الحكومة أيضا إلى أن رد فعل القوات الحكومية كان مناسباً بالنظر إلى أن التشكيلات المسلحة التي كانت تقاتلها هذه القوات كانت مسلحة بأحدث أنواع الأسلحة، بما في ذلك سيارات مدرعة ومقذوفات مدفوعة صاروخياً. وفيما يتعلق بالضحايا المجهولين الـ٩٤ من قرية تاماشكي، أشارت الحكومة إلى ردها المؤرخ في ١٥ آب/أغسطس ١٩٩٥ والذي أُرسل استجابة للنداء العاجل المؤرخ في ٥ أيار/مايو ١٩٩٥، وفيه ذكرت أن عسكريين ومدنيين على السواء قد قُتلوا في المعركة التي تلت دخول القوات المسلحة الروسية القرية بعد أن فشلت عدة محاولات لنزع سلاح القرية بصورة سلمية. وأوضحت الحكومة أيضا أنها قد بدأت إجراء تحقيقات (٢٩ شباط/فبراير ١٩٩٦).

٤١٢- وقدمت الحكومة ردا أيضا على النداء العاجل الموجه إليها في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ لصالح سكان سيرنوفودسك المدنيين. وأوضحت الحكومة أن القرار القاضي بتطبيق عمليات تفتيش أكثر صرامة حول مدينة سيرنوفودسك قد اتُخذ بسبب ما يلي: '١' وفقا لمصادر الاستخبارات، كان أكثر من ٣٠٠ مقاتل من بين أشد المقاومين عنادا متجمعين في سيرنوفودسك، '٢' وكانت تجرى مظاهرات غير مرخص بها عند مشارف نقاط التفتيش التي أقامتها القوات الاتحادية، حيث كان يلاحظ وجود أفراد مسلحين في أوساط الصفوف الخلفية للمتظاهرين، '٣' وأن ممثلي الوحدات المسلحة بصورة غير قانونية هم وزعماء المدينة قد رفضوا جميع المقترحات التي تقدمت بها قيادة القوات الاتحادية بشأن تسليم الأسلحة طواعية وتسليم المقاتلين إلى وكالات إنفاذ القوانين (١٣ آذار/مارس ١٩٩٦).

٤١٣- وبخصوص النداء العاجل المرسل في ٢ أيار/مايو ١٩٩٦ لصالح المدنيين في مدينة شالي، أبلغت الحكومة المقرر الخاص بأنه لم ترد أي تقارير منذ ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٩٦ سواء من جانب ممثلي المجتمع المحلي أو من جانب وسائط الإعلام الجماهيرية تشير إلى أن القوات المسلحة الاتحادية قد قامت بتعريض سكان مدينة شالي لقصف عشوائي بالقنابل (١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٦).

٤١٤- وبالإضافة إلى ذلك، ذكرت الحكومة فيما يتعلق بالنداء العاجل المرسل في ٧ آذار/مارس ١٩٩٦ لصالح السكان المدنيين بمدينة سيرنوفودسك أن هذه المدينة، التي هي معقل من معاقل الجماعات المسلحة غير القانونية، قد هوجمت بعد أن فشلت محاولات لتسوية المشكلة بصورة سلمية وبأن الممرات قد تركت مفتوحة للسماح لمن يريد من بين السكان المدنيين مغادرة سيرنوفودسك بأن يفعل ذلك (٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦).

المتابعـــة

٤١٥- وجه المقرر الخاص رسالة إلى حكومة الاتحاد الروسي يطلب فيها معلومات إضافية فيما يتعلق بعدة حالات كان قد أحالها خلال عام ١٩٩٥.

٤١٦- وبخصوص النداء العاجل المشترك المرسل في ٥ أيار/مايو ١٩٩٥، فيما يتعلق بالأحداث التي وقعت في قرية ساماشكي، أبلغت الحكومة المقرر الخاص بأن مدنيين وعسكريين قد ماتوا في المعركة التي بدأت عندما دخلت القوات الروسية القرية. وقد أُرسل هذا الرد إلى المصدر الذي زود المقرر الخاص بمعلومات أخرى. وذكر المصدر أنه قد حدث، وفقا لما ذكره شهود عيان، أن قام أفراد القوات المسلحة الروسية بمنع النساء والأطفال من مغادرة القرية. ويدّعي المصدر أن معظم المدنيين، بمن فيهم كثير من النساء والأطفال، قد قُتلوا عندما بدأت القوات المسلحة الروسية هجومها قبل نهاية فترة الإنذار. وذكر المصدر أيضا أن القوات المسلحة الروسية، وفقا لما ذكره شهود عيان، راحت في الشوارع تقتل بصورة عشوائية من تجده في طريقها. وبالنظر إلى هذه التقارير، حث المقرر الخاص الحكومة على إجراء تحقيقات في الادعاءات المتعلقة بحالات إعدام المدنيين وعلى إبلاغه بنتائج هذه التحقيقات وبالإجراءات القضائية المتخذة ضد المسؤولين عن هذه الجرائم.

٤١٧- وفيما يخص رد حكومة الاتحاد الروسي المؤرخ في ٢٩ شباط/فبراير ١٩٩٦ والمرسل استجابة لعدة حالات أُحيلت في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، طلب المقرر الخاص إلى الحكومة إبلاغه بالتدابير التي اتُخذت في هذه الحالات على وجه التحديد بغية حماية المدنيين من الأخطار الناجمة عن العمليات العسكرية. وفيما يخص حالة سيرجي تاماروف، وحالة شخص لم تُحدد هويته قُتل في مدينة تسوتسين - يورت، طلب المقرر الخاص معلومات بشأن ما إذا كان قد أُجري تحقيق في هذه الادعاءات وإذا كان الأمر كذلك فما هي السلطة التي أجرته.

الملاحظات

٤١٨- يرغب المقرر الخاص في أن يشكر حكومة الاتحاد الروسي على الردود التي قدمتها. ويشعر المقرر الخاص بالقلق البالغ إزاء الإفلات من العقوبة الذي يتمتع به المسؤولون عن انتهاكات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الإنساني الدولي، وهي الانتهاكات التي تُرتكب في إطار النزاع القائم في جمهورية الشيشان. ويحث المقرر الخاص حكومة الاتحاد الروسي على ضمان تحديد هوية مرتكبي هذه الانتهاكات وتقديمهم إلى العدالة، وتقديم تعويض إلى الضحايا أو إلى أسرهم.

٤١٩- ويدعو المقرر الخاص أيضا حكومة الاتحاد الروسي إلى احترام الالتزامات التي تعهدت بها عند الانضمام إلى مجلس أوروبا في شباط/فبراير ١٩٩٦، وذلك بغرض وقف اختياري فوري على توقيع عقوبة الإعدام وباتخاذ الخطوات الضرورية لإلغاء عقوبة الإعدام خلال ثلاث سنوات من تاريخ الانضمام إلى ذلك المجلس.

رواندا

المعلومات الواردة والرسائل الموجهة

٤٢٠- كما هو الأمر في السنوات السابقة، تشير العلومات الواردة إلى العدد المرتفع لانتهاكات الحق في الحياة المرتكبة في إطار المواجهات بين أفراد الجيش الوطني الرواندي من ناحية، وجماعات المعارضة المسلحة، التي تتألف من أفراد الجيش الحكومي الرواندي السابق وأفراد الميليشيات الهامويين من الناحية الأخرى. وذُكر أن مناطق روهنجيري، وجيزني، وكيبوي متأثرة بذلك بشكل خاص. وأُبلغ المقرر الخاص بأن ٢٨٤ شخصا قد قُتلوا خلال شهر آب/أغسطس ١٩٩٦ في المقاطعات الأربع الواقعة على الحدود مع زائير. وذُكر أن أغلبية الضحايا هم من المدنيين العزل، ومن بينهم نساء وأطفال. وهكذا فإن أكثر من ٦٥٠ مدنيا قد وقعوا ضحايا لأعمال العنف هذه، حسبما ذُكر، فيما بين نيسان/أبريل وحزيران/يونيه ١٩٩٦. وذُكر أن ٤٧ مدنيا على الأقل قد قُتلوا في ١٣ تموز/يوليه في بلدة رامبا، أثناء عملية عسكرية قام بها الجيش الوطني الرواندي الذي قيل إنه قام بعد ذلك بمهاجمة مجموعة من القرويين فقتل ثلاثة أطفال ورضيعين.

٤٢١- وتشير معلومات مختلفة إلى اشتراك قوات الجيش الوطني الرواندي اشتراكا مباشرا في انتهاكات حقوق الإنسان في بوروندي، وخاصة في مقاطعة سيبيتوكي. وقد وُجهت في الواقع عناية المقرر الخاص إلى أن هذه القوات قد قامت بمساعدة قوات الأمن البوروندية في المذبحة التي ارتُكبت ضد المدنيين في سيبيتوكي في حزيران/يونيه ١٩٩٦.

٤٢٢- وللحصول على تحليل متعمق لحالة حقوق الإنسان في رواندا، يحيل المقرر الخاص إلى التقرير الذي عرضه على لجنة حقوق الإنسان المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في رواندا السيد رينيه ديغني - سيغي (E/CN.4/1997/61).

٤٢٣- وأرسل المقرر الخاص نداءين عاجلين إلى الحكومة الرواندية. فقد أُعرب عن مخاوف على حياة جان روبادوكا وسلامته البدنية، وهو صحفي يعمل بصحيفة كينياماتيكا (Kinyamateka) الكاثوليكية ورئيس تجمع رابطات جمعيات الدفاع عن حقوق الإنسان في رواندا، وهي مخاوف أُعرِب عنها عقب هجوم شنه أربعة رجال مسلحين دخلوا منزله على مرتين في ٢٥ و٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥. وقد أعرب المقرر الخاص أيضا في هذا الصدد عن انشغاله بسبب التهديدات التي لم تنقطع ضد القس أندريه سيبومانا، رئيس تحرير صحيفة "كينياماتيكا" ورئيس الرابطة الرواندية للدفاع عن حقوق الشخص والحريات العامة، وكذلك ضد ثلاثة قساوسة آخرين.

٤٢٤- وفي نداء عاجل آخر أُرسل في أول آذار/مارس ١٩٩٦، طلب المقرر الخاص على وجه الاستعجال إلى الحكومة الرواندية أن تتخذ التدابير الضرورية لضمان حماية سيث سينداشونغا، وزير داخلية رواندا

سابقا، وابن أخيه سيميون نيسينغيومفا، بعد إبلاغه بأن كلا الاثنين قد نجيا من محاولة اغتيال في نيروبي، بكينيا، في ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٦. وقيل إن أحد مرتكبي المحاولة الثلاثة قد حُددت هويته على أنه ينتمي إلى الجيش الوطني الرواندي. وقد أُرسل نفس النداء العاجل إلى سلطات كينيا.

الملاحظات

٤٢٥- يلاحظ المقرر الخاص مع القلق أنه ما زالت تُرتكب انتهاكات للحق في الحياة وللسلامة بذريعة ملاحقة مرتكبي جريمة الإبادة الجماعية. ويشعر المقرر الخاص بالقلق إزاء ما يحدث من حالات إعدام خارج نطاق القضاء أو بإجراءات موجزة أو إعدام تعسفي، ويطلب إلى الحكومة أن تعمل كل ما في وسعها من أجل تجنب تكرار وقوعها.

٤٢٦- ويعرب المقرر الخاص عن استيائه لعدم إصدار أي حكم حتى الآن لا من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا ولا من السلطات القضائية الوطنية، بعد مرور أكثر من عامين على حدوث الإبادة الجماعية، في حين أن أعدادا غفيرة من الأشخاص، من بينهم نساء وأطفال، مسجونون في أوضاع خطيرة على حياتهم ودون التحقق بجدية من الاتهامات الموجهة ضدهم. وما زال المقرر الخاص مقتنعا بأنه لا بد من الوصول إلى الحقيقة بشأن الماضي وبإقامة العدل على نحو رزين ونزيه من أجل إنهاء انتهاكات حقوق الإنسان وكسر دائرة الإفلات من العقوبة.

المملكة العربية السعودية

الرسائل الموجهة

٤٢٧- قدمت الحكومة ردا على نداء عاجل أُرسل في ٢ أيار/مايو ١٩٩٥ لصالح سبعة صوماليين ادُّعي أنه حُكم عليهم بالإعدام بعد محاكمة لم تكن مطابقة للضمانات المكفولة دوليا لأولئك الذين يواجهون عقوبة الإعدام. وأبلغت الحكومة المقرر الخاص بأنه لم يُحكم بالإعدام في الحكم النهائي إلا على صالح عيد فرح يعقوب ومحمد نور محمد. أما محمد جمال علي وقادر محكم مختار وعبد العزيز محمد عيسى فقد صدرت ضدهم أحكام بالسجن، في حين أن قضية فقيه حاج عثمان قد أُحيلت إلى محكمة اختصاص جزئي. وردت الحكومة أيضا بأنه لا يوجد أحد يُعرف باسم محمد أبو عبد القادر عدي.

٤٢٨- وبالإضافة إلى ذلك، ردت الحكومة قائلة إن النظام القانوني في المملكة العربية السعودية يكفل إجراء محاكمة عادلة بالنظر إلى أن المحاكم ذات رتب محددة على مستويات مختلفة: إذ توجد محاكم الاختصاص المحدود تليها محاكم الاختصاص العام، فمجلس محكمة النقض، والمجلس الأعلى للقضاء. وتنظر في القضايا الهامة محاكم عامة تتألف من ثلاثة قضاة، ويكون للأشخاص المدانين الحق في استئناف الحكم أمام محكمة النقض، حيث ينظر في القضية خمسة قضاة، والاستئناف بعد ذلك أمام المجلس الأعلى حيث ينظر في القضية مرة أخرى خمسة قضاة. وأما استقلال القضاء فأمر تقتضيه الشريعة الإسلامية وتنص عليه اللائحة (٦ و٨ شباط/فبراير ١٩٩٦).

المتابعة

٤٢٩- شكر المقرر الخاص حكومة المملكة العربية السعودية على الرد الذي قدمته وذكَّرها بحالة كانت قد أُحيلت خلال عام ١٩٩٥ ولم يرد بشأنها أي رد بعد. وطلب المقرر الخاص أيضا مزيدا من المعلومات فيما يتعلق بحالة الأشخاص السبعة ذوي الجنسية الصومالية، بعد أن تلقى معلومات إضافية من المصدر جرى فيها تكرار الادعاءات السابقة. وطلب المقرر الخاص على وجه الخصوص إيضاحات فيما يتعلق بإمكانيات حصولهم على محامين والأدلة التي يُنظر فيها في هذه القضية.

السنغال

المعلومات والرسائل الموجهة

٤٣٠- أُبلِغ المقرر الخاص في عام ١٩٩٦ بحدوث انتهاكات لحقوق الإنسان في كازامانس، وهي منطقة في جنوبي السنغال، وهي بصورة أكثر تحديدا انتهاكات للحق في الحياة في إطار النزاع الحادث في كازامانس بين قوات الأمن السنغالية والانفصاليين المسلحين التابعين لحركة القوات الديمقراطية لكازامانس. ووفقا للمعلومات الواردة، فإنه لا تُجرى تحقيقات منهجية في الشكاوى المتعلقة بانتهاكات الحق في الحياة التي ترتكبها قوات الأمن. ومن ناحية أخرى، يلاحظ أن العديد من المدنيين الأبرياء قد لقوا حتفهم عقب هجمات من جانب حركة القوات الديمقراطية لكازامانس.

٤٣١- وقد وجه المقرر الخاص نظر الحكومة السنغالية إلى ادعاءات تلقاها بخصوص حالات إعدام خارج نطاق القضاء أو بإجراءات موجزة أو إعدام تعسفي للأشخاص الثلاثة التالية أسماؤهم: يوبا باجي، وهو المسؤول السياسي عن حركة القوات الديمقراطية لكازامانس، الذي أُلقي القبض عليه وعُذب وقُتل على أيدي عسكريين في قريته المسماة أنياك؛ وبكري دييدهيو الذي تُوفي في ١٩ شباط/فبراير ١٩٩٥ في بولوم، عقب عمليات تعذيب تعرض لها أثناء القبض عليه من جانب عسكريين؛ وأنيس سامبو، وهو موظف سابق في أحد الفنادق في زيغينشور، وكان قد أُلقي القبض عليه وقُتل في نيسان/أبريل ١٩٩٥ في نياغيس، على أيدي عسكريين يشتبهون في تواطئه مع دعاة الاستقلال.

الملاحظات

٤٣٢- يأسف المقرر الخاص لعدم وصول أي رد إليه من الحكومة حتى وقت الانتهاء من وضع هذا التقرير. ويأمل المقرر الخاص في أن تتواصل على نحو فعال الجهود المبذولة ولا سيما الجهود التي تبذلها اللجنة الوطنية لإدارة السلام، التي تمكنت من افتتاح محادثات جديدة للسلام في زيغينشور في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. ويحض المقرر الخاص السلطات على بدء إجراء تحقيقات سريعة ومتعمقة ونزيهة في جميع الادعاءات الخاصة بوقوع انتهاكات للحق في الحياة والمرتكبة في هذه المنطقة وعلى الإعلان عن نتائج هذه التحقيقات. وهو يرى أنه ينبغي أن توضع في الحسبان حقوق الضحايا في إقرار العدل وفي الحصول على تعويض وذلك في معرض البحث عن حلول دائمة للحالة المعنية.

سيراليون

المعلومات الواردة

٤٣٣- أُبلِغ المقرر الخاص بانه على الرغم من العودة إلى الحكم المدني ووجود اتفاق لوقف إطلاق النار، فإن المدنيين ما زالوا يقعون ضحايا لانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، بما في ذلك انتهاكات الحق في الحياة، وهو ما يُدَّعى ارتكابه من جانب كل من جنود الحكومة وقوات المتمردين.

المتابعة

٤٣٤- وجه المقررالخاص رسالة يذكّر فيها الحكومة بالحالات التي كانت قد أُحيلت في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ والتي لم يرد بشأنها أي رد بعد.

سنغافورة

المعلومات الواردة والرسائل الموجهة

٤٣٥- أرسل المقرر الخاص نداء عاجلا لصالح جون مارتين، وهو مواطن بريطاني حُكم عليه بالإعدام في سنغافورة بتهمة القتل، والذي قرر عدم استئناف الحكم ولا تقديم التماس بالرأفة إلى رئيس الجمهورية (١٦ نيسان/أبريل ١٩٩٦). وقد أُبلغ المقرر الخاص بأن جون مارتين قد أُعدم كما كان مقررا في ١٩ نيسان/أبريل ١٩٩٦.

الرسائل الواردة

٤٣٦- قدمت حكومة سنغافورة ردا تفصيليا على النداء العاجل المرسل لصالح فيراراجو س/أو فيراسامي في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، تبلغ فيه المقرر الخاص بأن عبء إثبات أن المتهم بحوزته مخدرات يقع دائما على النيابة العامة؛ ولو حدث في مرة واحدة أن كان من الممكن إلغاء هذا العبء فإن افتراض أن المتهم يتجر بالمخدرات يصبح اتهاما في محله. وفي هذه المرحلة فإن العبء يقع على المتهم ليثبت أنه، في محصلة الاحتمالات، لم يكن يتجر بالمخدرات المذكورة. وأوضحت الحكومة أيضا أنه ليس من غير الشائع العثور على مثل هذه الافتراضات في التشريعات الحديثة التي تتناول المخدرات والأشياء أو المواد الضارة الأخرى (٢٢ كانون الأول/ديسمبر و٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦).

٤٣٧- وذكرت الحكومة، في ردها على النداء العاجل الموجه من المقرر الخاص لصالح جون مارتين، أن هذا الأخير قد قدم طلب استئناف ضد إدانته، ولكنه قدم بعد ذلك إشعارا خطيا يعرب فيه عن رغبته في عدم مواصلة استئنافه. وردت الحكومة أيضا قائلة إنه قد قدم إقرارا كتابيا مشفوعا بيمين أقسم فيه على أنه لا يريد أن يقدم إلى رئيس جمهورية سنغافورة التماسا بالرأفة، ولكن أخته قد قدمت الالتماس إلى رئيس الجمهورية، وأن التماس الرأفة هذا قد رُفض. وعلاوة على ذلك فإن الحكومة قد أبلغت المقرر الخاص بأن الإجراءات المتعلقة بتقديم الالتماسات تُشرح بدقة لكل سجين، وأن سلطات السجن تطلب من كل شخص

محكوم عليه بالإعدام أن يقدم التماسا بالاستئناف. وأوضحت الحكومة أيضا أنه لا يجري إجبار أي شخص على تقديم التماس أو الاستمرار في تقديم التماس ضد إرادته (٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٦).

الملاحظات

٤٣٨- يرغب المقرر الخاص في أن يكرر نداءه الموجه إلى حكومة سنغافورة بتغيير قانونها المتعلق بالمخدرات بغية جعله متمشيا مع المعايير الدولية. ويرى المقرر الخاص أن إساءة استخدام قانون المخدرات، الذي يحول جزئيا عبء الإثبات على المتهم، لا يتيح ضمانات كافية لافتراض البراءة وأنه قد يؤدي إلى ارتكاب انتهاكات للحق في الحياة عندما تحمل عقوبة الاتجار بالمخدرات معها حكما إلزاميا بالإعدام. كذلك فإنه يرغب أيضا في تذكير الحكومة بالفقرة ٦ من الضمانات التي تكفل حماية حقوق أولئك الذين يواجهون عقوبة الإعدام.

سري لانكا

المعلومات الواردة والرسائل الموجهة

٤٣٩- ظل المقرر الخاص يتلقى خلال عام ١٩٩٦ سلسلة من التقارير المتعلقة بانتهاكات الحق في الحياة المرتكبة في إطار النزاع المسلح بين حكومة سري لانكا ونمور تحرير تاميل إيلان. وقد وُجه انتباه المقرر الخاص بصورة خاصة إلى أن أعدادا كبيرة من المدنيين قد قُتلوا في عمليات عسكرية شُنت ضد نمور تحرير تاميل إيلان في جزيرة جفنه، انتهاكا للقانون الإنساني الدولي ولقواعد حقوق الإنسان المعترف بها دوليا. ووفقا لمصادر المعلومات، فإن غير المقاتلين يُقتلون سواء في غارات تُقصف فيها القنابل، أو أثناء عمليات تطويق وبحث، أو عن طريق عمل متعمد يرتكبه أفراد قوات الأمن.

٤٤٠- وتلقى المقرر الخاص أيضا تقارير تبلغه بعمليات قتل للمدنيين على أيدي أفراد نمور تحرير تاميل إيلان. وأفادت التقارير أن المدنيين يُقتلون أحيانا على أساس وحيد هو انتمائهم العرقي.

٤٤١- وأحال المقرر الخاص إلى الحكومة ادعاءات بشأن قتل المدنيين المذكورين فيما يلي:

(أ) أشخاص أفيد أنهم قُتلوا أثناء عمليات قصف عشوائي قامت بها القوات الجوية السريلانكية: ثيريساماه، وجونماس، وسيلوفايراجاه، وباثياكوبال، وثانبيدها، وماريا ثاس، وجونسون، وجونسون، وسوزاي، وديدي سيلفا، وعمره ٩ سنوات، وجينيثا وعمرها ١٤ عاما، ونيرايجيني سيلفا، وعمره عامان، وجميعهم لاجئون قُتلوا عندما كانوا يتلقون جرايات غذائية في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ في بيريا باندايفيريتشان؛ كما قُتل ٢٢ مدنيا لم تُحدد هويتهم في عمليات قصف على مستوطنات تاميلية في فاني خلال شهري أيار/مايو وحزيران/يونيه ١٩٩٦؛

(ب) أشخاص أُفيد أنهم قُتلوا على أيدي أفراد القوات المسلحة: ستيفن بادهيني، وسوندارالينغام لاكشمي، وسيفاباكيام براسانثيني، وثانغافيل كالاديفي، وآروناسالام كامالديفي، وأنانثان آناما، وسوندارالينغام راجينيكانثي، وباكياراجاه فازانثيني، وسوبرامانيام باكيام، وآلاغوثوراي باراميس، وفاليبيلاي ديفي، وتيلاثوراي

باكياراجاه، وفينايا غامورثي سوثا، وفاديفيل ناداراجاه، وسوبياه سيدوراجاه، وكاناغاراجاه سوفاثيراجاه، وسوندارالينغام برابهاكاران، وكوفيندان، وثورايا جاه كاروناكاران، وسيفاكولونثو ثيناثوراي، وراماجيان كاماليسواران، وشانموغاناثان إيثاكاران، وسوندارالينغام ساباشيني، وأرومايثوراي ثانالاكشيمي، وجميعهم قد قُتلوا أثناء عملية تمت في كومارابورام في ١١ شباط/فبراير ١٩٩٦؛ وسيريبالا فيكنيسواران، التي قُتلت في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ في كاناكيبوران؛ وفيران سيلفاراسا، وكاثان، وفاديفيتشي باسكاران، الذين أُطلقت عليهم النيران وقُتلوا في ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦ في ناسيفانثيفو؛

(ج) وناثيالاغان، وهو غلام تاميلي ادُّعي أن أحد أفراد القوات المسلحة قد خنقه بيديه في ١٢ شباط/فبراير ١٩٩٦ في فافونيا بينما كان مودعا في الحبس لديهم.

الرسائل الواردة

٤٤٢- فيما يتعلق بالأشخاص التالية أسماؤهم ، ردت الحكومة قائلة إنهم قد قُتلوا في إطار مواجهات مسلحة بين نمور تحرير تاميل إيلان وقوات الأمن، وهم: رافيندیران راغوناثان، وهو ليس كما ادُّعي رافيتشاندران كوغاناثان، وراجالينغام ماريانداس، وناداراجاه، وكاناباثيبيلاي رافيتشاندران ، وميلفاناغام أميرثالينغام.

٤٤٣- وفيما يتعلق بوفاة باكياراجاه رافيندران، وآلاغياه ثانغافيل، وس. نافاراجاه، أبلغت الحكومة المقرر الخاص أن زوجاتهم قد أبلغن شرطة موتور في ٢١ أيار/مايو ١٩٩٥ بأن أزواجهن لم يعدن إلى المنزل من العمل في اليوم السابق. ووفقا لما ذكرته الحكومة، فإن الرجال المفقودين الثلاثة يعتقد أنهم قد انضموا إلى نمور تحرير تاميل إيلان. وذكرت الحكومة أيضا أنه يجرى مزيد من التحريات.

٤٤٤- وفي حالة مالاثي ثارمالينغام، ذكرت الحكومة أنه قد تُوفي من جروح تسببت فيها طلقات نارية. كذلك فإنها قد ردت بأنه لم يُلق القبض على أحد وأن هذه الوقائع قد أُبلِغت لمحكمة الصلح في باتيكالوا وأن التحقيقات مستمرة.

٤٤٥- وفيما يتعلق بوفاة سينيثامبي كيروبامورثي، أبلغت الحكومة المقرر الخاص بأنه قد حاول أن يُلقي قنبلة يدوية على رجل شرطة يقوم بتفتيش منزله فأطلق عليه النار وأرداه قتيلا دفاعا عن النفس.

المتابعة

٤٤٦- وجه المقرر الخاص رسالة يذكّر فيها الحكومة بالادعاءات التي كانت قد أُحيلت خلال عامي ١٩٩٥ و١٩٩٦ والتي لم تقدم عليها الحكومة بعد أي رد.

متابعة طلب القيام بالبعثة

٤٤٧- جرى المزيد من المتابعة لمسألة قيام المقرر الخاص بزيارة أخرى إلى سري لانكا من أجل دراسة الحالة فيما يتعلق بالحق في الحياة، وذلك عن طريق تبادل للرسائل بين المقرر الخاص وحكومة سري لانكا.

٤٤٨- وفي رسالة مؤرخة في ٣ حزيران/يونيه ١٩٩٦، أعرب المقرر الخاص مرة أخرى عن تقديره للحكومة لتقديمها دعوة إليه لزيارة سري لانكا وطلب إلى الحكومة أن توضح ما إذا كان تموز/يوليه ١٩٩٦ سيكون وقتا مناسبا. وفي ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦، ردت الحكومة قائلة إنها ستنظر في مسألة زيارة يقوم بها المقرر الخاص إلى سري لانكا خلال عام ١٩٩٧ في وقت يكون ملائما للطرفين. وردا على ذلك، أعرب المقرر الخاص في ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٦ عن أسفه بالنظر إلى أن من غير الممكن أن يقوم بزيارة في عام ١٩٩٦ واقترح أن تُجرى الزيارة في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧. وأبـُلغ المقرر الخاص، برسالة مؤرخة في ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، بأن السلطات ستنظر في طلبه الخاص بزيارة سري لانكا في أوائل عام ١٩٩٧.

الملاحظات

٤٤٩- يشكر المقرر الخاص حكومة سري لانكا على الردود التي قدمتها فيما يتعلق بالحالات العديدة التي أُحيلت إليها وعلى المعلومات المتعلقة بالحالة في جزيرة جفنة.

٤٥٠- وما زال المقرر الخاص يشعر بالقلق إزاء ما يـُدّعى من وقوع عدد كبير من انتهاكات للحق في الحياة ناتجة عن الأنشطة العسكرية في سري لانكا، ولا سيما في شبه الجزيرة الشمالية. وفي حين أنه يسلم بالظروف الصعبة الناشئة عن حالة الصراع بين الحكومة ونمور تحرير تاميل إيلان، فإنه يطلب إلى طرفي النزاع على وجه الاستعجال الامتثال للمعايير الإنسانية ولمعايير حقوق الإنسان الدولية. ويرغب المقرر الخاص في إعادة تأكيد أن الحق في الحياة مطلق وأنه يجب احترامه حتى في ظل الظروف الاستثنائية.

٤٥١- ويشعر المقرر الخاص بالقلق، بصورة مساوية، لتجاوزات حقوق الإنسان التي يرتكبها نمور تحرير تاميل إيلان، بما في ذلك عمليات قتل المدنيين المتعمدة، وإن كان المقرر الخاص لا يقوم بأي إجراء في هذا الصدد.

٤٥٢- ويعيد المقرر الخاص الإعراب عن أهمية وفائدة إجراء زيارة إلى سري لانكا ويشكر الحكومة على تعاونها في هذا الصدد. ويأمل المقرر الخاص في أن يتسنى القيام بزيارة في أوائل عام ١٩٩٧.

السودان

المعلومات الواردة والرسائل الموجهة

٤٥٣- استرعي نظر المقرر الخاص إلى اشتداد القتال منذ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ بين القوات الحكومية وقوات المعارضة وإلى قيام المسؤولين عن الأمن السودانيين وأفراد القوات المسلحة وقوات الدفاع الشعبي بانتهاك حقوق الإنسان في معظم مناطق الحرب. وتفيد التقارير بتعرض المدنيين غير المسلحين لعمليات هجومية متعمدة من جانب القوات الحكومية وبوفاة المئات من الأهالي في هذه العمليات، بما في ذلك العديد من النساء والأطفال. وتلقى المقرر الخاص معلومات أيضا عن قيام قوات الأمن باستخدام القوة المفرطة مع المتظاهرين مما أدى إلى وفاة عدد ليس بقليل من الأشخاص.

٤٥٤- وتفيد التقارير أيضا بعدم إحالة الجنود والموظفين وأفراد الميليشيات المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك انتهاك الحق في الحياة، إلى القضاء وبالنص في قانون الأمن الوطني لعام ١٩٩٤ على عدم جواز ملاحقة المسؤولين عن الأمن عن الجرائم التي يرتكبونها أثناء تأديتهم لأعمال وظيفتهم.

٤٥٥- وتلقى المقرر الخاص علاوة على ذلك تقارير مؤلمة عن قيام قوات المعارضة المسلحة، وحركة/جيش التحرير الشعبي، وحركة/جيش استقلال جنوب السودان، بقتل المدنيين أيضا، وعلى نطاق واسع أحياناً.

٤٥٦- ويرد تحليل متعمق لحالة حقوق الإنسان في البلد في تقرير السيد غاسبار بيرو، المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في السودان (E/CN.4/1997/58).

٤٥٧- وفي عام ١٩٩٦، أرسل المقرر الخاص نداءين عاجلين إلى حكومة السودان. وكان النداء العاجل الأول بالاشتراك مع المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في السودان والمقرر الخاص المعني بالتعذيب بالنيابة عن ستة أشخاص حُكم عليهم بالإعدام شنقاً، وثلاثة أشخاص حُكم عليهم بالإعدام شنقاً وبعرض جثثهم على صلبان بعد موتهم، وعشرة أشخاص حُكم عليهم ببتر أيديهم وأرجلهم من خلاف (٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦). وكان النداء العاجل الثاني بالاشتراك مع نفس المقررين الخاصين المشار إليهم أعلاه ومعهم السيد لويس جوانيه، رئيس الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي، بالنيابة عن ٦٥ شخصاً يدعى أنهم أُلقي عليهم القبض في بور سودان في ١٥ آب/أغسطس ١٩٩٦ وكان من بينهم جمال يوسف، وعبد الله الطيب، وبشرى حامد بورما، وكاميليو الدالي، وطارق أبو عبده، وصلاح أحمد الجابر، وكمال التيجاني، وناصر كمال، وفؤاد صالح، وحسن الخطيب، وعثمان عطية الله، وعبد المعروف حسين، وجاك نون، والدرديري حاج أحمد، وصلاح كربوني، وعلي عباس علي، ومحمد محمود، وتاج السر سربيل، وجميعهم من ضباط الجيش العاملين أو المتقاعدين، وبالنيابة عن عشرة من المواطنين التشاديين الذين يدعى قيام قوات الأمن السودانية بالقبض عليهم في السودان في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٦ أو نحو ذلك، ومنهم محمد عثمان، وأحمد عبد اللاي، وآدم واسماعيل الفقي. وطبقا للمصدر، لم يوجه إلى الأشخاص المذكورين أعلاه أي اتهام ويخشى من تعرضهم للتعذيب أو لأي شكل آخر من أشكال إساءة المعاملة ومن تعرض حياتهم وسلامتهم الجسدية للخطر (١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦).

٤٥٨- وبالإضافة إلى ذلك، أحال المقرر الخاص ادعاء انتهاك حق ألفريد دومو بول زعيم قبيلة كورشول في الحياة وذلك بقيام أفراد من قوات الأمن بقتله في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ بمنطقة العويل في جنوب السودان.

المتابعة

٤٥٩- وجه المقرر الخاص رسالة تذكرة إلى الحكومة لاسترعاء نظرها إلى الحالات العديدة التي أحالها إليها في عامي ١٩٩٥ أو ١٩٩٦ والتي لم يتلق ردا عليها حتى الآن.

الملاحظات

٤٦٠- يعرب المقرر الخاص عن أسفه لعدم تلقيه ردا من حكومة السودان حتى تاريخ إعداد هذا التقرير. ويعرب المقرر الخاص عن أسفه الشديد لاستمرار ورود تقارير عن قيام القوات الحكومية وقوات الأمن بانتهاك حق المدنيين في الحياة، لا سيما في جنوب السودان، ويدعو جميع الأطراف المتحاربة إلى احترام القانون الإنساني الدولي والمعايير الدولية لحقوق الإنسان. ويحث المقرر الخاص الحكومة أيضا على التحقيق في الادعاءات الواردة وعلى اتخاذ التدابير اللازمة لمنع تكرار انتهاك الحق في الحياة مستقبلا.

الجمهورية العربية السورية

المتابعة

٤٦١- وجه المقرر الخاص رسالة تذكرة إلى الحكومة بشأن قضية رفعت ابن أسعد الذي أفادت التقارير بوفاته بينما كان بالاحتجاز في نيسان/أبريل ١٩٩٢ والتي لم يتلق رداً بشأنها حتى الآن.

الرسائل الواردة

٤٦٢- أفادت الحكومة المقرر الخاص بأن رفعت ابن أسعد كان يعاني من مرض عضال وبأنه توفي بسبب هذا المرض (٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦).

طاجيكستان

المعلومات الواردة والرسائل الموجهة

٤٦٣- تلقى المقرر الخاص معلومات بأن الأوضاع في سجون طاجيكستان تعرّض حياة المحتجزين وسلامتهم الجسدية للخطر. وطبقا للتقارير الواردة، يتوفى العديد من السجناء أثناء الاحتجاز. ويدعى أن الحكومة لا توفر طعاما كافيا للسجناء مما يؤدي إلى وفاة العديد منهم بسبب سوء التغذية. وعلاوة على ذلك، لا توفر الحكومة العلاج الطبي اللازم للسجناء. وتفيد التقارير بأن انتشار مرض السل وعدم الفصل بين السجناء من الأسباب الرئيسية للوفاة أثناء الاحتجاز.

٤٦٤- وأرسل المقرر الخاص بالاشتراك مع ممثل الأمين العام المعني بالمشردين داخليا، نداء عاجلا إلى الحكومة، بشأن ترحيل ٣٠٠ من المشردين داخليا إلى منطقة تافيلدارا وهي من منطقة القتال النشيطة والحافلة بالألغام البرية وغيرها من مواد القتال الخطيرة. وطبقا للتقارير الواردة، وخلافا للاتفاق السابق، لم تقم الحكومة أو المعارضة بإزالة جميع الألغام البرية من المنطقة (١٦ آب/أغسطس ١٩٩٦).

المتابعة

٤٦٥- أرسل المقرر الخاص رسالة متابعة إلى الحكومة لتذكيرها بالادعاءات المحالة إليها في عام ١٩٩٥ بشأن وفاة الشوني سعيد أشرف عبد الله هادوف. وأشار مرة أخرى في نفس الرسالة إلى رغبته في زيارة جمهورية طاجيكستان والتي لم يتلق ردا عليها حتى الآن.

الملاحظات

٤٦٦- يأسف المقرر الخاص لعدم تلقيه ردا من الحكومة حتى تاريخ الانتهاء من إعداد هذا التقرير. وفيما يتعلق بسوء الأحوال في سجون طاجيكستان فإنه يحث الحكومة على تمكين المنظمات الإنسانية من الوصول إلى جميع السجون في طاجيكستان. ويسترعي المقرر الخاص نظر الحكومة إلى أن زيارته لطاجيكستان ستسمح له بتقييم حالة الحق في الحياة في طاجيكستان بدقة وستتيح له تقديم التوصيات اللازمة للحكومة.

تشاد

المعلومات الواردة والرسائل الموجهة

٤٦٧- أرسل المقرر الخاص نداء عاجلا إلى الحكومة بعد ورود معلومات بشأن تعرّض حياة وسلامة يعقوب الدريس إبراهيم، وإبراهيم سليمان، ومحمد أحمد، وأبو بكر عثمان الأعضاء في حركة المقاومة المسلحة التشادية للخطر. فلقد ألقت قوات الأمن السودانية القبض على هؤلاء الأشخاص في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٦ في السودان ثم قامت بتسليمهم إلى السلطات التشادية التي نقلتهم إلى إنجامينا، عاصمة تشاد، في ٣ آب/أغسطس ١٩٩٦. ودعا المقرر الخاص الحكومة التشادية بشدة إلى اتخاذ التدابير اللازمة لضمان حقهم في الحياة بعد علمه بقيام أفراد من وكالة الأمن الوطنية التشادية بقتل قرني آدم وإدريس غاسي العضوين الآخرين في المقاومة المسلحة التشادية بالقرب من مدينة أدري الحدودية في ٣ آب/أغسطس ١٩٩٦ (١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦).

المتابعة

٤٦٨- طلب المقرر الخاص مرة أخرى توضيحات بشأن الادعاءات التي أحالها إلى الحكومة واسترعى نظرها أيضا إلى عدم تلقيه رداً على الادعاءات التي أحالها إليها في عام ١٩٩٥.

تايلند

المعلومات الواردة والرسائل الموجهة

٤٦٩- تفيد المعلومات التي تلقاها المقرر الخاص بأن عقوبة الإعدام إلزامية عند إنتاج الهيروين والاتجار به، واختيارية عند حيازة ما لا يزيد على ١٠٠ غرام من الهيروين.

٤٧٠- وأحال المقرر الخاص إلى حكومة تايلند الادعاءات المتعلقة بقتل اثنين من القادرة المحليين هما تونغ - إين كايواتا، الذي أفادت التقارير بأنه قتل رميا بالرصاص في ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ في تامبون تاسيت (٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦)، وجون بوكونتود، الذي أفادت التقارير بقيام أحد أفراد الشرطة بقتله رميا بالرصاص في ٢٢ تموز/يوليه ١٩٩٦ في بان تاب ناي (٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦).

المتابعة

٤٧١- وجه المقرر الخاص رسالة إلى الحكومة لموافاته بمزيد من التوضيحات بشأن وفاة سوي وين، لا سيما فيما يتعلق بالتحقيق الذي أُجري في الحادث.

الملاحظات

٤٧٢- يأسف المقرر الخاص لعدم تلقيه رداً من الحكومة حتى تاريخ الانتهاء من إعداد هذا التقرير بشأن الادعاءات التي أحالها إليها في موعد سابق من هذا العام.

٤٧٣- ولما كانت الفقرة ١ من الضمانات التي تكفل حماية حقوق الذين يواجهون عقوبة الإعدام تنص على أنه لا يجوز أن يتعدى نطاق الجرائم التي يعاقب عليها بالإعدام الجرائم المتعمدة التي تسفر عن نتائج ميتة أو غير ذلك من النتائج البالغة الخطورة (انظر أيضا الوثيقة E/CN.4/1996/4، الفقرة ٥٥٦)، فإنه يرى مرة أخرى أنه ينبغي إلغاء عقوبة الإعدام في الجرائم الاقتصادية والجرائم المتعلقة بالمخدرات.

توغو

المعلومات الواردة والرسائل الموجهة

٤٧٤- أبلغت حكومة توغو المقرر الخاص بصدور قانون من الجمعية الوطنية للعفو عن جرائم القتل وغيرها من الجرائم التي ارتُكبت في ٢٥ آذار/مارس ١٩٩٣ و٥ و٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ وعن الجرائم ذات الطابع السياسي التي ارتُكبت قبل ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤. وبمقتضى هذا القانون، سيُخلى سبيل الأشخاص الذين أُلقي عليهم القبض لارتكابهم جرائم سياسية أو ذات طابع سياسي وستحفظ جميع الإجراءات القضائية التي اتُخذت ضد المتهمين بارتكاب مثل هذه الجرائم (١٦ شباط/فبراير ١٩٩٦).

المتابعة

٤٧٥- وجه المقرر الخاص رسالة إلى الحكومة لتذكيرها بعدم تلقيه رداً على الادعاءات التي أحالها إليها في عام ١٩٩٥.

الملاحظات

٤٧٦- يعرب المقرر الخاص مرة أخرى عن قلقه لما يؤدي إليه مثل هذا القانون من الشعور بإمكان الإفلات من العقاب في البلد. ولا يزال المقرر الخاص مقتنعا بأن هذا القانون الواسع النطاق يتعارض مع الحقوق المقررة لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان. ويسترعي المقرر الخاص نظر الحكومة مرة أخرى إلى ضرورة معرفة الحقيقة فيما يتعلق بجميع انتهاكات حقوق الإنسان وإلى أنه لا يجوز أن تخل المصالحة الوطنية، رغم أهميتها، بحق الضحايا في الإنصاف. ولذلك، يحث المقرر الخاص الحكومة على مراعاة حق الضحايا في التعويض والجبر.

ترينيداد وتوباغو

المعلومات الواردة والرسائل الموجهة

٤٧٧- تلقى المقرر الخاص عدة تقارير عن التعديل المقترح للدستور في عام ١٩٩٦ وذكرت هذه التقارير أنه سيؤدي التعديل في حالة موافقة البرلمان عليه إلى تنفيذ عقوبة الإعدام بعدما كانت تعتبر غير دستورية في ترينيداد وتوباغو. فتنص المادة ٢ من التعديل المقترح على أن التأخير في تنفيذ عقوبة الإعدام لا يعتبر عقوبة قاسية ولا إنسانية وتسعى المادة ٣ إلى حرمان المحكوم عليهم بالإعدام من الطعن بانتهاك حقهم في عدم التعرض لعقوبة قاسية ولا إنسانية بل وتسعى أيضا إلى تطبيق هذا الحكم عليهم بأثر رجعي. وسيؤدي التعديل المقترح إلى إلغاء ما انتهت اليه اللجنة القضائية التابعة لمجلس الملكة الخاص في عام ١٩٩٣ بشأن الحكم الصادر من المحكمة الاستئنافية العليا في ترينيداد وتوباغو ومحاكم مختلفة أخرى في بلدان منطقة الكاريبي في قضية إيرل بريت وإيفان مورغان من أن تنفيذ عقوبة الإعدام في السجناء المحتجزين في عنبر المحكوم عليهم بالإعدام مدة تزيد على خمس سنوات يعتبر من ضروب المعاملة أو العقوبة اللاإنسانية أو المهينة.

تركيا

المعلومات الواردة والرسائل الموجهة

٤٧٨- استمرت خلال الفترة قيد البحث الادعاءات التي يتلقاها المقرر الخاص بشأن انتهاك الحق في الحياة في تركيا. ويتعلق نصف هذه الادعاءات بانتهاك الحق في الحياة في الجزء الجنوبي الشرقي من تركيا. ويشمل انتهاك الحق في الحياة الأكراد، والمزارعين، والطلبة، والصحفيين، وأعضاء الأحزاب السياسية. وتقع معظم الخسائر طبقا للتقارير نتيجة لعمليات الإغارة والعمليات العسكرية التي تنظمها الحكومة ضد حزب العمال الكردي (PKK). ولقد أُحرقت منذ بداية النزاع، طبقا للتقارير، الآلاف من القرى الكردية وطُرد سكانها منها بالقوة وقُتل ما يزيد على ٣ ٠٠٠ من المدنيين.

٤٧٩- كذلك، استمر ورود معلومات عن ارتباط الإفلات الدائم من العقاب في البلد بوجود حالة الطوارئ. فيؤدي إعلان حالة الطوارئ، كما هو الحال في ١٠ من مقاطعات جنوب شرقي تركيا حاليا، إلى تركيز السلطة بصورة مفرطة في أيدي الحكام. فلا يجوز الطعن في المراسيم التي تصدر بموجب قانون الطوارئ

أمام أي جهة قضائية. وتمنح بعض المراسيم سلطات مفرطة لحكام الأقاليم التي تخضع لحالة الطوارئ. ولا يجوز بموجب المرسوم رقم ٤٣٠ الصادر في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ الادعاء بالمسؤولية الجنائية أو المالية أو القانونية لحكام هذه الأقاليم ولا يجوز لأي جهة قضائية أن تقبل الادعاء بمثل هذه المسؤولية. وتنتقل في حالة الطوارئ بموجب المرسوم رقم ٢٨٥ سلطة محاكمة أفراد قوات الأمن المقررة في قانون مكافحة الإرهاب للنيابة العامة إلى المجالس الإدارية المحلية التي تتألف طبقا للتقارير من موظفين مدنيين غير مؤهلين قانونياً وخاضعين لسيطرة حكام الأقاليم أو المقاطعات الذين يرأسون قوات الأمن أيضا. وأُثيرت شكوك جدية حول رغبة الدولة في إجراء تحقيقات عاجلة ودقيقة ومحايدة.

٤٨٠- وأرسل المقرر الخاص نداءً عاجلا إلى حكومة تركيا بالنيابة عن ٢٠٠ سجين تقريبا في ١٦ من السجون التركية جميعهم من المتهمين أو المدانين بجرائم سياسية بعد إحاطته علما بإضرابهم عن تناول الطعام مدة تزيد على ٥٧ يوما لتحسين الأوضاع في السجون وبالتحديد لوضع حد لسوء معاملتهم وحرمانهم من العلاج الطبي. وتفيد المعلومات الواردة بوفاة ستة من السجناء نتيجة لإضرابهم عن تناول الطعام. وبدت على سجناء آخرين مضربين عن تناول الطعام علامات فقدان البصر والذاكرة، وأصبحوا يتقيأون ويتبولون دما ويعانون من ارتفاع في درجة الحرارة والهذيان (١٦ تموز/يوليه ١٩٩٦).

٤٨١- وأحال المقرر الخاص أيضاً ادعاءات انتهاك الحق في الحياة التي تخص ٣٧ من الأشخاص المعينين و٥ من المجهولين. ووقعت معظم حالات الإعدام بلا محاكمة أو بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي المزعومة في عامي ١٩٩٥ و١٩٩٦.

(أ) فتفيد التقارير بوفاة الأشخاص أدناه بعد توقيفهم بفترة وجيزة أو أثناء الاحتجاز:

'١' الصحفيون: صفي الدين تيبي، الذي كان يعمل في صحيفة Yeni Politika والذي توفى بينما كان محتجزاً بمقر الشرطة في بيتيس؛ وميتين غوتيبي الذي كان يعمل في مجلة افرنسيل والذي توفى بينما كان محتجزاً في أيوب؛

'٢' السجناء: يوسف باغا وأوغور ساريسلان وتوران كيليتش الذين قتلهم أفراد الشرطة أثناء محاولتهم اقتحام العنبر رقم ٦ بسجن بوكا بالقرب من أزمير. وطبقاً للمعلومات الواردة، أرسلت السلطات عدداً كبيراً من أفراد الشرطة ومجموعة العمليات الخاصة إلى السجن لقمع السجناء المضربين عن تناول الطعام لسوء الأحوال في السجون. وتوفي السجناء الثلاثة أعلاه بسبب القنابل المسيلة للدموع أو الضرب؛

'٣' القرويون: علي كاراكا، الطحان بقرية أبي محمود بمقاطعة كوم الذي توفى في مستشفى العجيز التابع للدولة بعد قيام جنود تابعين لمركز شرطة التاكيناري باحتجازه؛ وبدري تان، عمدة قرية كادي كوي، الذي توفى نتيجة لتعذيبه بمقر الشرطة في هاني بعد قيام افراد من الشرطة باحتجازه في ديار بكير؛ وهاني سليمان سيحان، الذي وجدت جثته في قرية كوروكو بعد قيام جندي وخفير من القرية بالقبض عليه واحتجازه في مقر كتيبة الشرطة في هدارغيسيت؛

'٤' الحركيون السياسيون: حسين كوكو، رئيس فرع البستان لحزب العمل الشعبي الذي وجد ميتا في مدينة بوتورغي بمقاطعة ملاتيا بعد القبض عليه واحتجازه في مكان مجهول في كهرمانوراس؛

'٥' آخرون: علي حيدر إيفي، الذي مات نتيجة لهبوط في التنفس والدورة الدموية في مستشفى نموي بأنقرة بعد احتجازة؛ عبد الله بسلون الذي توفي في مستشفى باتمان التابع للدولة بعد قيام أفراد من مركز شرطة باتمان باحتجازه في مقر الشرطة؛ محمد سينيغيت، الذي وجد ميتاً في مشرحة مستشفى دار بكير التابع للدولة بعد قيام أربعة أفراد من الشرطة يرتدون الملابس المدنية باحتجازه في مقاطعة ديكلي التابعة لدار بكير.

(ب) الأشخاص أدناه الذين افادت التقارير بقيام أفراد من مجموعة العمليات الخاصة بقتلهم: مصطفى دولاك الذي يدعى قيام أفراد من مجموعة العمليات الخاصة بقتله في قرية كوكوك سينبناري، بالقرب من بازارشيك، رمياً بالرصاص؛ وسردار أوغراس، الطالب بجامعة تراكيا، الذي قتل بمنزله في موزيبين؛

(ج) الأشخاص أدناه الذين يدعى قيام أفراد من الشرطة بقتلهم: سحموس يابوس الذي قتله أحد أفراد مركز شرطة سيرناه في قرية كوسلوكباهي؛ وصلاح الدين أكين وإمرأة مجهولة اللذين قتلا أثناء قيام الشرطة باقتحام منزل في مقاطعة يبني بازار في ميرسين؛ والحاج يوسف دالغلو وقدري أوزاي، الذي كان يبلغ ١٧ سنة من العمر، اللذين قتلا أثناء اعتداء الشرطة على مقاطعة غونيكنتار في ميرسين؛

(د) الأشخاص أدناه الذين قتلوا لرفضهم القيام بحراسة القرية: كاميل بانغول، عمدة قرية قوقاسرت التابعة لماردين، الذي يدعى قيام أفراد من مجموعة العمليات الخاصة بقتله؛ وعزت ميرهان وصبري أدجوجان وذهب ماكو وكميل منتيزي الذين قتلهم أفراد من كتيبة الفدائيين في بولو ومن مركز شرطة ليسي أثناء اعتدائهم على قرية يولكاتي.

٤٨٢- وبالإضافة إلى ذلك، طلب المقرر الخاص من الحكومة معلومات فيما يتعلق بقتل عبد القادر عزت خان، وسير بست عبد القادر، الذي كان يبلغ ١٣ سنة من العمر، واسماعيل حسن محمد شريف، وعبد الله تلي حسين، وعبد الرحمن محمد شريف، وغولي زكي، وأحمد فتاح، وجميعهم من الرعاة الذي أفادت التقارير بقيام أفراد من القوات المسلحة التركية بقتلهم في منطقة سيرسينغ، شمال العراق.

٤٨٣- كذلك، أحال المقرر الخاص إلى الحكومة الادعاءات المتعلقة بقتل عبد الله الخان، وآية الله الخان، وحليم كايا، وأحمد كايا، ورمضان ناس، وعلي ناس، وبصير ناس، وأربعة من الأهالي الأكراد المجهولين بعد قيام أفراد من قوات الأمن باطلاق النار عليهم وحرقهم في قرية غوكلوكوناك بسيرناك.

الرسائل الواردة

٤٨٤- أرسلت حكومة تركيا إلى المقرر الخاص العديد من الرسائل ذات الطابع العام بالإضافة إلى ردود على بعض الادعاءات الفردية المتعلقة بانتهاك الحق في الحياة والمحالة إليها خلال عامي ١٩٩٥ و١٩٩٦.

٤٨٥- فردت الحكومة على النداء العاجل الذي أرسله المقرر الخاص بالنيابة عن السجناء المضربين عن تناول الطعام بأن هؤلاء السجناء كانوا محتجزين في سجون مختلفة لارتكابهم جرائم ذات صلة بالإرهاب وبأن الإضراب بدأ في ٢٠ أيار/مايو وانتهى في ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٦. وفي بداية الإضراب، منع السجناء العاملين الطبيين من توفير العلاج الطبي اللازم لهم. وقدموا قائمة بها ٣٨ مطلباً، من بينها وقف العمليات الأمنية لمكافحة الإرهاب، والسماح لهم بتوزيع المنشورات الممنوعة، ومعاملتهم معاملة سجناء الحرب. ومن الواضح أنه لا علاقة لهذه المطالبات بتحسين الأوضاع في السجون. وكان الهدف من الإضراب هو إثارة السلطات وحملها على استخدام القوة، ولكن لم يتحقق ذلك. وأدى تدخل شخصيات محايدة من بينها مؤلفين ومحامين وسياسيين من أحزاب سياسية مختلفة إلى التوصل إلى اتفاق. ونقل المضربون عن تناول الطعام بعد ذلك مباشرة إلى المستشفيات لتوفير العلاج الطبي اللازم لهم (١٢ آب/أغسطس ١٩٩٦).

٤٨٦- وردت الحكومة على الادعاءات المتعلقة بالإعدام بلا محاكمة أو بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي التي تخص ٤٢ شخصاً والتي أحيلت إليها في عام ١٩٩٥ (١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦).

٤٨٧- وأبلغت الحكومة المقرر الخاص بوفاة فؤاد أردخان، والمظ يلسين، وعصمت اردوغان، ورفيق حوروز، وريحان هافا أيبيك، وحسين ديميز، وسليم يسيلوفا في مواجهات مع قوات الأمن وليس بسبب الادعاءات الواردة بشأنهم. وذكرت الحكومة فيما يتعلق بوفاة ليلى أورهان وعاصم أيدميري أنهما توفيا في تبادل لاطلاق النار مع الشرطة وأن أفراد الشرطة المسؤولين عن الحادث ينتظرون المحاكمة.

٤٨٨- وذكرت الحكومة أيضاً فيما يتعلق بادعاء انتهاك الحق لكل من: حسن اسحق، وحسن كيظماز، وارغيز فيرميز، وفارس الديز أن الوقائع المتعلقة بهم مخالفة للواقع وأنه جاري التحقيق في وفاتهم. وتعتقد الحكومة أن أفراداً تابعين لحزب العمال الكردي هم الذين قتلوا ارغيز فيرميز وفارس الديز.

٤٨٩- وردت الحكومة فيما يتعلق بوفاة سينو عمر، وعبد الله ابراهيم، وعبد الله قادر، ورشاد صالح حسين، وعثمان رستا، واسماعيل حسين، وعبد الكريم صالح، وفريد فرحات مصطفى، وعثمان محمد، وكرمان عبد الله، بأن المذكورين من أصحاب السوابق وبأنه لم تقم الحكومة بعمليات عابرة للحدود في التاريخ المذكور.

٤٩٠- وأبلغت الحكومة المقرر الخاص أيضاً بأن التحقيق لا يزال جارياً ضد المتهمين بالتعدي على كنية اراس، وفردي اراس، وارغون اراس، وبينار اراس، وبيرغول اراس. وفيما يتعلق بمحمد اراس، أبلغت الحكومة المقرر الخاص بأنه كان ينفذ حكماً بالسجن في سجن اريزروم لقيامه بإيواء ومساعدة أعضاء حزب العمال الكردي. وردت الحكومة فيما يتعلق بأحمد اوزترك بأنه توفى في مواجهة مع قوات الأمن ولكن ثبت من التحقيق عدم مسؤولية قوات الأمن عن وفاته.

٤٩١- وذكرت الحكومة فيما يتعلق بقتل يليسن كيليتش وخليل كايا بأنه لا أساس من الصحة للمعلومات التي وردت في الادعاءات لعدم احتجازهما في التاريخ المذكور.

٤٩٢- وتبدو الادعاءات مخالفة للواقع أيضاً فيما يتعلق بوفاة م. أمين، وم. الحاج، ومحمد نزيه غوريل، ومحمد كايا، ومحمد أوزكين، وأ. سلامة ديمير، وشريف أيكين. كذلك تبين فيما يتعلق بعليك يوسف أنه من

أعضاء حزب العمال الكردي وأنه قتل أثناء محاولته الفرار. وذكرت الحكومة أيضاً أنه لا أساس من الصحة لما ذكر بشأن عبد المشير مالك وبأن البحث لا يزال جارياً عن المسؤولين عن الحادث لمعرفة هويتهم والقبض عليهم.

٤٩٣- وردت الحكومة فيما يتعلق بادعاء قتل ١٩ شخصاً في كهرمان ماراس باستخدام مواد كيميائية أن هذا الادعاء يخالف الواقع وبأن وفاة هؤلاء الأشخاص التابعين لحزب العمال الكردي الإرهابي حدثت في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٣ في مواجهة بينهم وبين قوات الأمن في نورهاك/كهرمان ماراس.

٤٩٤- وأبلغت حكومة تركيا المقرر الخاص بأنه لا أساس من الصحة للادعاءات المتعلقة بقتل إرسين الديز وبأن التحقيق لا يزال جارياً في هذا الشأن (١ آذار/مارس ١٩٩٦).

٤٩٥- وتلقى المقرر الخاص معلومات أيضاً ذات طابع عام. فأرسلت الحكومة نسخة من قرار الجمعية العامة ١٨٦/٥٠ المعنون "حقوق الإنسان والإرهاب" والمؤرخ في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. وأشارت الحكومة في نفس الرسالة إلى المشاكل التي تواجهها تركيا بسبب الإرهاب (٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦).

٤٩٦- وأشارت الحكومة إلى تعديل المادة ٨ من قانون مكافحة الإرهاب وإلى النتائج التي سيؤدي إليها هذا التعديل الذي يستوجب إعادة النظر في الأحكام التي صدرت بموجب هذه المادة قبل تعديلها. وأبلغت الحكومة المقرر الخاص بالافراج عن ٢٦٩ شخصاً منذ ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ نتيجة لهذا التعديل. وأبلغت الحكومة المقرر الخاص أيضاً ببدء عملية الاصلاح التي تهدف إلى تحسين مستويات الديمقراطية وحقوق الإنسان في تركيا. وتشمل الاصلاحات المتوخاة بذل الجهود اللازمة لاستئصال عملية التعذيب، واختصار فترات الاحتجاز، وتعديل نظام محاكم أمن الدولة (١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ و٩ و٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦).

المتابعة

٤٩٧- وجه المقرر الخاص رسالة إلى حكومة تركيا للاعراب عن عدم ارتياحه للتضارب بين المعلومات الواردة من المصادر والردود المقدمة من الحكومة ولعدم قدرته نتيجة لذلك على استخلاص النتائج اللازمة بشأن الوقائع المشار إليها في الادعاءات.

٤٩٨- واسترعى المقرر الخاص نظر الحكومة في نفس الرسالة إلى المعلومات الإضافية التي وردت من المصدر بشأن الحادث الذي قتل فيه ١١ شخصاً في قرية كوغلوكونيك بسيرناك. فطبقاً للمصدر، تدعي السلطات التركية أن حزب العمال الكردي هو المسؤول عن الحادث بينما لا يزال الشهود يؤكدون أن القوات الحكومية التركية هي التي قامت بعملية القتل وليس حزب العمال الكردي. وكان المجني عليهم طبقاً للتقارير من الأفراد الذين حملتهم القوات الحكومية قسرياً على الالتحاق بقوات الحراسة رغم عدم ولائهم للحكومة أو الذين أبدوا مقاومة لذلك. وذكر المصدر أيضاً أن الجنود الأتراك الذين كانوا يرافقون الحافلة التي كانت تنقل المجني عليهم يوم الحادث لحراستها قد قفزوا منها قبل الكمين ببضع دقائق. وتدل علامات الأعيرة النارية التي وجدت بالحافلة على أن إطلاق النار كان من الأمام وتوحي العلامات التي وجدت بالسقف باحتمال

الهجوم على الحافلة من طائرة عمودية. وذكر الشهود في أقوالهم أنه شاهدوا طائرة عمودية تابعة للقوات المسلحة التركية بالمنطقة وقت الحادث.

٤٩٩- واعتذر المقرر الخاص في نفس الرسالة لتكرار إحالة الادعاءات المتعلقة بقتل حسين دنيز ورفيق هوروز وهاوا أيبيك وسليم يسيلوفا بعد احالتها إلى الحكومة في عام ١٩٩٤.

متابعة الطلب المتعلق بزيارة تركيا

٥٠٠- أعرب المقرر الخاص في السنوات السابقة عن رغبته في زيارة تركيا (انظر E/CN.4/1996/4، الفقرة ٤٩٢ وE/CN.4/1995/61، الفقرة ٣١٥). وأشار المقرر الخاص مرة أخرى في رسالته المؤرخة في ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ إلى رغبته في زيارة تركيا واسترعى النظر إلى رسائله السابقة ولا سيما إلى الرسائل المؤرخة في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، و٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، و٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، و٢٢ آب/أغسطس ١٩٩٥ في هذا الشأن. وأشار المقرر الخاص في رسالته الأخيرة إلى اللقاء الذي أجراه مع أحد ممثلي الحكومة التركية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ والى رسالة الحكومة المؤرخة في ٧ نيسان/أبريل ١٩٩٥ التي أبلغته بموافقة الحكومة من حيث المبدأ على الزيارة. وطلب المقرر الخاص بناء على ذلك تحديد موعد الزيارة. وفي ٢٠ آب/أغسطس ١٩٩٦ ناقش المقرر الخاص مع سفير تركيا عدة مواضيع تهم الجانبين بصراحة. وأكد السفير استعداد الحكومة للتعاون معه وقال إن موضوع الزيارة قيد البحث لدى السلطات المختصة.

الملاحظات

٥٠١- يشكر المقرر الخاص حكومة تركيا على الردود الواردة وعلى ما أبدته من استعداد للتعاون معه في تنفيذ ولايته. ولا يزال القلق يساوره بسبب انتهاكات الحق في الحياة التي ترتكبها قوات الأمن التركية ضد المدنيين في نزاعها المسلح مع حزب العمال الكردي. وبينما يسلم المقرر الخاص بالصعوبات التي تواجه الحكومة لمكافحة العنف الذي يسببه حزب العمال الكردي ويسلم أيضاً بانتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها أعضاء هذا الحزب فإنه يؤكد مرة أخرى أن الحق في الحياة من الحقوق المطلقة وأنه يتعين احترام هذا الحق في الظروف الاستثنائية أيضاً. وينبغي أن تحترم الحكومة الحق في الحياة لجميع الأشخاص، بما في ذلك أعضاء الجماعات المسلحة، حتى في حالة عدم اكتراثهم تماماً بحياة الآخرين.

٥٠٢- ويعرب المقرر الخاص مرة أخرى عن رغبته في زيارة تركيا. ويعتقد المقرر الخاص أن هذه الزيارة ستتيح له فرصة تقديم التوصيات اللازمة، حسب الاقتضاء، لاحترام الحق في الحياة بوجه أفضل.

تركمانستان

المعلومات الواردة

٥٠٣- تلقى المقرر الخاص معلومات عن احتفاظ تركمانستان بعقوبة الإعدام في ١٤ جريمة منها الاتجار بالمخدرات. وتفيد التقارير بصدور حكم من المحكمة العليا في تركمانستان بمعاقبة شخصين بالإعدام نظير الاتجار بالمخدرات، غالباً في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥. وتلقى المقرر الخاص معلومات أيضاً بوجود تفاوت كبير

بين أحكام الإعدام التي تنفذ سنوياً في تركمانستان وتعداد سكانها الذي يبلغ ٤,٥ مليون نسمة. وطبقاً للمعلومات الواردة، صدر ١٠٠ حكم بالإعدام في عام ١٩٩٢، و١١٤ في عام ١٩٩٣، و١٢٦ في عام ١٩٩٤؛ ونفذت جميع هذه الأحكام قبل منتصف عام ١٩٩٥.

الملاحظات

٥٠٤- يعرب المقرر الخاص عن قلقه للإدعاءات الواردة بشأن ارتفاع عدد أحكام الإعدام التي تنفذ في تركمانستان وبشأن توقيع عقوبة الإعدام في الجرائم المتصلة بالمخدرات. ويسترعي المقرر الخاص نظر الحكومة في هذا الشأن إلى الفقرة ١ من الضمانات التي تكفل حماية حقوق الذين يواجهون عقوبة الإعدام التي أقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ١٩٨٤ والتي تنص على أنه لا يجوز أن يتعدى نطاق الجرائم التي يعاقب عليها بالإعدام الجرائم المتعمدة التي تسفر عن نتائج مميتة أو غير ذلك من النتائج البالغة الخطورة. ويدعو المقرر الخاص الحكومة بناء على ذلك إلى إلغاء عقوبة الإعدام في الجرائم المتصلة بالمخدرات.

تونس

المعلومات الواردة والرسائل الموجهة

٥٠٥- تفيد المعلومات والادعاءات الواردة إلى المقرر الخاص باستمرار انتهاك حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في الحياة، في تونس. وتؤكد المعلومات الواردة عدم التحقيق بشكل محايد في عدد كبير من حالات الوفاة أثناء الاحتجاز بسبب التعذيب. وتفيد المعلومات الواردة أيضاً بإفلات المسؤولين عن انتهاك حقوق الإنسان تماماً من العقاب.

٥٠٦- وأرسل المقرر الخاص نداءً عاجلاً إلى الحكومة التونسية لاتخاذ التدابير اللازمة لضمان الحق في الحياة لخميس شماري، مندوب حركة الديمقراطيين الاشتراكيين، وزوجته علية شريف - شماري، المحامية، وابنتهما فاطمة. فلقد أفادت المعلومات الواردة بتعرض الزوجين منذ عام ١٩٩٥ لسلسلة من تدابير التخويف والإزعاج. وتأكدت المخاوف التي أبديت على حياتهما وسلامتهما الجسدية بحادث السيارة الخطير الذي تعرضت له علية شريف شماري وابنتها والذي أصيبتا فيه بجراح بالغة. وأفادت المعلومات الواردة أيضاً أن هذا الحادث كان مفتعلا من جانب قوات الأمن التي كانت تتعقبهما بسيارة تابعة لها.

٥٠٧- وأحال المقرر الخاص إلى السلطات أيضا الإدعاءات التي تلقاها بشأن وفاة السجناء التونسيين أدناه:

(أ) لطفي قلاع، الطالب ومن الأنصار السابقين لمنظمة النهضة الإسلامية الذي توفي بالاحتجاز في ٦ آذار/مارس ١٩٩٤ بعد القبض عليه في مطار جربه لدى عودته من رحلة استغرقت ثلاثة أشهر إلى فرنسا. وتفيد التقارير بأنه لم يتم التحقيق لمعرفة أسباب الوفاة والظروف التي أحاطت بها.

(ب) عامر البيجي، نائب رئيس فرع حركة الديمقراطيين الاشتراكيين في جبنيانه ومن أنصار منظمة النهضة الذي وُجد معلقاً بنافذة زنزانته في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. ولم ترد السلطات على طلبات التوضيحات المقدمة في هذا الشأن.

(ج) اسماعيل خميرة، أستاذ الرياضيات الذي حُكم عليه بالسجن أربع سنوات لأنشطته السياسية الموالية لمنظمة النهضة والذي توفي في ٩ نيسان/أبريل بأحد السجون في تونس بدعوى تعرضه للتعذيب وعدم توفير العلاج اللازم له أثناء احتجازه.

٥٠٨- واسترعى المقرر الخاص نظر الحكومة أيضاً إلى الإدعاءات المتعلقة بوفاة ثلاثة سجناء آخرين من الأعضاء الموالين لمنظمة النهضة أثناء الاحتجاز في عامي ١٩٩٤ و١٩٩٥ لعدم توفير العلاج الطبي اللازم لهم:

(أ) عز الدين بن عيشة، العضو في جماعة "حبيب الأسود" الإسلامية الذي توفي في ١٨ آب/أغسطس ١٩٩٢ في سجن ناظور. وطبقاً للمعلومات الواردة، صدر حكم من محكمة باب سعدون العسكرية في آب/أغسطس ١٩٩٢ في القضية التي حوكم فيها ٢٧٩ من الأعضاء الحقيقيين أو المزعومين في منظمة النهضة وغيرها من المنظمات بسجنه ٢٠ عاماً. ويُدعى قيام حراس السجن بالتعدي عليه بالضرب قبل وفاته ببعضة أيام.

(ب) سحنون الجوهري، العضو في منظمة النهضة والعضو السابق في الرابطة التونسية لحقوق الإنسان الذي كان يعمل صحفياً في صحيفة الفجر والذي ألقي عليه القبض في عام ١٩٩١ ثم توفي في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ولم يصرح لأي فرد من أفراد أسرته بمشاهدة جثته بعد وفاته. وتفيد المعلومات الواردة بأن حالته الصحية كانت تستوجب علاجاً طبياً معيناً وبأنه لم يتم توفير هذا العلاج له.

الرسائل الواردة

٥٠٩- أفادت الحكومة التونسية رداً على الإدعاءات المحالة إليها من المقرر الخاص أنه تبين من التحقيقات التي أجريت بشأنها ما يلي: فيما يتعلق بلطفي قلاع، تبين من تشريح جثته مرتين أنه لا توجد بها آثار للعنف وأن سبب الوفاة هو انتحاره بشنق نفسه. ولذلك، رأى قاضي التحقيق أنه لا وجه لإقامة الدعوى بتهمة القتل العمد مع سبق الإصرار وقرر في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤ حفظ الموضوع نهائياً. وفيما يتعلق بعامر البيجي، تبيَّن من تشريح جثته أن سبب الوفاة هو انتحاره بشنق نفسه. ونظراً لعدم وجود إصابات جسدية به فلقد حُفظت الدعوى في ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥. وفيما يتعلق باسماعيل خميره، فلم يتعرض المذكور لأي معاملة سيئة ولكنه كان مصاباً بمرض خطير قبل احتجازه وأجريت له فحوص طبية كثيرة. وتبين من تشريح جثته أن الوفاة ترجع إلى أسباب طبيعية.

٥١٠- وفيما يتعلق بعز الدين بن عيشة، فلقد توفي أثناء نقله في ١٧ آب/أغسطس ١٩٩٤، إلى أحد المستشفيات في تونس بسبب إصابته بألم حاد أثناء الاحتجاز. وتبين من تشريح جثته أن الوفاة ترجع إلى أسباب طبيعية.

٥١١- وفيما يتعلق بسحنون الجوهري فلقد نُقل إلى أحد المستشفيات في تونس بناء على توصية طبية حيث توفي في ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ لإصابته بسرطان في المعدة (٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦).

٥١٢- وأفادت الحكومة أيضاً فيما يتعلق بالنداء العاجل الذي أرسله المقرر الخاص بأنه لم يتعرض خميس شماري وزوجته علية لأي تدبير من تدابير التخويف أو الإزعاج. ولا علاقة لقوات الأمن بحادث الطريق الذي وقع لزوجته وابنته، وليس هناك ما يدعو إلى الخوف على حياته أو على حياة زوجته وابنته (٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٦).

الملاحظات

٥١٣- يشكر المقرر الخاص الحكومة التونسية على المعلومات الواردة بشأن الإدعاءات المحالة إليها في هذا العام ولتعاونها معه في تنفيذ ولايته. بيد أنه يعرب عن قلقه لاستمرار الإدعاءات المتعلقة بانتهاك الحق في الحياة ولا سيما لحالات الوفاة العديدة أثناء الاحتجاز بسبب سوء المعاملة والتعذيب.

أوكرانيا

المعلومات الواردة والرسائل الموجهة

٥١٤- تفيد المعلومات التي وردت إلى المقرر الخاص بأن أوكرانيا من البلدان التي يُنفذ فيها أكبر قدر من أحكام الإعدام سنوياً في العالم. وترفض الجهات الرسمية تقديم معلومات إحصائية عن عقوبة الإعدام باعتبارها من أسرار الدولة. وتمتد هذه السرية إلى أقارب المحكوم عليهم الذين لا يُخطرون سلفاً بتاريخ الإعدام والذين لا يستردون جثثهم بعد إعدامهم لدفنهم في مقابر مجهولة وعدم الكشف عن أماكنها لأسرهم.

٥١٥- وتلقى المقررالخاص أيضاً تقارير عديدة عن انضمام أوكرانيا إلى مجلس أوروبا في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ وعن تعهدها الحكومة بهذه المناسبة بوقف تنفيذ أحكام الإعدام مؤقتاً فوراً وبإلغاء عقوبة الإعدام في غضون ثلاث سنوات. بيد أنه طبقاً للمصادر، صدرت مع ذلك أحكام بالإعدام منذ ذلك الحين ومن المحتمل أن يكون البعض منها قد نُفذ فعلياً. ولم تقم السلطات الأوكرانية طبقاً للمعلومات بإخطار المسؤولين المحليين والهيئات المحلية بصدور قرار بوقف تنفيذ أحكام الإعدام مؤقتاً وبذلك لا يزال الأشخاص المحكوم عليهم بالإعدام عرضة لتنفيذ هذه الأحكام عليهم.

٥١٦- وفي هذا السياق، أرسل المقرر الخاص ثلاثة نداءات عاجلة إلى حكومة أوكرانيا بشأن الأشخاص أدناه الذين أفادت التقارير بأن إعدامهم قد أصبح وشيكاً بعد رفض رئيس جمهورية أوكرانيا التماس الرأفة المقدم منهم: فيتالي غمنيوك (٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٦)، وأليكسي فيدميدينكو (١٧ تموز/يوليه ١٩٩٦) وسيرغي تكوتشيف (١٨ تموز/يوليه ١٩٩٦). وأرسل المقرر الخاص نداءً عاجلاً أيضاً بشأن سيرغي غينايفتش تيكوتشيف ومكسيم غورغيفيتش أرتيسيوك اللذين يُدعى الحكم عليهما بالإعدام بناء على اعترافات انتزعت منهما بالقوة (٢٧ شباط/فبراير ١٩٩٦).

الرسائل الواردة

٥١٧- أرسلت الحكومة رداً على النداءات العاجلة التي وُجهت إليها في عام ١٩٩٦ بشأن سيرغي غينادييفيتش تيكوتشيف، ومكسيم غورغيفيتش أرتيسيوك، وفيتالي غومنيوك، وأليكسي فيدمينكو.

٥١٨- وأفادت الحكومة فيما يتعلق بمكسيم غورغيفيتش أرتيسيوك بأنه لم يرد بالأوراق ما يدل على تعرضه لأي شكل من أشكال العنف وبأنه كان معه محام أثناء التحقيق الابتدائي والمحاكمة. وأفادت الحكومة فيما يتعلق بسيرغي غينادييفيتش تيكوتشيف بأنه لم يتعرض لأي شكل من أشكال العنف أثناء التحقيق وبأنه كان يُعالج أثناء التحقيق من الربو وليس من إصابات جسدية (٦ أيار/مايو ١٩٩٦).

٥١٩- وردت الحكومة أيضاً على النداء العاجل المتعلق بفيتالي غومنيوك وذكرت أنه لم تجد المحكمة العليا في أوكرانيا أساساً للطعن المقدم في الحكم الصادر من محكمة أول درجة لثبوت التهمة الموجهة إليه بالأدلة ووجود ما يبرر الحكم الصادر ضده (١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٦).

٥٢٠- وردت الحكومة كذلك على النداء العاجل المتعلق بأليكسي فيدمينكو وذكرت أنه لم تثبت مخالفة أحكام قانون الإجراءات الجنائية من جانب محكمة زابوروزي الاقليمية أو المحكمة العليا في أوكرانيا لإمكان إعادة النظر في محاكمته (٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦).

المتابعة

٥٢١- وجه المقرر الخاص رسالة متابعة إلى الحكومة لتذكيرها بحالة نيكولاي سيزباكوويتش التي أحالها إليها في عام ١٩٩٥ والتي لم يتلق رداً بشأنها حتى الآن. وطلب المقرر الخاص أيضاً توضيحات بشأن حالة فيتالي غومنيوك ولا سيما بشأن التدابير التي اتخذتها الحكومة لضمان عدم تنفيذ حكم الإعدام الذي صدر ضده.

الملاحظات

٥٢٢- يشكر المقرر الخاص حكومة أوكرانيا للردود المقدمة منها ولكنه يأسف لعدم إبلاغه بالخطوات التي اتخذتها لاحترام تعهداتها لدى الانضمام إلى مجلس أوروبا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، لا سيما تلك المتعلقة بوقف تنفيذ أحكام الإعدام مؤقتاً فوراً.

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

المعلومات الواردة والرسائل الموجهة

٥٢٣- تفيد المعلومات التي وردت إلى المقرر الخاص بحدوث زيادة في السنوات الأخيرة في حالات الوفاة أثناء الاحتجاز بالشرطة وفي السجون. وطبقاً للمعلومات، يكون كثيراً العنف الذي ترتكبه الشرطة أثناء القبض من العوامل التي تساهم في الوفاة أثناء الاحتجاز.

٥٢٤- وتفيد المعلومات أيضاً بأن معظم المتوفين أثناء الاحتجاز من الزنوج المنتمين إلى منطقة الكاريبي وبأن الوفاة تقع عادة بعد حوادث عنيفة. وتُعزى الوفاة في حالات كثيرة إلى استخدام القوة المفرطة من جانب أفراد الشرطة أو حراس السجون. وتفيد المعلومات التي وردت إلى المقرر الخاص أيضاً بتعرض عدد قليل فقط من المسؤولين عن حوادث الوفاة أثناء الاحتجاز للمحاكمة الجنائية أو التأديب.

٥٢٥- واسترعى المقرر الخاص نظر الحكومة إلى المعلومات الواردة باختلاف إجراءات التحقيق التي يجريها الطبيب الشرعي في أيرلندا الشمالية كثيراً عن الإجراءات المتبعة في انكلترا وويلز. وطبقاً للمصدر، يجوز للمحلفين في انكلترا وويلز التقرير بحدوث الوفاة بسبب "القتل الخطأ" بينما يقتصر عمل المحلفين في أيرلندا الشمالية على تحديد هوية المتوفي وبيان كيفية الوفاة ومكانها وموعد حدوثها.

٥٢٦- وأحال المقرر الخاص إلى الحكومة الإدعاءات المتعلقة بانتهاك الحق في الحياة للأشخاص التسعة أدناه: جون ليو أورايلي، الذي أفادت التقارير بوفاته في ١٧ تموز/يوليه ١٩٩٤ بمستشفى والزغريف بكوفنتري لعدم قيام أفراد الشرطة الذين قاموا بالقبض عليه بالإبلاغ عن إصابته بجرح خطير في رأسه؛ وناديم يونس، الذي أفادت التقارير بأنه كان مصاباً بمرض عقلي وبأنه توفي في ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ في سجن ليتلهاي بسبب عدم توفير العلاج الطبي اللازم له بعد تعاطيه جرعة كبيرة من الباراسيتامول؛ وريتشارد أوبرايان، الذي أفادت التقارير بوفاته في ٤ نيسان/أبريل ١٩٩٤ في لندن بسبب اختناقه في الدقائق العشر التي أعقبت توقيفه؛ وواين دوغلاس، الزنجي من منطقة الكاريبي، الذي أفادت التقارير بوفاته في غضون السنة التي أعقبت القبض عليه في لندن في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥؛ ودينيس ستيفنس، الزنجي من منطقة الكاريبي أيضاً، الذي أفادت التقارير بالعثور عليه ميتاً في سجن دارتمور في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ بعد بقاءه ٢٤ ساعة تقريباً في قميص للمجانين؛ وألتون ماننغ، الزنجي من منطقة الكاريبي، الذي أفادت التقارير بوفاته في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ في سجن بلانكهارست بسبب الاختناق؛ وكينيث سيفيرين، الزنجي من منطقة الكاريبي، الذي أفادت التقارير بوفاته في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ في سجن بلمارش بلندن بسبب الاختناق بقيوده؛ وليون باترسون، الزنجي من منطقة الكاريبي، الذي أفادت التقارير بوفاته في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ في زنزانة بمركز شرطة دنتون في مانشستر.

٥٢٧- وأحال المقرر الخاص إلى الحكومة أيضاً الادعاءات الواردة بشأن وفاة درموت ماكشين بعد اصطدام ناقلة جنود مدرعة تابعة للجيش البريطاني به أثناء الشغب الذي وقع في لندن ديري في ١٣ تموز/يوليه ١٩٩٦.

الرسائل الواردة

٥٢٨- تلقى المقرر الخاص في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ رداً من الحكومة بشأن رسالة المتابعة وجميع الحالات المحالة إليها في عام ١٩٩٦. كما تلقى من الحكومة في نفس التاريخ معلومات تفصيلية رداً على الادعاءات العامة المحالة إليها من قبل.

٥٢٩- ففيما يتعلق بحالة جون ليو أورايلي، أفادت الحكومة المقرر الخاص بأن المحكمة العليا رفضت الطعن المقدم من أسرته لإلغاء القرار الذي صدر من هيئة المحلفين بعد الاستجواب الأصلي في آذار/مارس ١٩٩٤ ولكنها وافقت على إجراء استجواب جديد في أوائل عام ١٩٩٧. وذكرت الحكومة أيضاً أن هيئة المحلفين رفضت بعد الاستجواب الأصلي الموافقة على قرار "القتل الخطأ" ولم تتخذ بالتالي إجراءات جنائية أو تأديبية ضد أفراد الشرطة المسؤولين.

٥٣٠- وفيما يتعلق بنديم يونس، أرسلت الحكومة نسخة من تقرير الوفاة الذي يفيد بأنه توفي بسبب تناوله جرعة كبيرة من الباراسيتامول. وذكرت الحكومة أيضاً أنه تم العثور بعد ظهر اليوم السابق لوفاته على وعاء فارغ للباراسيتامول في غرفته. وبسؤاله نفى تناوله هذا الدواء فصدرت تعليمات للحرس بمراقبته ولم يتمكن من إسعافه.

٥٣١- وأفادت الحكومة المقرر الخاص فيما يتعلق بوفاة دينيس استيفنس، وكينيث سيفيرينغ، وألتون مانغ بأن قضاياهم لا تزال قيد التحقيق.

٥٣٢- وأفادت الحكومة المقرر الخاص فيما يتعلق بريتشارد أوبريان بأنه توفي من الاختناق بسبب تقييده وبأن النيابة العامة تعيد النظر حالياً في قرارها الأصلي بعدم إقامة الدعوى الجنائية على أفراد الشرطة المشتركين في توقيفه.

٥٣٣- وقدمت الحكومة فيما يتعلق بوفاة واين دوغلاس نسخة من تقرير الوفاة الذي يفيد بأن وفاته ترجع إلى اصابته بمرض في القلب. وذكرت الحكومة أيضاً أنه لم تجد النيابة العامة أي دليل لمحاكمة أفراد الشرطة المشتركين في توقيفه.

٥٣٤- وأفادت الحكومة فيما يتعلق بليون باترسون بأن الموضوع لا يزال قيد البحث لإجراء مزيد من التحريات بشأن وفاته. بيد أنه لم يتوصل التحقيق الذي أجرته إدارة الشكاوى بالشرطة والذي أحيل إلى النائب العام إلى أي دليل لاتخاذ الإجراءات الجنائية في هذا الشأن.

٥٣٥- وأفادت الحكومة المقرر الخاص فيما يتعلق بوفاة درموت ماكشين بأن الموضوع لا يزال قيد البحث.

٥٣٦- وردت الحكومة أيضاً على طلب المقرر الخاص موافاته بمزيد من التوضيحات بشأن قضايا معينة. فأفادت الحكومة فيما يتعلق بقضية جوي غاردينير بأنها تأسف لعدم إمكان موافاته بالأسباب الكتابية لقرار هيئة المحلفين لأن هيئات المحلفين لا تقدم عموماً أسباباً لقراراتها. وأفادت فيما يتعلق بوفاة تشيجي لابيت بأنه توفي بسبب الاختناق والتسمم بالكوكايين. وذكرت أن التحقيق الذي أجري لوفاته قد انتهى بنسبة

جريمة القتل الخطأ إلى أفراد الشرطة المشتركين في الحادث ولكن قرر النائب العام أنه لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية ولم يتقرر بعد اتخاذ أو عدم اتخاذ اجراءات تأديبية ضدهم. وأفادت الحكومة فيما يتعلق بقضية بريان دوغلاس بصدور قرار من هيئة المحلفين بحدوث الوفاة قضاء وقدراً. ولم توجه نتيجة لذلك أي تهم إلى أفراد الشرطة المشتركين في الحادث. وأفادت الحكومة فيما يتعلق بقضية بيرس جوردان بأن النائب العام لم يقدم أسباباً تفصيلية لقراره بأن لا وجه لإقامة الدعوى. وأفادت الحكومة أيضاً بأن القضية لا تزال قيد البحث وبأن نتائج التحقيق ليست متاحة بعد. وأفادت الحكومة فيما يتعلق بقضية بتريك فينوكان بأن القضية لا تزال قيد البحث وبأنه جاري التحقيق في الأدلة المقدمة.

٥٣٧- وردت الحكومة بالتفصيل على الادعاءات العامة المحالة إليها خلال عام ١٩٩٦ وذكرت أنه خلافاً لهذه الادعاءات لم تحدث في السنوات الأخيرة زيادة في حالات الوفاة أثناء الاحتجاز بالشرطة ولكن حدث انخفاض فيها. وذكرت أيضاً أنها تأسف لزيادة حالات الوفاة أثناء الاحتجاز بالسجون ولكنها نسبت هذه الزيادة إلى زيادة عدد السجناء في المملكة المتحدة. وأفادت الحكومة أيضاً بقيام إدارة السجون في عام ١٩٩٤ بتنفيذ استراتيجية لمنع الانتحار في السجون. ونفت الحكومة ما ذُكر من أنه كان من الممكن تجنب وفاة عدد كبير من المحتجزين بتوفير الرعاية الطبية اللازمة لهم. ونفت الحكومة أيضاً، في معرض تعليقها على الأساليب القسرية التي تستخدمها الشرطة، مساهمة العنف أثناء التوقيف في الوفاة أثناء الاحتجاز. وذكرت الحكومة فيما يتعلق بأساليب الرقابة والأساليب القسرية التي تستخدمها إدارة السجون أنه حدثت خلال الفترة من عام ١٩٩٠ إلى عام ١٩٩٥ ست وفيات نتيجة للأساليب القسرية وبأنه بدأ النظر في الأسباب التي أدت إلى وقوعها. وأفادت الحكومة فيما يتعلق بوجود علاقة بين أصل إثني معين وحدوث الوفاة أثناء الاحتجاز بأنها ستبدأ في تسجيل الأصل الإثني للأشخاص الذين يتوفون أثناء الاحتجاز بالشرطة اعتباراً من عام ١٩٩٦. وقدمت الحكومة فيما يتعلق بالأشخاص الذين يتوفون بالسجون بيانات تشير إلى السجناء الزنوج والآسيويين المتوفين بالمقارنة بمجموع عدد السجناء الزنوج والآسيويين الموجودين في السجون.

٥٣٨- وذكرت الحكومة فيما يتعلق باختلاف إجراءات التحقيق في أيرلندا الشمالية أن هذا الاختلاف إجرائي فقط ولا يؤثر جوهرياً على وظيفة التحقيق التي لا تقتصر على إبداء الرأي بشأن المسائل المتعلقة بالمسؤولية الجنائية والمدنية فحسب ولكنها تشمل أيضاً تحديد الوقائع الأساسية التي أحاطت بالوفاة. وذكرت الحكومة أيضاً أنها لا تعتزم تعديل النظام الحالي (٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦).

المتابعـــة

٥٣٩- شكر المقرر الخاص الحكومة على المعلومات الواردة والتمس موافاته بمزيد من التوضيحات بشأن بعض الحالات. ففيما يتعلق بشيجي لابيت، وبريان دوغلاس، وباتريك فينوكاني، طلب المقرر الخاص معلومات بشأن التحقيقات والإجراءات الجارية. وفيما يتعلق ببيرس جوردان، طلب موافاته بنتائج التحقيق وبما إذا كان قد تقرر محاكمة أي فرد من أفراد الشرطة المشتركين في الحادث. وفيما يتعلق بجوي غردينير، طلب إفادته بالحكم الصادر من المحكمة المختصة.

الملاحظـــات

٥٤٠- يشكر المقرر الخاص حكومة المملكة المتحدة لاستمرار تعاونها معه ولا سيما لموافاته بردود تفصيلية بشأن الحالات والادعاءات قيد البحث.

٥٤١- ونظراً لما جاء في معظم التقارير التي وردت إلى المقرر الخاص من حدوث الوفاة أثناء الاحتجاز غالباً لأشخاص ينتمون إلى أقليات إثنية معينة فإنه يرحب بالقرار الذي اتخذته الشرطة بتسجيل وفيات الأشخاص الذين ينتمون إلى أقليات إثنية أثناء الاحتجاز في المستقبل.

٥٤٢- ويعرب المقرر الخاص عن استمرار قلقه بشأن إجراءات التحقيق في المملكة المتحدة. ولا يفهم المقرر الخاص سبب جواز صدور قرار من هيئات التحكيم في انكلترا وويلز بحدوث الوفاة بسبب "القتل الخطأ" بينما لا يكون الغرض من التحقيق، كما ذكرت الحكومة، هو تحديد المسؤولية الجنائية أو المدنية. ولا يرى المقرر الخاص أيضاً سبباً لاختلاف الإجراءات بين أيرلندا الشمالية من جهة وانكلترا وويلز من جهة أخرى. ويأسف المقرر الخاص في هذا الصدد لعدم اعتزام الحكومة تعديل النظام الحالي.

الولايات المتحدة الأمريكية

المعلومات الواردة والرسائل الموجهة

٥٤٣- تلقى المقرر الخاص كما حدث في السنوات السابقة تقارير عديدة عن عدم اتفاق عقوبة الإعدام في الولايات المتحدة مع عدد كبير من القواعد والضمانات الواردة في الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الذين يواجهون عقوبة الإعدام. ولا يزال توقيع هذه العقوبة على المتخلفين عقلياً، وعدم توفير الدفاع المناسب، وعدم وجود سبل الانتصاف الواجبة، والانحياز العنصري، من أسباب القلق الرئيسية.

٥٤٤- وأرسل المقرر الخاص ١٢ نداء عاجلاً بشأن عقوبات الإعدام الموقعة في الولايات التالية: أريزونا وديلاوير (٣)، وفلوريدا وايلينوي وإنديانا وميسوري (٢)، وأوريغون وتكساس (٢)، ويوتا وفرجينيا. وتخص النداءات العاجلة التي أرسلت إلى حكومة الولايات المتحدة ١٤ شخصاً بالتفصيل أدناه:

(أ) الأشخاص الذين حُكم عليهم بالإعدام رغم إصابتهم بالتخلف العقلي: اميل دوهاميل (١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦)؛ وجيف سلوان، الذي أفادت التقارير أيضاً بأنه كان ممثلاً بمحام عديم الخبرة (٩ شباط/فبراير ١٩٩٦)؛ وريتشارد اكسفورد (١٢ آب/أغسطس ١٩٩٦). وأرسل المقرر الخاص نداءً عاجلاً أيضاً بشأن بيلي بايلي، الذي أفادت التقارير بأنه يعاني من مشاكل نفسية وعاطفية وسلوكية جسيمة (١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦)؛

(ب) الأشخاص الذين حكم عليهم بالإعدام والذين يُدعى عدم استيفاء حقهم في توفير دفاع مناسب لهم: جيمس م. بريدل (١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥)؛ وجون تايلور (١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦)؛ ووليام هنري فلامر (١٨ كانون الثاني/يناير ٩٩٦)؛

(ج) الأشخاص الذين حُكم عليهم بالإعدام دون استيفاء حقهم في الطعن في الأحكام الصادرة ضدهم أو في التماس الرأفة: غينيفيري غارسيا، الذي تفيد التقارير أيضاً بأنه يعاني باضطرابات خطيرة في الشخصية؛ وجميس ب. كلارك (٩ نيسان/أبريل ١٩٩٦)، ودوغلاس رايت (١٢ آب/أغسطس ١٩٩٦)؛

(د) الأشخاص الذين حُكم عليهم بالإعدام رغم وجود مؤشرات قوية تؤدي إلى الشك في إدانتهم: تومي سميث (١٦ تموز/يوليه ١٩٩٦)؛ وريكي روبرتس، الذي أفادت التقارير أيضاً بأنه لم يكن ممثلاً بمحام مناسب (٢٠ شباط/فبراير ١٩٩٦)؛ وجوزيف روجر أوديل، الذي أفادت التقارير بوجود أدلة جديدة على براءته وعدم موافقة المحكمة على النظر في هذه الأدلة لعدم جواز قبول أدلة جديدة أمام المحكمة طبقاً لقانون ولاية فرجينيا بعد مضي ٢١ يوماً على الإدانة (١٢ آب/أغسطس ١٩٩٦)؛

(هـ) لويس متا، الذي أفادت التقارير بأنه حكم عليه بالإعدام بعد محاكمة تتسم بميول عنصرية. وطبقاً للمصدر، حكم عليه نفس القاضي بالإعدام مرتين من قبل الأولى في عام ١٩٧٧ والثانية في عام ١٩٧٨ وعُزل هذا القاضي بعد ذلك لإعرابه عن ملاحظات عنصرية غير لائقة في القضايا المعروضة عليه (١٥ آب/أغسطس ١٩٩٦).

٥٤٥- وأحال المقرر الخاص أيضاً الادعاءات التالية المتعلقة بقيام أفراد من الشرطة بانتهاك حق الأشخاص الأربعة أدناه في الحياة:

(أ) أنطوني بايز، من بورتوريكو، الذي أفادت التقارير بوفاته في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ نتيجة للإصابات التي لحقت به أثناء القبض عليه في برونكس، نيويورك، وجاء في تقرير الطبيب الشرعي أن سبب وفاة المجني عليه هو إصابته باختناق نتيجة للضغط على العنق والصدر فضلاً عن معاناته من الربو الحاد؛

(ب) فرانكي أرزويغا، الذي أفادت التقارير بأنه قُتل رمياً بالرصاص في ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ بينما كان جالساً بالمقعد الخلفي لسيارة واقفة بجانب الطريق. وطبقاً للمحضر، قام أحد أفراد الشرطة بإطلاق النار على المجني عليه من النافذة الخلفية للسيارة، وتسبب بذلك في قتله، بينما حاول سائق السيارة الانطلاق بها للتخلص من شرطي آخر كان يستجوبه في ذلك الحين؛

(ج) هانيبال كارسكيلو، من بورتوريكو، والأعزل من السلاح، الذي أفادت التقارير بأنه قُتل رمياً بالرصاص في ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ في بروكلين، نيويورك، وطبقاً للمحضر، وقع الحادث عندما شاهد أفراد الشرطة المجني عليه وهو يحوم حول سيارة واقفة بموقف للسيارات. وتبين من تقرير الطب الشرعي أن الطلقة التي أودت بحياة المجني عليه قد أُطلقت من الخلف بينما يدعي المتحدث بلسان الشرطة إصابة المجني عليه في صدره عند التفاته لمواجهة أفراد الشرطة وهو في وضع "الاستعداد لإطلاق النار"؛

(د) آسون واتسون، الزنجي الأعزل من السلاح، الذي أفادت التقارير بقيام ثلاثة من أفراد الشرطة بقتله في ١٣ حزيران/يونيه ١٩٩٦. وطبقاً للمصدر، أصيب المجني عليه بأربع وعشرين طلقة نارية أثناء شروعه في استقلال سيارته. ويُدعى أيضاً مخالفة شرطة مدينة نيويورك لذات القواعد والإجراءات الصادرة منها بقيامها بنقل جثة المجني عليه بعد دقائق من إطلاق النار دون إجراء معاينة لمسرح الجريمة.

الرسائل الواردة

٥٤٦- لا تزال حكومة الولايات المتحدة تقدم فيما يتعلق بالنداءات العاجلة المحالة إليها من المقرر الخاص ردوداً تصف الضمانات القانونية التي يتمتع المتهمون في الولايات المتحدة في القضايا الجنائية، لا سيما في القضايا التي يجوز الحُكم فيها بالإعدام. وأشارت الحكومة في ردودها إلى القضايا التالية: جوزيف سبازيانو، لاري لونشار، لويس متا، مومياء أبو جمال، روبرت بريشين، باري فيرشايلد، فريديريك جيرمين، دينيس والدون ستوكتون (٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦)؛ جيمس بريدل، غيني فيري غارسيا، جون تايلور، بيلي بايلي، ويليام هنري فلامر، أنتوني جو لا بيت، اميل دوهاميل، جيف سلوان، ريكي روبرتس (٢٩ شباط/فبراير ١٩٩٦)؛ تومي سميث (١٧ تموز/يوليه ١٩٩٦)؛ جيمس ب. كلارك، ريتشارد اكسفورد، لويس متا، دوغلاس رايت، جوزيف روجر أوديل (٢٠ آب/أغسطس ١٩٩٦). ولم يتلق المقرر الخاص أي رد موضوعي بشأن هذه القضايا.

المتابعـــة

٥٤٧- أعرب المقرر الخاص في رسالة المتابعة التي أرسلها إلى الحكومة عن شكره للردود الواردة ولكنه أشار إلى عدم استيفائها للمعلومات المطلوبة في رسائله. وأفاد المقرر الخاص الحكومة أيضاً بعدم قيام السلطات المختصة في الولايات ذات الصلة بموافاته بالمعلومات الإضافية المطلوبة بشأن القضايا أعلاه. وأعرب المقرر الخاص مرة أخرى في رسالته المؤرخة في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ عن قلقه البالغ لتوقيع عقوبة الإعدام في الولايات المتحدة الأمريكية ولعدم تلقيه رداً على ذلك حتى الآن. واسترعى المقرر الخاص نظر الحكومة أخيراً إلى رسالتيه المؤرختين في ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ و٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ بشأن النظر في دعوته إلى إجراء زيارة بالموقع.

متابعة طلب الزيارة

٥٤٨- أشار المقرر الخاص في رسالة موجهة إلى الممثل الدائم للولايات المتحدة الأمريكية لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف إلى أنه سيكون ممتناً، نظراً لعدم الاستجابة لطلباته المتكررة في عامي ١٩٩٤ و١٩٩٥ لدعوته إلى زيارة الولايات المتحدة، لإفادته خلال أسبوعين بمدى إمكان إجراء هذه الزيارة قبل شباط/فبراير ١٩٩٧. وطلب المقرر الخاص في نفس الرسالة عقد اجتماع في الأسبوع الثالث من أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ لمناقشة هذه المسألة ومسائل أخرى تتعلق بولايته (٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦).

٥٤٩- ونتيجة لهذا الطلب، عقد المقرر الخاص اجتماعاً مع ممثلي الحكومة في ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ ووجهت إليه خلال هذا الاجتماع دعوة شفوية لزيارة الولايات المتحدة الأمريكية. وطلب المقرر الخاص في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ دعوة كتابية وذكر أن الفترة المناسبة لزيارته هي من نيسان/أبريل إلى تموز/يوليه ١٩٩٧. وتلقى المقرر الخاص دعوة كتابية من الحكومة في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦.

الملاحظـــات

٥٥٠- يعرب المقرر الخاص عن أسفه لعدم تلقيه رداً من الحكومة على الحالات الفردية المحالة إليها في عام ١٩٩٦ وعلى الادعاءات ذات الطابع العام المحالة إليها في عام ١٩٩٥. ويعرب المقرر الخاص أيضاً عن أسفه لعدم تلقيه رداً على النداءات العاجلة.

٥٥١- ولا يزال المقرر الخاص يشعر بقلق عميق لاستمرار صدور أحكام الإعدام بعد محاكمات يُدعى أنها تفتقر إلى ضمانات المحاكمة العادلة، بما في ذلك إلى دفاع مناسب في مرحلتي المحاكمة والطعون. ولا يزال المقرر الخاص يشعر بقلق بالغ لتوقيع عقوبة الإعدام وتنفيذها على أشخاص يدعى أنهم متخلفين عقلياً أو مصابين بمرض عقلي. ولا يزال المقرر الخاص يشعر بالقلق أيضاً بشأن القضايا التي يدعى وجود ميول عنصرية فيها من جانب القضاة أو الادعاء وبشأن الطابع غير الإلزامي لإجراءات الطعون بعد الإدانة في القضايا التي يُحكم فيها بالإعدام في بعض الولايات. وفي هذا السياق، يرحب المقرر الخاص بالقرار الصادر من حكومة الولايات المتحدة بدعوته إلى إجراء زيارة بالموقع.

أوروغواي

المعلومات الواردة

٥٥٢- قدمت حكومة أوروغواي معلومات بشأن قضية فرناندو ألبيرو موروني الذي توفي في مظاهرة في مونتيفيديو في آب/أغسطس ١٩٩٤. وكان التحقيق الإداري لا يزال جارياً لدى إعداد رد الحكومة. وأفادت الحكومات أيضاً بأن محكمة أول درجة التي تباشر التحقيق وجهت اتهامات إلى أربعة من أفراد الشرطة دون حبسهم احتياطياً، اثنان لعدم قيامهم مراراً وبالمخالفة للقانون بمنع وقوع ضرر جسدي بالمجني عليه، واثنان لعدم قيامهم مراراً وبالمخالفة للقانون بمنع وقوع ضرر جسدي جسيم واصابة جسدية خطيرة بالمجني عليه (١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦).

المتابعـــة

٥٥٣- طلب المقرر الخاص من الحكومة برسالة متابعة مؤرخة في ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ موافاته بالتطورات الإجرائية في هذه القضية.

أوزبكستان

المعلومات الواردة والرسائل الموجهة

٥٥٤- أرسل المقرر الخاص بالاشتراك مع المقرر الخاص المعني بالتعذيب والمقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين نداءً عاجلاً إلى حكومة أوزبكستان بشأن يو ديمتري، الذي حُكم عليه بالإعدام، وبشأن لي فلاديمير، وأروتيونوف فيتالي، وتسوي فاليري، الذين حكم عليهم بالسجن ١٢ عاماً نظير جريمة القتل.

وطبقاً للمعلومات الواردة، كان اعتراف المتهمين بالتهمة نتيجة للتعذيب وتميزت محاكمتهم بانتهاكات عديدة للحق في محاكمة عادلة (٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥).

فنزويلا

المعلومات الواردة والرسائل الموجهة

٥٥٥- أرسل المقرر الخاص نداء عاجلاً إلى حكومة فنزويلا لمطالبتها باتخاذ التدابير اللازمة لحماية حياة أليكسندر خوسيه بمنتيل وسلامته الجسدية بعد تعرضه للتوقيف والتهديد والضرب من جانب اثنين من أفراد الشرطة. وعلم المقرر الخاص بأن التهديد والتخويف كانا لمنعه هو وأفراد أسرته من المطالبة بتحقيق العدل بعد قيام أفراد تابعين للشرطة المحلية في ولاية سكري بقتل أخيه في حزيران/يونيه ١٩٩٥.

٥٥٦- وفي ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، وجه المقرر الخاص رسالة إلى حكومة فنزويلا بعد احاطته علماً بوفاة ٢٧ سجيناً على الأقل في مركز البريزو للتأهيل المهني وإعادة التأهيل، المعروف بسجن لا بلانتا، بكاراكاس، في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، نتيجة لقيام أفراد من الحرس الوطني بالهجوم على السجن، وطبقاً للمعلومات الواردة، أطلق أفراد الحرس الوطني، دون أدنى تحريض، الغازات المسيلة للدموع والطلقات النارية على بعض الزنزانات فوقع حريق وانتشر بسرعة. وأُطلقت الأعيرة النارية على السجناء في زنزاناتهم في وقت كان من الواجب أن تكون الزنزانات مفتوحة. وتوفي ثلاثة من السجناء على الأقل، من بينهم صبي، متأثرين بجراحهم الناتجة عن الأعيرة النارية. ونُقل بعض السجناء المصابين بحروق من الدرجتين الثانية والثالثة إلى المستشفيات المحلية.

٥٥٧- وأحال المقرر الخاص إلى الحكومة أيضاً قضية جايرو غامبو، وهو صياد كولومبي، أفادت التقارير بقيام أفراد من الحرس الوطني الفنزويلي بقتله عند إطلاق النار على قاربه في نهر أروكا عند نقطة يطلق عليها بورتو كونتريرس، سارافينا، أروكا. وأحال المقرر الخاص هذه القضية إلى حكومة كولومبيا أيضا (انظر الفقرة ١٥١).

الملاحظـــات

٥٥٨- يعرب المقرر الخاص عن أسفه العميق لوفاة ٢٧ سجيناً على الأقل في سجن لا بلانتا في كاراكاس. ويدعو المقرر الخاص الحكومة إلى اتخاذ تدابير عاجلة لمنع تكرار مثل هذه الحوادث الأليمة. ويطالب المقرر الخاص الحكومة بإجراء تحقيق دقيق في هذا الحادث وفي الشكاوى الأخرى المتعلقة بانتهاك الحق في الحياة مع مساءلة أفراد الأمن المسؤولين عن هذه الحوادث عن تصرفاتهم.

فييت نام

المعلومات الواردة والرسائل الموجهة

٥٥٩- أرسل المقرر الخاص نداءً عاجلاً إلى حكومة فييت نام لمطالبة السلطات المختصة باتخاذ الخطوات اللازمة لضمان الحق في الحياة والسلامة الجسدية لكل من لاي تهارا، ولاي تشادارا، ونيغويين فونغ سيون. ويواجه لاي تهارا عقوبة الإعدام لمحاولته قلب نظام الحكم. وطبقاً للمعلومات الواردة، قامت السلطات الكمبودية في ٩ آذار/مارس ١٩٩٦ بترحيل لاي تهارا ومعه لاي تشادارا، رئيس تحرير مجلة Viet Nam Tu DO (فييت نام الحرة) التي تصدر في بنوم بنه باللغة الفييتنامية، ونيغويين فونغ سيون، إلى فييت نام. وجميعهم حالياً محتجزين في سجن تشي هوا بمدينة هوشي منه. ويُدعى اعتداء المحققين بالشرطة بالضرب المبرح على لاي تهارا في سجن تشي هوا لحمله على الاعتراف. وتخشى التقارير الواردة أيضاً من عدم اتاحة الوقت الكافي له، بعد إدانته، لاستنفاد سبل الانتصاف المتاحة ولاستعمال حقه في التماس الرأفة من رئيس الجمهورية (٢٨ آذار/مارس ١٩٩٦).

الرسائل الواردة

٥٦٠- أفادت حكومة جمهورية فييت نام الاشتراكية المقرر الخاص بقيام كمبوديا في آذار/مارس ١٩٩٦ بتسليم ثلاثة أشخاص إلى السلطات الفييتنامية لاشتراكهم في أنشطة معادية لفييت نام في كمبوديا. وذكرت الحكومة أيضاً أن الأشخاص المذكورين محتجزين مؤقتاً، طبقاً لقانون الإجراءات الجنائية في فييت نام، وأنهم يُعاملون معاملة إنسانية (١٨ تموز/يوليه ١٩٩٦).

اليمـــن

المعلومات الواردة والرسائل الموجهة

٥٦١- أحال المقرر الخاص إلى حكومة اليمن الادعاءات المتعلقة بانتهاك الحق في الحياة لشخصين محددين وستة أشخاص لم تعرف هويتهم:

(أ) فلقد أفادت التقارير بقيام قوات الأمن المركزي في تموز/يوليه ١٩٩٥ بقتل ستة أشخاص لم تعرف هويتهم عندما فتحت النيران على المتفرجين في مباراة لكرة القدم بين عدن وصنعاء في ملعب عدن؛

(ب) أحمد أبو خبيرة، الذي أفادت التقارير بأنه كان محتجزاً لدى قوات الأمن منذ أيار/مايو ١٩٩٦ وبأنه توفي نتيجة للتعذيب. وأفادت التقارير أيضاً بالعثور على جثته في ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٦ في مشرحة مستشفى ابن سيناء بالمكلة، وبأنها كانت بها منذ ١٥ يوماً تقريباً؛

(ج) عبد الله حسين البجيري، شقيق الشاعر علي حسين عبد الرحمن البجيري، الذي أفادت التقارير بقيام أحد أفراد قوات الأمن بقتله في منزل الشاعر في ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٦ اعتقاداً منه بأنه أخوه.

المتابعة

٥٦٢- أرسل المقرر الخاص رسالة تذكرة إلى الحكومة لتذكيرها بالحالات المحالة إليها في عامي ١٩٩٥ و١٩٩٦ والتي لم يتلق رداً عليها حتى الآن.

الملاحظات

٥٦٣- يعرب المقرر الخاص عن أسفه لعدم رد حكومة اليمن على الحالات المحالة إليها طوال السنوات الثلاث الماضية.

زائير

المعلومات الواردة والرسائل الموجهة

٥٦٤- استمرت في عام ١٩٩٦ المعلومات الواردة إلى المقرر الخاص بارتكاب انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان في زائير، بما في ذلك الإعدام بلا محاكمة أو بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي، لا سيما في سياق اشتداد النزاع الإثني بين الهوتو والتوتسي في شمال كيفو، والهوتو والإثنيات الأخرى التي يُدعى أنها تخص السكان الأصليين.

٥٦٥- واسترعت التقارير نظر المقرر الخاص أيضاً إلى عودة أعداد كبيرة من اللاجئين الزائيريين الموجودين في رواندا إلى زائير بسبب أعمال العنف التي تُرتكب في روتشورو، وماسيسي، ووالي كالي، وأماكن أخرى.

٥٦٦- وتلقى المقرر الخاص في هذا الصدد معلومات مقلقة تشير صراحة إلى اشتراك القوات المسلحة وقوات الأمن مباشرة، ليس في عمليات القتل والنهب والحريق فحسب، ولكن في طرد التوتسي الزائيريين من بلدهم أيضاً. وأدى وجود أفراد من القوات المسلحة الزائيرية في عمليتي كيميا وامباتا اللتين ترميان إلى نزع سلاح الميليشيات إلى زيادة عدم الأمان لاشتراكها في أعمال العنف التي ترتكبها القوة المتعددة الجنسيات وميليشيات الهوتو.

٥٦٧- وللاطلاع على تحليل متعمق لحالة حقوق الإنسان في زائير، يحيل المقرر الخاص إلى التقرير المقدم من السيد روبرتو غيرتون، المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في زائير، إلى لجنة حقوق الإنسان (E/CN.4/1997/6 وAdd.1).

٥٦٨- وأرسل المقرر الخاص نداءين عاجلين إلى حكومة زائير، وكان النداء العاجل الأول بشأن المخاوف التي أبديت على حياة وسلامة آلان هيغندي، ممثل الرابطة الزائيرية للدفاع عن حقوق الإنسان، بعد تعرضه لتهديدات مستمرة بالقتل من جانب السلطات العسكرية في بازنكوزو ومن جانب السيد بومبوكو، ابن رئيس مدينة بازنكوزو.

٥٦٩- ودعا المقرر الخاص الحكومة في النداء العاجل الثاني، المؤرخ في ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لمنع المزيد من أعمال العنف بعد علمه بقيام أفراد من القوات المسلحة الزائيرية بقتل عدد كبير من التوتسي، ولا سيما من سكان بنيامولينغي، وبوصول عدد القتلى في يومي ٦ و٧ أيلول/سبتمبر فقط إلى ٣٥ شخصاً. وفي هذا السياق، علم المقرر الخاص مع القلق بتعبئة وتسليح ٢٠٠ من العسكريين التابعين للقوات المسلحة الرواندية السابقة وللقوة المتعددة الجنسيات لمصاحبة العسكريين الزائيريين في عملياتهم ضد التوتسي في بانيامولينغي. ولم يتلق المقرر الخاص ردا من الحكومة حتى الآن.

الملاحظات

٥٧٠- يرحب المقرر الخاص بالتوقيع في ٢١ آب/أغسطس ١٩٩٦ على بروتوكول الاتفاق بين حكومة زائير ومنظمة الأمم المتحدة لفتح مكتب لحقوق الإنسان في زائير. ويعرب المقرر الخاص عن أمله في أن يساهم هذا الاتفاق بصورة فعالة في احترام حقوق الإنسان في زائير، ولا سيما الحق في الحياة.

٥٧١- وإذ يعرب المقرر الخاص عن قلقه البالغ للأحداث التي وقعت مؤخراً في البلد فإنه يشارك في المخاوف التي أعرب عنها المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في زائير من أن يؤدي انفجار الحالة السياسية في زائير إلى آثار تفوق كثيراً الآثار التي حدثت في رواندا أو بوروندي.

٥٧٢- ويحث المقرر الخاص منظمة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي على اتخاذ إجراءات استثنائية لمواجهة الأزمة التي تجتاح منطقة البحيرات الكبرى وتتفق مع حجم المخاطر التي تهدد حياة الملايين من البشر وعلى بذل قصارى جهودهما للتوصل إلى حل دائم للنزاع الحالي.

ثانياً - الحالات الأخرى

السلطة الفلسطينية

المعلومات الواردة والرسائل الموجهة

٥٧٣- تلقى المقرر الخاص معلومات عن قيام السلطة الفلسطينية منذ إعلان الحكم الذاتي في أيار/مايو ١٩٩٤ بإصدار عشرة أحكام بالإعدام وبتخفيف حكمين من هذه الأحكام. ولم ينفذ طبقاً للتقارير أي حكم من الأحكام الباقية. وتفيد المعلومات الواردة بأنه لا يجوز الطعن في الأحكام الصادرة من محكمة أمن الدولة، التي أنشئت في عام ١٩٩٥، أمام محكمة أعلى درجة، وبأنه لم يكفل للمتهمين الحق في الدفاع بصورة فعالة، وبأنه يلزم تصديق الرئيس على عقوبة الإعدام قبل تنفيذها.

٥٧٤- وأرسل المقرر الخاص رسالة إلى السلطة الفلسطينية لموافاته بمعلومات عن حالة محمد أحمد محمد حسين الجندي الذي توفي لدى وجوده بالاحتجاز في شجايه بقطاع غزة. وكانت هذه الحالة قد أحيلت إلى السلطة الفلسطينية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥.

طائفة القبارصة الأتراك

المعلومات الواردة والرسائل الموجهة

٥٧٥- أحال المقرر الخاص إلى رئيس طائفة القبارصة الأتراك من منطلق إنساني ادعاءات الإعدام بلا محاكمة أو بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي المتعلقة بقبرصيين من القبارصة اليونانيين هما أنستاسيوس اسحق، الذي أفادت التقارير بأنه ضرب حتى الموت في مشاجرة بين القبارصة اليونانيين والمتظاهرين الأتراك في ١ آب/أغسطس ١٩٩٦ في المنطقة الفاصلة بينهما وبأن الأتراك المشتركين في الحادث كانوا تحت حماية القوات المسلحة التركية بل وأفادت أيضا باشتراك بعض الأفراد التابعين لهذه القوات في المشاجرة فعلياً؛ وسلموس سلموس، الذي أفادت التقارير بقيام أحد أفراد القوات المسلحة التركية في قبرص بقتله رمياً بالرصاص في ١٤ آب/أغسطس ١٩٩٦ في غرنيه (٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦).

- - - - -